وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة وهران 2 محمد بن أحمد
Ministry of Higher Education and scientific research
University of Oran 2 Mohamed Ben Ahmed

السنة أولى ماستر
تخصص
علاقات دولية

سلسلة محاضرات لطلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية

محاضرات في مقياس

المقاربات النظرية في العلاقات الدولية

من إعداد: الأستاذة قاسي فوزية

Google Scholar :
https://scholar.google.com/citations?user=dVFa-ucAAAAJ&hl=fr

وحدة البحث: الدولة والمجتمع
2023/2022

الفهرس

المحتوى	الصفحة
مقدمة	**3**
المبحث الأول: تطور حقل العلاقات الدولية كعلم اجتماع أمريكي	**6**
المطلب الأول: الهيمنة الفكرية كتحيز بنيوي للمنظور الأمريكي على حقل العلاقات الدولية (تجربة كاليفي هولستي)	**8**
المطلب الثاني: إنتاج وإعادة إنتاج الهيمنة الفكرية الأمريكية في حقل العلاقات الدولية (الأسباب والعوامل حسب ستانلي هوفمان)	**14**
المطلب الثالث: البناء الإجتماعي للهيمنة الفكرية الأمريكية على التنظير في حقل العلاقات الدولية	**21**
المطلب الرابع: تقييم الهيمنة الفكرية الأمريكية على التنظير في حقل العلاقات الدولية: الإيجابيات والسلبيات	**29**
المطلب الخامس: أهمية إبتكار حقل أوروبي في العلاقات الدولية *Euro- discipline*	**33**
المبحث الثاني: المقاربات الأوروبية لنظرية العلاقات الدولية	**41**
المطلب الأول: نظرية العلاقات الدولية في فرنسا / ثلاث أجيال من الكبرياء الفكري الباريسي	**44**
أولا: الجيل الأول : البحث غير المؤسس نظريا *a-theoretical research*	**48**
أ. القانون الدولي والتاريخ الدبلوماسي	**48**
ب. مدرسة الحوليات *école des annales /The Annales School*	**50**
ثانيا: الجيل الثاني: النظرية الإجتماعية والإشتراكية *social and socialist theory*	**51**
أ. رمون آرون : السوسيولوجيا التاريخية بين النظرية والحدث	**51**
ب. مارسيل ميرل : السوسيولوجيا التاريخية كمهمة توسيعية	**53**
ج. النظرية الإشتراكية : نظرية للممارسة	**54**

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد
المجلس العلمي
كلية الحقوق و العلوم السياسية

ثالثا: الجيل الثالث: ما بعد النظرية *post-theory* **56**

أ. زكي العدي : ما بعد الحداثة كأزمة مفهوماتية *postmodernity as a crisis of sense* **57**

ب. برتران بادي : ما بعد النظرية كمشروع نظري **57**

رابعا: العلاقات الدولية في ميادين أخرى **61**

المطلب الثاني: نظرية العلاقات الدولية في إيطاليا : بين التحيز الأكاديمي والتكيف الفكري **62**

أولا: تطور العلاقات الدولية الإيطالية **62**

ثانيا: المدارس والنماذج *Schools and paradigms* **64**

أ. المقاربات الواقعية **64**

ب. المقاربات الغروتيوسية *Grotian approaches* **66**

ج. المقاربات الليبرالية **66**

د. المنشقين *The dissenters* **69**

المطلب الثالث: نظرية العلاقات الدولية في الدول الأسكندنافية / من التجزئة إلى التعاون البحثي متعدد المستويات **72**

أولا: التعاون البحثي المتعدد المستويات *Multi-level research cooperation* **73**

ثانيا: مضمون الإنتاج العلمي *The substance of scholarly production* **80**

أ. التعديلية العلمية *Scientific revisionism* **80**

ب. الثورة العلمية *Scientific revolutionism* **83**

ج. **الدراسات الأمنية البنائية *Constructivist security studies*** **86**

1- مدرسة كوبنهاغن ومفهوم "باري بوزان" للأمن **94**

2- نظرية الأمننة ومفهوم الأمن كممارسة خطابية **99**

خاتمة **106**

قائمة المصادر والمراجع **110**

مقدمة:

تطور حقل العلاقات الدولية بشكل كبير في السنوات الأخيرة؛ بحيث برزت قضايا كبرى جديدة لم يتم تناولها بالدراسة والتحليل من قبل المجتمعات العلمية السابقة، من الأجيال الأولى لعلماء العلاقات الدولية، وهي قضايا لم تفلح نظرية العلاقات الدولية التقليدية في تفسيرها وإيجاد حلول ملائمة للإشكاليات التي تطرحها، مما نتج عنه مقاربات نظرية جديدة، سواء أكانت راديكالية أم كانت تعديلية للمقاربات النظرية السابقة، وهو ما يعكس الديناميكية التي يتميز بها حقل العلاقات الدولية.

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد
المجلس العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسية

لقد أصبح من المألوف أن نقول أنه خلال القرن العشرين تطورت دراسة العلاقات الدولية كحقل أميركي بالأساس. على الرغم من أن قسم السياسة الدولية في جامعة ويلز University of Wales في أبيريستويث Aberystwyth تدعي، مع بعض المبررات، أنها أول مؤسسة درست العلاقات الدولية أكاديميا، لكن من وجهة نظر التأريخ السائد للحقل، فإن ما تكشفه أي دراسة استقصائية جدية هو أن دراسة العلاقات الدولية، وبالتأكيد بعد الحرب العالمية الثانية، سيطر عليها علماء نشطوا داخل المؤسسات الأكاديمية الواقعة داخل حدود الولايات المتحدة الأمريكية[1].

قد تبدو هذه الحقيقة بديهية، فمعظم الأبحاث، في معظم التخصصات، يتم إجراؤها داخل الولايات المتحدة. إنها ببساطة حقيقة من حقائق الحياة أنه خلال القرن العشرين تمكنت الولايات المتحدة من تكريس المزيد من الموارد للبحث أكثر من أي بلد آخر في العالم. ونتيجة لذلك، تمكنت من تأسيس عدد كبير من الحقول لتحديد الأجندة البحثية وأن تكون في طليعة التطورات البحثية. إلا أن هذا التقييم العام كان دائمًا أكثر صحة في العلوم الطبيعية منه في مجال الفن والعلوم الاجتماعية، أين كانت أجندات الأبحاث ذات التوجه

[1] Richard Little, "Series editor's preface", In. Jörg Friedrichs, European Approaches to International Relations Theory: A house with many mansions, (London and New York: Routledge, 2004), p.VIII.

الوطني متجذرة بعمق قبل بداية القرن العشرين وحيث لا يزال الباحثون الوطنيون الأصليون يتمتعون في كثير من الأحيان بمزايا أكثر من الغرباء أو الأجانب[1].

قد يبدو بديهيا، إذن، أن العلاقات الدولية ، من بين جميع المواضيع ، يمكنها مناهضة الهيمنة الفكرية الأمريكية. ذلك أن جميع الدول تحتل موقعًا فريدًا داخل المنظومة الدولية، ومن المتوقع أن يكون لها أجندة أبحاث متميزة تمثل منظورها الخاص في العلاقات الدولية. في الواقع ، هناك فهم عام ضئيل بشكل ملحوظ للكيفية التي يتم بها دراسة العلاقات الدولية حول العالم، ولذا فمن غير المستغرب أن يكون هناك تقدم ضئيل جدا في تطوير أطر البحث عبر الوطنية للتفكير حول العلاقات الدولية ولتحدي نظريات العلاقات الدولية المنبثقة من الولايات المتحدة الأمريكية[2].

هناك، على الرغم من ذلك، سبب وجيه وواضح، لكون أن حتى الباحثين الذين يدرسون العلاقات الدولية خارج الولايات المتحدة الأمريكية غالبًا ما يحسون بثقل الهيمنة الفكرية الأمريكية داخل مجال تخصصهم، وذلك لأن مواضيعهم البحثية تهيمن عليها أيضا الولايات المتحدة الأمريكية. فبحلول نهاية القرن التاسع عشر، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأكثر نفوذاً في العالم. وطوال القرن العشرين، مارست تأثيرا إستثنائيا على التطورات في حقل العلاقات الدولية في جميع أنحاء العالم. وفي هي في القرن الحادي والعشرين تعتبر القوة العظمى التي تمتلك من القدرات والإمكانيات والنفوذ ما لا تملكه نظيراتها من الدول في المنظومة الدولية. إن تحديد هذه الدولة المهيمنة لما ينبغي أن وكيف ينبغي أن تتم دراسة العلاقات الدولية، يشكل مخاطر واضحة للولايات المتحدة الأمريكية وعلى البقية سواء. لاسيما فيما يخص خطر أن يفشل الأمريكيون في تقدير كيف ينظر غير الأمريكيين إلى العالم. وفقا المنظور، يمكن القول بأن دراسة العلاقات الدولية تلعب دورا مهم جدًا ومميّز. بحيث أن حقل العلاقات الدولية يستحث الضرورة والأهمية أن يكون هناك باحثون من خارج

[1] Ibid. p.VIII.
[2] Ibid. p.VIII.

الولايات المتحدة ينشطون في الحقل، فهم لا يمثلون صوتًا وحسب، ولكن أيضًا يمكن إسماع صوتهم داخل الولايات المتحدة. تسعى هذه المطبوعة لفهم سبب ضرورة تشجيع تطوير مقاربة تعددية لدراسة العلاقات الدولية وكيف يمكن تعزيز مثل هذه المقاربة[1].

الافتراض القائم في هذه المطبوعة لا يدعي أن وجهات نظر الأكاديميين الأمريكيين خاطئة، لكنهم غالباً ما يكونون متحيزين، على الرغم من أن البنائيين الأمريكيين يُنظر إليهم في كثير من الأحيان على أنهم يحاولون توسيع الفجوة بين هذه المنظورات المتحيزة، إلا أن محاولاتهم تظل غير كافية لتفسير العلاقات الدولية في بقية أنحاء العالم. وهو ما لاحظته المجتمعات العلمية الأوروبية، ساعية إلى سد ثغرات نظرية العلاقات الدولية الأمريكية، مثلما سوف نتطرق إليه. ولقد تم اختيار مواجهة المقاربات النظرية الأوروبية بنظرية العلاقات الدولية الأمريكية، بغرض إيجاد طرق فعالة، مستقاة من التجربة الأوروبية، للإستفادة منها في تأسيس حقل العلاقات الدولية العربية مستقبلا.

بناء على ما تقدم، تم تقسيم دروس هذه المطبوعة إلى مبحثين رئيسيين، بحيث يستعرض المبحث الأول إلى المنظور الأمريكي لحقل العلاقات الدولية، في حين يستكشف المبحث الثاني المنظور البديل أو المغاير، ألا وهو المنظور الأوروبي في العلاقات الدولية، وذلك كالآتي:

- المبحث الأول: تطور حقل العلاقات الدولية كعلم اجتماع أمريكي
- المبحث الثاني: المقاربات الأوروبية لنظرية العلاقات الدولية

جامعة محمد بن أحمد 2 وهران
المجلس العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسية

[1] Ibid. pp.VIII, IX.

المبحث الأول:

تطور حقل العلاقات الدولية كعلم اجتماع أمريكي

يجيب هذا المبحث على إشكالية رئيسية، والتي تتمحور حول كيفية تأثير المنظور الأمريكي على حقل العلاقات الدولية، وإلى أي مدى لا يزال هذا الأخير علم اجتماع أمريكي.

من الواضح أنه لا توجد إجابة قطعية في المتناول، والتي تؤكد ما إذا كانت العلاقات الدولية لا تزال علمًا اجتماعيًا أميركيًا أم لا. ومع ذلك ، سوف نسعى فيما يلي توضيح بعض نقاط الخلاف على الأقل، متبعين جملة خطوات في مسار تحليلنا[1]:

أولا: سنجمع الأدلة التجريبية على وجود هيمنة أمريكية بالفعل على حقل العلاقات الدوية ككل، إذ يظهر التحليل المقارن لأنماط الاستشهاد *citation patterns* في الكتب المدرسية في العلاقات الدولية *IR textbooks* تحيزًا بنيويًا في نمط التواصل الفكري مع مجتمع الباحثين الأمريكيين في المركز *the centre*، ووفقا لذلك، فإنه يمكن وصف الهيمنة الأمريكية على الحقل من زاوية الهيمنة/التفوق البنيوي.

ثانيا: نتجاوز بعدها التحليل المقارن لأنماط الإستشهاد، لنتعرض للإنتاج الإجتماعي وإعادة إنتاج الهيمنة الأمريكية، إذ وبالنظر إلى تحوُّل الحقل إلى "علم اجتماع أمريكي" في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات من القرن العشرين ، سنقوم بفحص ثلاثة عوامل استقرار للهيمنة الأمريكية للسنوات القادمة: استخدام اللغة الإنجليزية كلغة مشتركة، وعملية انتقاء المحررين *process of editorial selection*، والحجم الهائل للعلاقات الدولية الأمريكية.

[1] Jörg Friedrichs, European Approaches to International Relations Theory: A house with many mansions, (London and New York: Routledge, 2004), pp.1, 2.

ثالثا: وفي خطوة أخيرة، سوف نتفحص الطرق التي يتم من خلالها البناء الإجتماعي لهيمنة التيار الرئيسي/الإتجاه المهيمن الأمريكي *American mainstream* من قبل علماء العلاقات الدولية، إذ ومن خلال العودة إلى تأريخ الحقل ، فإنه أصبح من الواضح أن الصورة النمطية السائدة للعلاقات الدولية كعلم اجتماع أمريكي هي في حد ذاتها عامل استقرار مهم للهيمنة الأمريكية.

رابعا: سنجيب عن التساؤل التالي، هل تتطلب الهيمنة الفكرية التي يمارسها الإتجاه المهيمن الأمريكي، صراعاً تحرريا قاطع من جانب الأطراف الأكاديمية *academic peripheries* ؟ وسوف نشير إلى أن الأمور ليست بهذه البساطة، على الأقل من وجهة نظر شبة-الأطراف الأوروبية *European semi-peripheries*، فإن الهيمنة الفكرية ليست بالضرورة أمراً سيئاً بشكل قطعي. إذ بات من الأهمية بمكان لمجتمعات الباحثين الأوروبيين في حقل العلاقات الدولية، تطوير استراتيجية لمواجهة التيار المهيمن الأمريكي، بدل مجرد التنديد بالإمبريالية الفكرية.

خامسا: سنقترح أن أفضل طريقة للباحثين الأوروبيين لخدمة مصالحهم هي (إعادة) ابتكار العلاقات الدولية وفقا للصورة الخاصة بهم. إذ بقدر ما أن أسطورة الهيمنة الأمريكية المتضاربة على حقل العلاقات الدولية ليست مستقلة عن الظاهرة التي من المفترض أن تصفها، فإن الباحثين الأوروبيين يجب أن يسعوا للتغلب على القصص التي ترويها الكتب المدرسية عن هوية حقل العلاقات الدولية كعلم اجتماع أمريكي. يجب أن يصبحوا أكثر إدراكا لحقيقة وجود مقاربات أوروبية لنظرية العلاقات الدولية، وأن يعيدوا النظر في المعايير التأريخية للحقل.

المطلب الأول:

الهيمنة الفكرية كتحيز بنيوي للمنظور الأمريكي على حقل العلاقات الدولية (تجربة كاليفي هولستي)

عند محاولة تحديد ما إذا كانت العلاقات الدولية علما اجتماعيا أمريكيا أم لا وإلى أي مدى، يمكن للباحث أن يكتشف وجود عدم التماثل في أنماط "**الإنتاج**" العلمي (المنتشر في الولايات المتحدة الأمريكية) وأنماط "**الاستهلاك**" (المنتشرة في بقية العالم). ولقد تم الأخذ بهذا التحليل الذي يركز على اللاتماثلية في أنماط الإنتاج والإستهلاك في حقل العلاقات الدولية، من قبل من قبل العالم الكندي كاليفي هولستي *Kalevi Holsti* في منتصف الثمانينات، الذي اعتمد على الأدلة الإحصائية لإثبات الهيمنة الفكرية العالمية للعلاقات الدولية الأمريكية[1].

يتصور "هولستي" وجود نمطين محتملين للتبادل الفكري بين مجتمع علمي دولي من الباحثين، وحقل منظم وفق التواصل الهرمي. بحيث أن التواصل المهني بين الباحثين المقيمين في الوحدات السياسية المختلفة والمنفصلة[2]، سينتج عنه حقل منظم وفق نمط تماثلي معقول لـ"الإنتاج" و"الإستهلاك" للنظريات، والأفكار، والمفاهيم والأساليب والبيانات بين أعضاء المجتمع. وعلى النقيض من ذلك ، فإن الحقل الذي يتم تنظيمه وفق أنماط التواصل الهرمي "سيميزه عدد قليل من المنتجين والعديد من المقلدين والمستهلكين، بحيث تتجه المعرفة في الغالب من المركز (المراكز) إلى الأطراف[3]. وفي ذات السياق، ورد عن "هولستي" أن "الهرمية

---

[1] Ibid. p.2.

[2] نستخدم مصطلح الوحدات السياسية بدل دول العالم، وذلك للتسطير على دور الإتجاهات السياسية واختلافها في التأثير على المقاربات النظرية في العلاقات الدولية.

[3] مع الإشارة إلى أنه لا يمكن أن نعثر على أي من هذين النمطين بشكل واضح في الواقع الفعلي للتواصل الأكاديمي، بحيث يمكن تشبيه المجتمع العلمي الدولي للباحثين بعلم الرياضيات (بالنظر إلى حقيقة وجوده الفعلي وغير المشكوك فيه)، في حين أن العلوم الإجتماعية عموما والعلاقات الدولية خصوصا أقرب إلى كونها حقلا منظما وفق التواصل الهرمي.

تبدو هي السمة المميزة للسياسة الدولية مثلها مثل نظرية العلاقات الدولية، إذ أن أغلب الدراسات المعترف بها، تم إنتاجها من قبل باحثين من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا دون غيرهما من الدول"[1].

حلل "هولستي" المراجع المستخدمة في عينة متنوعة من الكتب المدرسية، وتأسيسا على هذه الأدلة الإحصائية ، رسم "هولستي" صورة لعلاقات المركز–الطرف، بين العلاقات الدولية الأمريكية والبريطانية (وإن كان بدرجة أقل بكثير من الأمريكية) من ناحية، وبقية العالم من ناحية أخرى. ووفقا لهذه الصورة التي رسمها "هولستي"، وجد أن هناك محور جوهري أميركي مسيطر، وأن هناك تراجعا للشبه–طرف البريطاني، أما ما تبقى فكله عبارة عن أطراف أكاديمية تابعة. هذه الأخيرة التي كانت تستورد مقارباتها النظرية بشكل رئيسي من المركز، في حين لم يكن هناك أي وعي بما يجري في الأطراف لدى الباحثين الأمريكيين والبرطانيين. ناهيك عن أنه لم يكن هناك تبادل فكري جوهري بين الأطراف في حد ذاتها[2].

حسب "هولستي"، فإن الكتب المدرسية الأمريكية الصادرة قبل سنة 1981، تم فيها الإعتماد بشكل مطلق على باحثين محليين، في حين أن الكتب المدرسية الصادرة في الأطراف فإنها إعتمدت بقوة على الأدبيات الأمريكية، وحتى المؤلفين البريطانيين وظفوا الأدبيات الأمريكية كمراجع معتمدة أكثر من استخدامهم للأدبيات المحلية في المجال.

بناء على ما تقدم، فإن تشخيص "هولستي" ممكن أن يكون أكثر دقة بالقول أن هناك هيمنة أمريكية مباشرة على حقل العلاقات الدولية، بدلاً من كونه وحدة معرفية مشتركة أمريكية–بريطانية. ذلك إن الافتراض بوجود هذه الأخيرة ينفيه الدليل الإحصائي: فالنصيب

[1] Jörg Friedrichs,Op.Cit. pp.2, 3.
[2] Ibid. p.3.

البريطاني (توظيف المراجع البريطانية) في الكتب المدرسية الأمريكية يبلغ 7 في المائة، في حين تبلغ الحصة الأمريكية في الكتب المدرسية البريطانية 54 في المائة[1].

الشكل رقم 01: النسب المئوية لأنماط الإحالات في الكتب المدرسية في العلاقات الدولية الصادرة قبل سنة 1981 حسب "هولستي"[2]

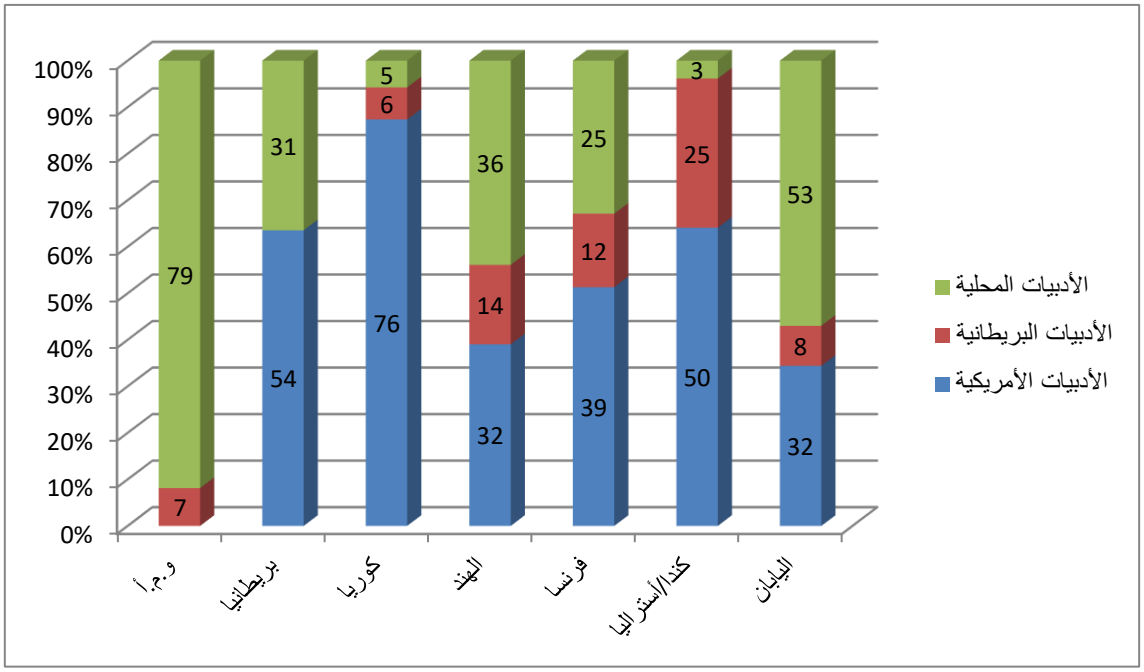

Source : Jörg Friedrichs, European Approaches to International Relations Theory: A house with many mansions, (London and New York: Routledge, 2004), p.4.

من المؤكد أن "ستيف سميث" *Steve Smith* قد لاحظ ذلك بقوله أن "للعلاقات الدولية البريطانية علاقة غامضة للغاية مع تطور المجتمع الأوروبي للباحثين في العلاقات الدولية. فمن ناحية هناك أولئك الذين يودون إنشاء علاقات دولية مضادة للهيمنة في أوروبا؛ ومن ناحية أخرى، هناك من لا يريدون أن يسلكوا هذا الطريق بالتحديد لأنه يهدد

[1] Ibid. P.3.

[2] ترجمة الباحثة.

تماسك التقليد الفكري الأنجلو أمريكي من خلال إشراك مجتمعات وتقاليد فكرية مختلفة جداً. . . . فمثلما يواجه صانعو السياسة الخارجية البريطانية خيارات حول علاقة المملكة المتحدة مع أوروبا والولايات المتحدة، فإن مجتمع البريطاني للباحثيين في العلاقات الدولية يواجهون نفس الخيارات"[1].

وإذا كان الأمر كذلك، فإن نتائج "هولستي" التجريبية التي توصل إليها في منتصف الثمانينيات، لا تقدم أي دليل واضح وقاطع على أن العلاقات الدولية البريطانية والأمريكية هي على قدم المساواة في اتجاه الحقل.

من المثير للاهتمام أن نسأل عن الاتجاه الذي تتحرك فيه أنماط التواصل في السنوات الأخيرة. فإذا ما تفحصنا قائمة المراجع لعينة محدودة من الكتب المدرسية الأوروبية الحديثة، فإنه سيتبين لنا أن مجتمعات الباحثين الأوروبيين في العلاقات الدولية باتت أكثر اعتمادا على إنتاجها العلمي الخاص في أوائل التسعينيات[2]، بحيث أصبح الإعتماد على الأدبيات الأمريكية أقل غلبة في الكتب المدرسية البريطانية والفرنسية والألمانية، وباتت الأدبيات البريطانية تلعب دوراً هاماً وربما متزايداً في فرنسا وألمانيا؛ وعلى النقيض من ذلك، فإن الإحالات إلى أطراف أخرى *peripheries* لا تزال هي الاستثناء وليس القاعدة (التي لا تتجاوز في أي حال أكثر من 14 في المائة)[3].

---

[1] Jörg Friedrichs,Op.Cit. p.4.

[2] قام Jörg Friedrichs بفحص عينة بسيطة من الكتب المدرسية البريطانية، الفرنسية والألمانية الصادرة بين سنوات 1988 و 1995 متبعا في ذلك ما قام به "هولستي" في منتصف الثمانينيات، وتمثلت الكتب التي تفحصها في الآتي:

G. Stern 1995; Halliday 1994; Braillard and Djalili 1988; Moreau Defarges 1990; Albrecht 1992; Pfetsch 1994; Panebianco 1992.

[3] Jörg Friedrichs,Op.Cit. pp.4, 5.

الشكل رقم 02: النسب المئوية لأنماط الإحالات في الكتب المدرسية الأوروبية في العلاقات الدولية الصادرة ما بين سنوات 1988-1995[1]

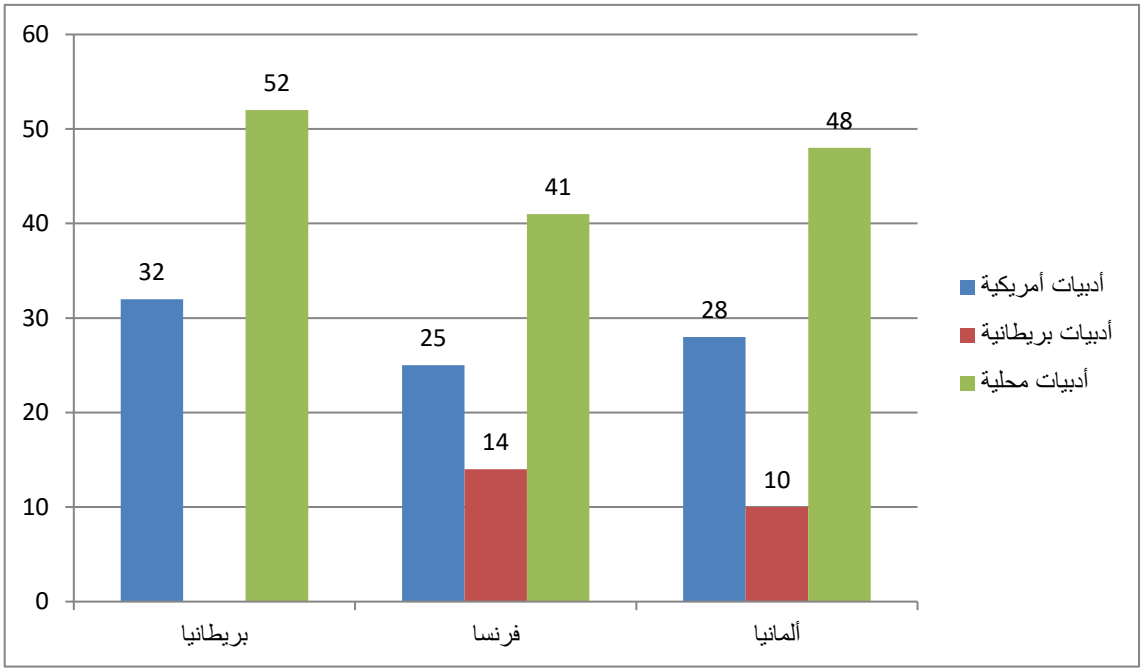

Source : Jörg Friedrichs, European Approaches to International Relations Theory: A house with many mansions, (London and New York: Routledge, 2004), p.5.

بحلول تسعينيات القرن العشرين، بدا أن كبرى مجتمعات الباحثين الأوروبيين في العلاقات الدولية، قد وصلت إلى المرحلة التي تتيح لها الإعتماد بشكل أساسي على إنتاجها الخاص. ومع ذلك، فإن هذا بالكاد زاد من التبادل الفكري بين مختلف أطراف حقل العلاقات الدولية IR peripheries. إذ لا نجد إحالات أجنبية في الكتب المدرسية الأوروبية إطلاقا، وظلت الإحالات تنحصر على الأدبيات الأمريكية –وبنسبة أقل على الأدبيات البريطانية– وهو ما يدل أن هيمنة التيار الرئيسي الأمريكي على الحقل لا يزال قائما، وأنه لا تزال هناك علاقة مركز–أطراف وطيدة ما بين العلاقات الدولية الأمريكية ونظيرتها الأوروبية[2].

[1] ترجمة الباحثة.

[2] Jörg Friedrichs,Op.Cit. p.5.

لكن ماذا نقصد بـ"علاقة مركز – أطراف" centre–periphery relationship؟ من حيث المكان، يمكن تحديد المركز على أنه:

"موقع متميز داخل الإقليم". أما من المنطق، فإن العلاقات بين المركز–الطرف هي: "نموذج العلاقة أين يكون فيها الطرف خاضعا لسلطة المركز. ضمن هذا النموذج، يمثل المركز مقر السلطة، والطرف هولتلك المواقع الجغرافية على مسافة أبعد من المركز، ولكن لا تزال داخل الإقليم الذي يسيطر عليه هذا الأخير"[1].

إن نمط التبادل العلمي بناء على ما تقدم، يمكننا من القول أن المركز "ينتج" الغالبية العظمى من الأعمال في النظرية الدولية، وبالرغم من أن الأطراف"تستهلك" هذه الأعمال، لكن المركز يظل ضعيف المعرفة للغاية بشأن أنشطة الباحثين في الأطراف. وعلى الرغم من أنه من الإنصاف القول إن المجتمعات الأوروبية للباحثين في العلاقات الدولية هي، بالمعنى الدقيق للكلمة، شبه–أطراف بدلاً من كونها مجرد أطراف، لكنا نلاحظ نمط التواصل المهني التالي[2]:

1) المعاملات/التواصل العلمي بين شبه–الأطراف الأوروبية في حقل العلاقات الدولية لا تكاد تذكر بالمقارنة مع استهلاكها للأدبيات القادمة من الولايات المتحدة.

2) تميل المعاملات/التواصل العلمي داخل إحدى ونفس شبه–الطرف الأوروبي إلى أن تكون أقل كثافة من استهلاك الأدبيات الأنجلو –أمريكية.

3) إن المعاملات/التواصل العلمي الخاصة بشبه–الأطراف الأوروبية مع الأطراف الأكاديمية في أجزاء أخرى من العالم (الولايات المتحدة، وأوروبا الشرقية، وأمريكا اللاتينية وغيرها) لا تكاد تذكر.

[1] Cited in: Jörg Friedrichs,Op.Cit. p.5. see: (Rokkan and Urwin 1983: 2, 6; cf. Rokkan et al. 1987; Flora et al. 1999: 108–21.

[2] Jörg Friedrichs,Op.Cit. pp.6, 7.

المطلب الثاني:

إنتاج وإعادة إنتاج الهيمنة الفكرية الأمريكية في حقل العلاقات الدولية

(الأسباب والعوامل حسب ستانلي هوفمان)

على الرغم من أن التحليل المقارن لأنماط الاستشهاد في قائمة مراجع الكتب المدرسية لا يسمح بتوجيه بعض الاتجاهات مع مرور الوقت، غير أن أثر ذلك يكون محدودا. وبالتالي ، فإنه يتم توظيف الأدبيات الرئيسية في حقل العلاقات الدولية بشكل متزايد بسبب الطابع التمهيدي للكتب المدرسية[1]. وبما أن أكثر الكتب المدرسية تستهدف بالأساس طلاب الجامعات غير المتخرجين (مستوى الليسانس)، فإن التهميش بالأدبيات المكتوبة بلغات أخرى، غير اللغة المحلية أو اللغة الإنجليزية[2]، هو أقل احتمالا.

وعلاوة على ذلك ، فإن تحليل أنماط الإستشهاد/الإحالات/توظيف الأدبيات السابقة في الكتب المدرسية، يشير أكثر إلى أنماط الاستهلاك، ولكن القليل عن أنماط إنتاج المعرفة العلمية. وهنا يُطرح الإشكال، لأن الهيمنة الفكرية تنعكس ليس فقط على الطريقة التي يتم بها استهلاك المعرفة النظرية في الأطراف، ولكن أيضًا في الطريقة التي يتم بها إنتاجها في المركز، وفي أي مكان آخر. ووفقا لذلك، لا يمكن أن يكون التحليل الإحصائي لقوائم المراجع المستخدمة في الكتب المدرسية، أكثر من مجرد تقدير تقريبي لظاهرة الهيمنة الفكرية.

---

[1] جلها عبارة عن كتب مدخلية لحقل العلاقات الدولية.

[2] ذلك أن اللغة الإنجليزية هي لغة عالمية، هي لغة العلوم، وغالبا ما تدرج الجامعات ضمن برامجها التعليمية في مرحلة التدرج، مقياس اللغة الإنجليزية، لتشجيع الطلبة على مطالعة أمهات المراجع في الحقل المدروس، وهي حالة طلبة العلوم السياسية في الجامعات الجزائرية. بالتالي، فإذا ما عكسنا المعنى أعلاه على حالة الجزائر، فإن طلبة الجامعات يميلون إلى مطالعة المراجع المكتوبة باللغة العربية أكثر، فإن تعذر ذلك، فإنهم غالبا ما يتجهون إلى المراجع المكتوبة باللغة الإنجليزية، وذلك بالنظر إلى غزارة توافر المراجع في هذه اللغة.

ومن أجل فهم كامل للكيفية التي تسير بها هذه الأخيرة، سيكون من الضروري تجاوز تحليل أنماط الاستشهاد/الإقتباس[1].

ولقد استخدم البريطاني "كريس براون"[2] *Chris Brown* إستعارة مكنية ليعبر فيها عن أن حقل العلاقات الدولية هو علم إجتماع أمريكي، بقوله أن "العلاقات الدولية هو حقل أمريكي مثله في ذلك مثل أن الكوكا-كولا هي مشروبات أمريكية، ومثلما أن هامبورغر الماكدونالدز[3] هي عبارة عن فطائر لحم بقر أمريكية، إذ بالرغم من أن هناك العديد من مصانع الكوكا-كولا ومطاعم الماكدونالدز في بقية أنحاء العالم، وبالرغم من أن المكونات والطهاة والمستهلكين غير أمريكيين، غير أن أصل الصنعة يظل أمريكيا؛ نفس الأمر ينطبق على حقل العلاقات الدولية، إذ بالرغم من وجود باحثين في العالم، غير أن أعمالهم تظل مؤسسة على المفاهيم الأمريكية للعلاقات الدولية، بحيث يتم تناول الإشكاليات المطروحة وفق المقاربات والمنطق المعترف به في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يشير إليه "كريس برواون" بـ العلاقات الدولية الأرتدوكسية *orthodox IR*. وقلة من الباحثين من يناهض هذه العقيدة[4].

---

[1] Jörg Friedrichs,Op.Cit. p.7.

[2] أستاذ العلاقات الدولية في London School of Economics .

[3] هناك العديد من السمات المميزة للمجتمع المدني العالمي والتي تستحق الملاحظة. أول ما تجدر الإشارة إليه، هو أن جميع العلامات التجارية العالمية تقريباً، ومعظم جماعات الضغط عبر الوطنية، أصلها من عدد قليل جداً من البلدان في العالم الصناعي المتقدم. وبما أن مفهوم عولمة الثقافة العالمية قد اندمج مع فكرة "أمركنة" العالم، وأن معظم العلامات التجارية العالمية هي أمريكية في الأصل، فإنه وأصبح من المألوف بالنسبة لمعارضي العولمة إعتبار هذه القوى كأدوات لإمبريالية الثقافية الأمريكية. وبذات المعنى، فإن محاولة تحطيم أو إيقاع ضرر بـ ماكدونالدز، أصبح في القرن الحادي والعشرين معادلا للاحتجاج أمام السفارة الأمريكية المحلية.

للمزيد راجع في ذلك:

Chris Brown and Kirsten Ainley, Understanding International Relations, Third Edition, (New York : PALGRAVE MACMILLAN, 2005), p.179.

[4] Jörg Friedrichs,Op.Cit. pp.7, 8.

بعيدا عن الإستعارات المكنية، أعطى "ستانلي هوفمان"[1] Stanley Hoffmann (1977) سلسلة من التفسيرات بعيدة المدى، عن لماذا أصبحت العلاقات الدولية عبارة عن "علم اجتماع أمريكي" بعد الحرب العالمية الثانية. ووفقًا لـ"هوفمان"، فإن انطلاق العلاقات الدولية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية هو نتيجة التقارب الفريد بين الاهتمامات البحثية والظروف السياسية. فبعد التجربة الصادمة للحرب، كان الباحثون الأميركيون – ناهيك عن اللاجئين الأوروبيين مثل أرنولد وولفرز Arnold Wolfers، وهانس مورغنثاو[2] Hans Morgenthau، وجون هيرز John Herz – مفتونين بظاهرة القوة الدولية. في الوقت نفسه، كان صانعو القرار الأمريكيون في حاجة إلى أساس نظري يتعرض للتركيز الشديد على القوة والاهتمام بسياسات الحرب الباردة. إلى جانب التقارب بين الاهتمامات البحثية والظروف السياسية، فإن الإنطلاقة السريعة للعلاقات الدولية الأمريكية يمكن أن تُفسر كذلك من باب الإستعدادات الفكرية للباحثين الجدد الشباب في هذه الحقبة، والذين كانوا طلبة الأساتذة الباحثين في الحقبة التي سلفت، وكذلك الفرص المؤسساتية من جهة أخرى، والتي تجسدت في توفر التمويل السخي لبحوث نخبة الباحثين الجدد[3].

من أجل فهم ليس فقط الإنتاج الأولي ولكن أيضا من إعادة الإنتاج أو الاستنساخ المتتالي للهيمنة الفكرية الأمريكية، من الضروري تحليل العوامل التي تُنتج وتستنسخ باستمرار الأنماط غير المتكافئة/اللاتماثلية للتواصل بين التخصصات. وبالفعل، يمكن بسهولة تحديد

---

[1] أحد أهم أساتذة القرن العشرين، أستاذ العلوم السياسية في جامعة هارفارد (1928-2015)، هو فرنسي-أمريكي، ولد في فيينا ثم هاجر إلى فرنسا في الثلاثينيات، وتوفي في كامبريدج في و.م.أ. دَرَّسَ وجسد الثقافة والفكر الأوروبيين في هذه الأخيرة قرابة الستين عاما.

[2] هانس مورغنثاو كان لاجئا من جحيم أوروبا، وكان واحدا من علماء الإجتماع الكثر الذين دفعهم أدولف هتلر نحو العالم الجديد، والذي قدم لقارة كان علم الإجتماع فيها يعاني من النزعة القدرية الشديدة (الايمان الشديد بالقضاء والقدر)، قدم لها منظورات نقدية واهتمامات فلسفية. وكان الوحيد، من بين أقرانه، الذي جعلت منه اهتماماته البحثية مؤسس حقل بحد ذاته.

راجع في ذلك:

Stanley Hoffmann, «An American Social Science: International Relations », Daedalus, Vol. 106, No. 3, Discoveries and Interpretations: Studies in Contemporary Scholarship, Volume I (Summer, 1977), pp. 41-60/ p.44.

[3] Jörg Friedrichs,Op.Cit. p.8.

عوامل الإستقرار الثلاثة التالية للهيمنة الأمريكية على حقل العلاقات الدولية، وهي: استخدام اللغة الإنجليزية كلغة مشتركة، وعملية الاختيار التحريري، والحجم الكبير لمجتمع الباحثين الأمريكان في حقل العلاقات الدولية[1].

لتوضيح ما تقدم ذكره أكثر، فإن أي دراسة حول الشؤون الدولية لا يكون لها تأثير على المستوى الدولي إذا لم تكن مكتوبة باللغة الإنجليزية أو مترجمة إلى اللغة الإنجليزية. وقد يكون لهذا عواقب مهمة، ذلك أن استخدام أية لغة كانت دون غيرها، يميزه نمط معين من التفكير، وثقافة محددة، وطريقة معينة في بناء الحقيقة[2].

ومع ذلك ، لا ينبغي المبالغة في التأكيد على تأثير اللغة الإنجليزية كأداة للهيمنة الفكرية: إذ من الممكن الاستفادة من اللغة الإنجليزية دون التأثر الزائد بالوسط اللغوي. إذ نلاحظ أنه قد تم تحييد اللغة الإنجليزية أكثر من أي لغة أخرى، بالنظر إلى ربطها بثقافة محددة و / أو أنماط التفكير في البلد الأم، لدرجة أنه، بالإضافة إلى الإنجليزية البريطانية والأمريكية، يمكن التكهن بالقول أن هناك فرع جديد فرع جديد من اللغة الإنجليزية العالمية و/أو الأوروبية في طور الإعداد. ومع ذلك، ليس هناك شك في أن سلبيات إعادة صياغة أفكار الباحث بلغة مختلفة عن لغته المحلية، قد تتجاوز منافع استخدام اللغة الإنجليزية باعتبارها لغة مشتركة. وعلى أي حال، هناك طريقة أنيقة للتحايل على المشاكل المرتبطة بالتحيز اللغوي، أين يلجأ فيها الباحث إلى صياغة عمله ومناقشته وتحليله بلغته الأم، ومن ثم يصيغ نتائج هذا التحليل باللغة الإنجليزية[3].

والأهم من ذلك هو أن وصول الكتاب إلى الجمهور الأكاديمي الدولي يتم توجيهه من خلال سوق الكتب الأمريكية والبريطانية بمعاييره الخاصة في اختيار المحررين. بحيث تتحكم فرق التحرير ودور النشر الأمريكية والبريطانية الرئيسية في وصول المقالات والكتب

[1] Ibid. p.8.
[2] Ibid. p.8.
[3] Ibid. p.9.

العلمية إلى الجمهور العالمي. وكلما ازداد الكتاب أو المقالة توافقا مع الأنماط الأمريكية أو البريطانية العادية للتنظير والبحث، كلما زاد احتمال الوصول إلى مجموعة دولية مستهدفة. إذا لم تتفق المساهمة مع الطريقة التي يتم بها عادة إجراء البحث العلمي في الولايات المتحدة أو بريطانيا، فإن العمل سيواجه إمكانية رفضه من قبل فريق التحرير أو المحكمين[1].

من الواضح أن معايير اختيار سوق الكتب الأمريكية والبريطانية تعلق أهمية قصوى على التوافق الوقائي preventive adaptation للبحوث العلمية لمعايير الاعتراف الأمريكية و / أو البريطانية. يبدو من البديهي القول أن هذا التأكيد على اتباع النهج الأمريكي و/أو البريطاني في البحث يعزز الهيمنة الفكرية الأمريكية على الحقل. هناك شيء مثل حقل جاذبية حول مركز الحقل الذي يجعل الباحثون في الأطراف يعتبرون أنها "مسألة "وصول إلى العربة[2] الأمريكية أو اللحاق بالركب الأمريكي أو لا شيء"، الأمر الذي أتاح استمرار ريادة الحقل من طرف مجتمع البحث الأمريكي، أو ما يسمى بـ العلاقات الدولية الأمريكية. ومع ذلك، من الجدير الإشارة إلى أنه على أساس التطور المؤسسي والبنية التحتية للبحث العلمي، فإن العلاقات الدولية لم تعد هي علم اجتماع أمريكي[3]. غير أن هيمنة التنظير الأمريكي في الحقل لم يتراجع ولا يزال طاغيا[4].

بعد أكثر من أربعين عامًا من نشر مقالة "ستانلي هوفمان" الشهيرة (1977)[5]، من المشروع أن نسأل ما إذا كانت العلاقات الدولية لا تزال علمًا اجتماعيًا أمريكيًا وإلى أي

[1] Ibid. p.9.

[2] تشبيها حقل العلاقات الدولية بالقطار، يرى الباحثون في الأطراف أنه قطار أمريكي، مما يجعلهم في محاولة دائمة للوصول إلى عرباته والتشبث بها، وفي حال لم يتمكنوا فإن ذلك قد يعادل الرسوب أو عدم النجاح في اللحاق بالركب.

[3] بالنظر إلى التجربة الأوروبية على سبيل المثال، أو حتى الآسيوية.

[4] Jörg Friedrichs,Op.Cit. p.8.

[5] See : Stanley Hoffmann, «An American Social Science: International Relations », Daedalus, Vol. 106, No. 3, Discoveries and Interpretations: Studies in Contemporary Scholarship, Volume I (Summer, 1977), pp. 41-60.

مدى. فسقوط الستار الحديدي[1] لم يزعزع مكانة الولايات المتحدة التي باتت عملاقا غير مؤكد باحثا عن مهمة عالمية جديدة وحسب، بل إن الأمر أثار شكوكا جدية تخص النظريات الرئيسية في العلاقات الدولية، والتي صاغها منظرون أمريكيون والتي لطالما سيطرت على الحقل؛ الواقعية البنيوية *structural realism* لـ "كينيث والتز" *Kenneth Waltz* (1979)، مع إيمانه بالاستقرار الثنائي القطب، تم تحديها مع انهيار الإمبراطورية السوفييتية. إن النهاية السلمية للحرب الباردة قد أوقعت أيضا متغير مؤثرا آخر في الواقعية الجديدة، وهي نظرية حرب الهيمنة *hegemonic war* التي توقعت أن يكون هناك صراع حتمي أو عاجل بين القوى العظمى (روبرت جيلبين[2] *Gilpin* 1983). ومع ذلك ، يتفق معظم المتخصصين على أن الهيمنة الفكرية للاتجاه السائد الأمريكي *American mainstream* ، لا تزال تمثل حقيقة من حقائق علماء العلاقات الدولية في جميع أنحاء العالم (Wæver 1998a؛ S. Smith 2000a؛ Crawford and Jarvis 2001)[3].

---

[1] الستار الحديديIron Curtain عبارة استخدمها رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل في الأربعينيات من القرن العشرين الميلادي في 5مارس 1946 ، في خطابه الشهير ، خطاب فلتون، في مدينة فلتون، مزوري . ولأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية وصف هذا الخطاب الاتحاد السوفيتي، الذي كان حليفا للغرب، بأنه المشكلة الرئيسية والعقبة الأكبر في العلاقات الدولية وأنه يشكل الخطر الأول على جميع الأمم والبلدان وأنه أسدل الستار الحديدي على شرق اوروبا .وأشار إلى بداية حرباً باردة .ويعتبر خطاب فلتون نقطة البداية في تدهور العلاقات بين الإتحاد السوفيتي والغرب.

وقد خفّت حدة سياسة العزلة الصارمة إلى حد بعيد في أعقاب وفاة ستالين عام1953 م، وظهور نيكيتا خروشوف .ولكن مع رحيل خروشوف عام 1964م، أسدل الستار مرة أخرى. وبعد أن أدخل الرئيس جورباتشوف نظام البروسترويكا (الإصلاح الاقتصادي) والجلاسنوست (الانفتاح) في أواسط الثمانينيات من القرن العشرين، تراخت سياسة العزلة مرة أخرى وإلى حد كبير.

[2] See: Robert Gilpin, War and Change in World Politics, (USA: Cambridge University Press, 1983).

يقدم كتاب "الحرب والتغيير في السياسة العالمية" للقارئ نظرية جديدة مهمة للتغيير السياسي الدولي. يجادل فيه "روبرت جلبين" أن الطبيعة الأساسية للعلاقات الدولية لم تتغير على مدى آلاف السنين، مستخدما التاريخ وعلم الاجتماع والنظرية الاقتصادية لتحديد القوى التي تسبب التغيير في النظام العالمي. تركز المناقشة على النمو المتفاوت differential growth للقوة في النظام الدولي ونتيجة هذا التفاوت. فالتحول في ميزان القوى – الاقتصادي أو العسكري – يضعف أسس النظام القائم، لأن أولئك الذين يكتسبون القوة يرون الفوائد المتزايدة لهذا الكسب/تعاظم القوة. عندما تطور الدول القدرة على تغيير النظام وفقا لمصالحها، فإنها سوف تسعى إلى القيام بذلك إما عن طريق زيادة الكفاءة الاقتصادية وتعظيم المكاسب المتبادلة، أو من خلال إعادة توزيع الثروة والقوة لصالحهم الخاص.

[3] Jörg Friedrichs,Op.Cit. p.10.

ترتبط الهيمنة الفكرية للتيار الرئيسي الأمريكي بكيفية توجيه البحث العلمي في الأطراف وفقًا لصورة التيار المهيمن في المركز. بمعنى، يصبح المنطق النظري والمنهجي في المركز "معيارا" للإنتاج النظري والمنهجي في حقل العلاقات الدولية بكامله. لذلك ، يتطلب التحليل المناسب للهيمنة الفكرية الأمريكية على الحقل صقلًا جديدًا يتجاوز ما تمت مناقشته حتى الآن، إذ أن الطريقة التي يتم من خلالها إنتاج وإعادة إنتاج (ومواجهة في نهاية المطاف) الهيمنة الفكرية الأمريكية، هي أكثر دهاء وتعقيدا مما تمت مناقشته في المطلبين الأخيرين. هذا لا ينفي أن أنماط الاقتباس غير المتماثلة، واستخدام اللغة الإنجليزية كلغة مشتركة، وعملية الاختيار التحريري، والحجم الكبير لمجتمع الباحثين الأمريكي، تلعب دورًا هامًا كعوامل مثبتة للهيمنة الأمريكية على الحقل. ومع ذلك، فإنه من الضروري للغاية تجاوز تحليل هذه العوامل السطحية نسبيا، بغرض استيعاب جوهر الهيمنة الفكرية[1].

[1] Ibid. p.10.

المطلب الثالث:

البناء الإجتماعي للهيمنة الفكرية الأمريكية على التنظير في حقل العلاقات الدولية

يجب النظر إلى الهيمنة الأمريكية على الحقل باعتبارها حقيقة اجتماعية وليس كحقيقة قاهرة. ويرجع ذلك إلى أن الفهم الذاتي المهيمن للحقل كعلم اجتماع أمريكي هو عبارة عن بناء اجتماعي أكثر منه حقيقة موضوعية. للأسف، فإن علماء العلاقات الدولية لا يعلنون بطريقة واضحة فهمهم الخاص للاختلافات الفكرية التي يتميز بها الحقل. وبسبب هذا الصمت الفصيح، الذي هو في حد ذاته نتيجة طبيعية للهيمنة الفكرية، يصعب للغاية تكوين استيعاب–ذاتي للحقل[1] من الناحية التحليلية[2].

للتحايل على هذه المشكلة، يمكن اختيار مقاربة غير مباشرة إلى حد ما، وتحليل الكيفية المعتادة التي يتم من خلالها تمثيل تاريخ الحقل.

في أبسط أشكاله وأكثرها شيوعًا، عادة ما يتم سرد تاريخ العلاقات الدولية على أنها تناوب فترات مع هيمنة مقاربة ما (عصور *eras*)، وفترات مع اثنين أو أكثر من المقاربات النظرية أو المنهجية تواجه بعضها البعض (النقاشات الكبرى *great debates*). قد يسمى هذا السرد الحساب المعياري لتاريخ الحقل. أولاً، سيتبين أن هذا الأخير يكشف عن الفهم الذاتي المهيمن للحقل كعلم اجتماع أمريكي، وثانياً، أن دقة الحساب المعياري هي عامل استقرار هام آخر للهيمنة الأمريكية على الحقل[3].

---

[1] لذلك نجد أن الباحثين غير الأمريكيين (في الأطراف) في حقل العلاقات الدولية يظلون أوفياء للنهج النظري الأمريكي في أعمالهم البحثية، وإن حاولوا الإبتعاد عن المنظور الأمريكي الضيق، وتحليل الإشكاليات المدروسة وفق منظور جديد، فإن تحليلاتهم تظل موافقة لتحليلات المركز/التيار الرئيسي الأمريكي.

[2] Jörg Friedrichs,Op.Cit. p.10.

[3] Ibid. p.11.

جدول رقم 01: "العصور" و"النقاشات الكبرى" في العلاقات الدولية

العشرينيات–الثلاثينيات	عصر	الليبرالية الدولية internationalism	liberal
الثلاثينيات–الأربعينيات	نقاش كبير	الواقعية ↔ الليبرالية liberalism	realism ↔
الأربعينيات–الخمسينيات	عصر	الواقعية المنتصرة realism	victorious
الخمسينيات–الستينيات	نقاش كبير	التيار التقليدي ↔ الوضعية positivism	traditionalism ↔
الستينيات–السبعينيات	عصر	الوضعية positivism	
منتصف السبعينيات	نقاش كبير	الواقعية↔الليبرالية↔الماركسية realism ↔ liberalism ↔ Marxism	
الثمانينيات	عصر	التعددية النموذجية pluralism	paradigmatic
التسعينيات	نقاش كبير	العقلانية↔البنائية↔الإنعكاسية rationalism ↔ constructivism ↔ reflectivism	

Source : Jörg Friedrichs, European Approaches to International Relations Theory: A house with many mansions, (London and New York: Routledge, 2004), p.11.

وفقا للحساب المعياري لتاريخ الحقل، تأسست العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الأولى من قبل الليبراليين البريطانيين والأمريكيين بحثا عن حلول لمواجهة أهوال الحرب الصناعية. انتهت الفترة السلمية لـ الليبرالية الدولية *liberal internationalism* عندما بدأت مكانة عصبة الأمم تتراجع في مواجهة الحقائق السياسية القاسية. ونظراً للغزو الياباني في مانشوريا، والهجوم الإيطالي على إثيوبيا، والاعتداء النازي في الحرب العالمية الثانية، واجهت الليبرالية الدولية إنتقادات لاذعة من مفكرين واقعيين أمثال "إدوارد كار" *Edward Carr* و"رينهولد نيبور" *Reinhold Niebuhr* و"هانز مورغنثاو" *Hans Morgenthau*. في نهاية المطاف

، اتضح أن الواقعية أكثر استيعابا وأفضل تحليلا لفظاعة سياسات القوة من الليبرالية الدولية (كار 1946 ؛ مورغنثاو 1948)[1].

بعد الحرب العالمية الثانية، أعقب عصر الليبرالية الدولية عصر الواقعية المنتصرة. ومع التأكيد على محورية القوة والمصلحة في المجال الدولي، أصبحت الواقعية المنطق السليم الجديد للحقل، التي ساعدت على إضفاء الشرعية على ممارسة سياسات الحرب الباردة الأمريكية. وكل من تجرأ على تحدي مبادئ الواقعية أصبح عرضة للإنتقاد في كونه حالما خياليًا. لكن عندما بدأت حدة الحرب الباردة في التراجع، بخطى بطيئة لكن أكيدة، طالب جيل جديد من الباحثين، أغلبهم أمريكيين، بانتهاج مزيد من الدقة العلمية وقليل من الإلتزام الأيديولوجي[2].

وأصبحت هذه المسابقة الفكرية تُعرف بأكبر ثاني نقاش في الحقل، والذي أدى في نهاية المطاف إلى إضفاء طابع الحرفية professionalization على علماء العلاقات الدولية، وإلى دخول العلاقات الدولية في عصر العلم الوضعي positive science. سعى التيار الجديد إلى تجميع القوانين الصارمة للسلوك الدولي، وبالتالي محاكاة أساس العلوم الإيجابية مثل الفيزياء النيوتونية والاقتصاد الكلاسيكي الجديد[3].

تُعتبر الوضعية والسلوكية، على الأقل من قبل أنصارها، مرحلة جديدة في تطور حقل العلاقات الدولية. لكن على الرغم من أن المشاركين في النقاش الثاني كانوا على ثقة أن الجدال كان حول قضايا مهمة تتعلق بالجوهر النظري والأنطولوجي، سرعان ما أصبح واضحًا أن الخلاف كان حول الأسلوب method وليس الجوهر substance[4].

[1] Ibid. p.11.
[2] Ibid. pp.11, 12.
[3] Ibid. p.12.
[4] Ibid. p.12.

أخيراً، عندما تراجع الخطاب المنهجي، أصبح من الواضح أن الوضعية لم تتمكن من منازعة الواقعية المبادئ الأساسية للواقعية الكلاسيكية، وبالفعل كانت هناك استمرارية مهمة مع المنطق النظري القديم، وهو ما يتجسد بسهولة في المسلمات الأساسية الثلاثة للواقعية الكلاسيكية: تحديدًا مركزية الدولة *state-centrism*، الفوضى الدولية *international anarchy*، والسعي المنطقي للمصلحة الوطنية. فقط في السبعينيات، تم الاعتراض على المسلمات الأساسية للواقعية الكلاسيكية. بحيث تعرض المنطق النظري القديم لضغوط متزايدة من جانب منافسيه من الليبراليين والماركسيين، الذين زعموا أن لديهم أجوبة أكثر ملاءمةً لانشغالات السياسة في تلك الفترة، أي الإعتماد المتبادل الاقتصادي والتخلف[1].

بعد فترة، وُصف الخلاف بين الواقعيين الجدد والليبراليين الجدد والماركسيين الجدد بالمناقشة الثالثة لحقل العلاقات الدولية، أو "النقاش فيما بين النماذج" *inter-paradigm debate*، وكان من المفترض أن الحقل قد دخل في عصر التعددية النموذجية. خلال ثمانينيات القرن العشرين، كان الكثير من العلماء يعتقد أن الواقعية (الجديدة)، الليبرالية (الجديدة) والماركسية (الجديدة) تشكل ثالوثًا شاملاً *exhaustive triad* من التوجهات النظرية غير المتكافئة والتكميلية. إذا كان هذا هو الحال بالفعل، فإن تداول *succession* العصور والنقاشات الكبرى كان ستنتهي. كانت العلاقات الدولية ستستمر إلى الأبد كمحادثة بين توجهات نظرية متمايزة لكن متساوية. لكن سرعان ما اتضح أنه لا يوجد حد للتاريخ، ولا حتى في حقل العلاقات الدولية (راجع "أولي وايفر" *Wæver* 1996)[2].

مع الأجواء الإنتقامية من الحرب الباردة التي سادت في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات[3]، كان هناك حركة العودة إلى الأرثوذكسية الواقعية *realist orthodoxy*؛ بحيث قامت الواقعية الهيكلية/البنيوية *Structural realism* بإعادة إطلاق الافتراضات الأساسية

[1] Ibid. p.12.

[2] Ibid. p.12.

[3] لا سيما مع احتلال الإتحاد السوفياتي لأفغانستان في سنة 1979.

للواقعية الكلاسيكية، بينما كانت تحاول الالتزام بالمطالب الأساسية للعلم الوضعي (كينيث والتز *Waltz* 1979)[1].

ومرة أخرى، غذى هذا الجدل النقاش الدائر حول ما إذا كانت الواقعية قد توقفت عن كونها النموذج المهيمن على الحقل (*Alker and Biersteker* 1984؛ *Holsti* 1985). ولكي لا تفقد سيطرتها كنموذج مهيمن على الحقل، فقد إستعانت الواقعية بالليبرالية والماركسية كشركاء ثانويين في توجيه الحقل[2].

بعد الربيع الثاني من النموذج الواقعي وبعد اندماجه مع المؤسسات النيوليبرالية خلال الثمانينيات، شهدت التسعينيات نقاشًا رابعًا، تناول التوجهات الميتا–نظرية *meta–theoretical* العريضة للعقلانية *rationalism* والبنائية *constructivism* والانعكاسية *reflectivism* . في الآونة الأخيرة، تم وضع التحدي الانعكاسي للعقلانية جانبا، وبات النقاش يميل إلى كونه محادثة بين العقلانيين من جهة، ونقد البنائيين من جهة أخرى[3].

إن الصورة المرسومة أعلاه لتاريخ حقل العلاقات الدولية تمثل الحساب القياسي للتأريخ الحقلي ولا تمثل وجهة نظر شخصية. ومع ذلك ، فإن الصورة مفيدة بالتأكيد لفهم كيف أن منطق "العصور" و"النقاشات الكبرى" تدعم الفهم–الذاتي المهيمن على الحقل كعلم اجتماع أمريكي. وقد عبّر "براين شميدت" *Brian Schmidt* عن ذلك بقوله: "يرتبط التاريخ الحقلي في العلاقات الدولية، مثل العديد من العلوم الاجتماعية الأخرى، ارتباطاً وثيقاً بأهداف الشرعية والنقد؛ أي أن التاريخ قد تم تقديمه لدعم أو تقويض تسليم معين للحالة الحالية أو المرغوبة للحقل." إن القصص حول "العصور" و "النقاشات الكبرى" هي في كثير من الأحيان أساطير اخترعها المنتصرون، وإذا ما كان فيه إمكانية لنشأة قراءات بديلة وإعادة بناء ماض بديل، فإنها تُكبح في المهد بسبب الفهم المهيمن للماضي. وطالما لا توجد بدائل

[1] Jörg Friedrichs,Op.Cit. p.12.
[2] Ibid. p.12.
[3] Ibid. p.13.

ملموسة، فإن مجرد تفكيك الأساطير التأسيسية لتاريخ حقل العلاقات الدولية، أو المعرفة "الزائفة" لتاريخ الحقل، لا يمكن ولن يؤدي إلى نهضة نظرية[1] للحقل[2].

ولكن إذا كان الأمر كذلك، فإن الحساب المعياري لتطور الحقل يجري على وجه الحصر تقريباً ضمن العلاقات الدولية الأمريكية، وهو ما لا يُنصف تطور نظرية العلاقات الدولية في أجزاء أخرى من العالم. على الرغم من أن العديد من الباحثين غير الأمريكيين، ومعهم معظم زملائهم الأمريكيين، يقبلون تأريخ الحقل كعملة تداول أو خلافة ما بين "عصور" و "نقاشات كبرى"، غير إن النسخة المعيارية لتاريخ الحقل تفشل في تفسير معظم الإشكاليات المطروحة / الإنقسامات الحقيقية *real cleavages* في معظم مجتمعات الباحثين في العلاقات الدولية – سواء في الولايات المتحدة أو في أي مكان آخر. ولقد أظهر "ستيف سميث" (1995) أن هناك بالفعل اختلافات متعددة للمفاهيم–الذاتي self– *understandings* للحقل في مختلف قطاعات العالم الأكاديمي[3].

هذا صحيح بشكل خاص إذا نظر المرء إلى ما وراء أوروبا الغربية، حيث يتم تجاهل الحساب المعياري لتاريخ الحقل من قبل العديد من التقارير البحثية؛ خذ على سبيل المثال التقارير البحثية عن خصوصيات الدراسات الدولية في بلدان معينة مثل روسيا أو اليابان أو الصين أو الجمهورية التشيكية[4]. من الجدير والمفيد تأمل واستكشاف المنظور غير الغربي في الشؤون الدولية[5].

---

[1] يذكّرنا "تيم دون" Tim Dunne (1998: 360): "الشيء المؤكد هو أننا لم نعد نتوقع من مرآة التاريخ أن تقدم لنا قراءة مناسبة لكيفية تطور هذا الحقل ولماذا بقي منقسما."

[2] Jörg Friedrichs,Op.Cit. p.13.

[3] Ibid. p.14.

[4] See : (Sergounin 2001 ؛ Bacon and Inoguchi 2001 ؛ G. Chan 1999 ؛ Geeraerts and Jing 2001 ؛ Drulák and Druláková 2000).

[5] Jörg Friedrichs,Op.Cit. p.14.

وكما أظهر "كنود إريك جورجنسن" *Knud Erik Jørgensen* (2000)، فإن تأريخ الحقل كخلافة "عصور" و "نقاشات كبرى" غير ملائم لتفسير تطور الحقل في أوروبا الغربية بشكل مُرض. في أواخر الأربعينيات وأوائل خمسينيات القرن العشرين، عندما أصبحت الواقعية هي السائدة في الولايات المتحدة، في المقابل، فقد تقليد سياسة القوة مصداقيته في ألمانيا وإيطاليا. في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، عندما كانت السلوكية تلوح في الأفق في الولايات المتحدة، تم تجاهلها بالكامل في فرنسا، ولاقت معارضة شديدة في بريطانيا العظمى، ونقاش حاد في ألمانيا. في الثمانينيات، عندما سادت الواقعية البنيوية والخيار العقلاني في الولايات المتحدة، لم يكن أي من الاثنين ناجحًا بشكل خاص في أوروبا الغربية. حتى في تسعينات القرن الماضي، عندما نشأت حركة مابعد الحداثة *postmodernism* في باريس، لم يكن للحركة بالغ الأهمية في معظم أوروبا القارية (ولا حتى في العلاقات الدولية الفرنسية)[1].

من ناحية أخرى، كانت أبحاث السلام أكثر أهمية في الدول الإسكندنافية وألمانيا وهولندا منها في الولايات المتحدة. في التيار الرئيسي للعلاقات الدولية الأمريكية، لا يوجد ما يوازي التقليد البريطاني في إجراء تحقيق تاريخي شامل فيما يخص تطور المجتمع الدولي. في فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال هناك تقليد قوي لتصور العلاقات الدولية باعتبارها حقلا فرعيًا قانونيًا[2]، وهو الموقف الذي ترفضه بالكامل الواقعية السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية. باختصار، تختلف ممارسة نظرية العلاقات الدولية في القارة الأوروبية اختلافاً جذرياً عن الأساطير التي تؤسس لحقل العلاقات الدولية كعلم اجتماع أمريكي[3].

نظرًا لكونه يناسب بشكل خاص الانقسامات الداخلية والفهم الذاتي للتيار الرئيسي الأمريكي، فإن السرد القاعدي لتاريخ الحقل *standard account of disciplinary history* هو

[1] Ibid. p.14.

[2] يدرس طلبة القانون في فرنسا مقياس العلاقات الدولية كإحدى المقاييس الأساسية.

[3] Jörg Friedrichs,Op.Cit. p.14.

عامل استقرار مهم للهيمنة الفكرية الأمريكية. إنه يساعد على إنتاج وإعادة إنتاج ليس فقط الصورة بل أيضا واقع العلاقات الدولية كعلم اجتماع أمريكي. ومع ذلك، يتضح أن الممارسة البحثية للأغلبية العظمى من العلماء يناقضون الرؤية النظرية للاتجاه السائد في الولايات المتحدة. لوا يقتصر الأمر على المجموعة التي تضم الغالبية العظمى من العلماء في جميع بلدان أوروبا الغربية فحسب، بل تضم أيضًا مجموعة كبيرة من العلماء المنشقين[1] في الولايات المتحدة[2].

للتلخيص: يتميز حقل العلاقات الدولية بنمط غير متوازن من التواصل المحترف، مع المجتمع الأمريكي للعلماء في جوهره. هناك ثلاثة عوامل استقرار مهمة لدعم هذا النمط: استخدام اللغة الإنجليزية كلغة مشتركة، وعملية اختيار التحرير ، والحجم الكبير للعلاقات الدولية الأمريكية. عامل آخر مهم لاستنساخ الهيمنة الفكرية الأمريكية هو الحساب المعياري لتاريخ الحقل. في حين أن العوامل الثلاثة الأولى متأصلة في البنية الأساسية المؤسسية للحقل، فإن الحساب القياسي لتاريخ الحقل يعمل كبناء اجتماعي قوي. إنه يدعم الصورة الذاتية السائدة للعلاقات الدولية كعلم اجتماع أمريكي، وبالتالي يساهم في إنتاج واستنساخ الهيمنة الفكرية الأمريكية على احقل ككل. ونتيجة لذلك، فإن المقاربات النظرية البديلة تميل إلى التهميش في كل من المركز الأمريكي للحقل وفي أطرافه الأوروبية وغير الأوروبية[3].

[1] See : (Apunen 1993a ؛ Groom 1994 ؛ Jørgensen 2000 ؛ Groom and Mandaville 2001).

[2] Jörg Friedrichs,Op.Cit. p.15.

[3] Ibid. p.15.

المطلب الرابع:

تقييم الهيمنة الفكرية الأمريكية على التنظير في حقل العلاقات الدولية:

الإيجابيات والسلبيات

إذا كان صحيحًا أن الهيمنة الفكرية الأمريكية على حقل العلاقات الدولية هي مبنية اجتماعيًا بشكل جزئي على الأقل، فلا ينبغي للمرء أن يفاجأ كثيرًا بالعثور على بعض التناقضات التي تعتبر نموذجًا للبناء الاجتماعي بشكل عام. البناءات الاجتماعية معروفة بشكل كبير بالمعتقدات البيذاتانية *inter– subjective* التي قد تكون خاطئة بشكل صارخ وفقًا لمعايير الاعتراف الخارجية، لكننا لا نزال نسلم جميعًا بأنه قد يكون من الصعب تحدي الأحكام الإجتماعية المسبقة منه من تقسيم النواة الذرية. وبطريقة ما، فإن نفس التناقض يلاحظ أيضاً فيما يتعلق بالفهم الذاتي السائد للعلاقات الدولية كعلم اجتماع أمريكي[1].

فمن ناحية، من الواضح أن خلافة "العصور" و "النقاشات الكبرى" غير مناسبة لتفسير تطور الحقل في أجزاء أخرى من العالم ، سواء في أوروبا الغربية أو في أي مكان آخر. في الواقع، يمكن البرهنة بسهولة على أن الفهم الذاتي السائد للحقل كعلم اجتماع أمريكي لا يتماشى مع الممارسة البحثية للعديد من العلماء الأوروبيين[2].

من ناحية أخرى، فإن القصة حول "العصور" و "النقاشات الكبرى" تشكل أساسًا للفهم الذاتي لعلماء العلاقات الدولية في جميع أنحاء العالم الغربي. وبقدر ما تكون القصة هي الرصد الأكثر شعبية لتطور الحقل ليس فقط في الولايات المتحدة الأمريكية ولكن أيضًا في أوروبا وأماكن أخرى، فإن لها وظيفة اجتماعية مهمة تؤديها. ليس من دون سبب، فإن صورة العلاقات الدولية الأمريكية باعتبارها الجوهر الفكري للحقل لا تزال مقبولة من قبل

[1] Ibid. p.15.
[2] Ibid. pp.15, 16.

العديد من العلماء الأوروبيين والأمريكيين[1]. والسبب هو أن العلاقات الدولية، باعتبارها حقلا شديد الانقسام، من الواضح أنها في حاجة ماسة لأساطير مؤسسة، وهو ما يزيد من صعوبة القضاء أو تجاوز السرد القاعدي لتاريخ الحقل[2].

إذا أخذ المرء الطبيعة الاجتماعية للهيمنة الفكرية على محمل الجد، فسيكون من السهل للغاية تفسير وضع الحقل الكامل تحت مظلة التيار الرئيسي الأمريكي كمثال على "الاغتراب" أو "الوعي الزائف". من المغري بالطبع أن نأسف لفشل الأطراف الأوروبية في إدراك "مصالحها الموضوعية"، وإلى خوض "نضال تحرري شرس" ضد "الإمبريالية الفكرية". على الرغم من هذه الإغراءات، فإن مثل هذا المخطط الجذري للتحرر الفكري سيكون حديثًا ثوريًا رخيصًا. يجب على العلماء الأوروبيين أن يحذروا من عدم "رمي الرضيع مع ماء الحمام". ببساطة، ليس صحيحًا أن الهيمنة هي بالضرورة أمر سيء دائمًا. وكما تُظهِر نظرية استقرار المهيمنة، يمكن للهيمنة أن تفضي إلى فوائد مهمة للأطراف وللمركز: فقط تذكر أن المعنى الأصلي لكلمة "الهيمنة" هو "القيادة". وكما أثبتت ممارسة العديد من الصراعات التحررية، فإن الاضطرابات المناهضة للهيمنة غالباً ما تكون ضارّة للأطراف نفسها أكثر من ضررها على الهيمنة. يجب أن يكون هذا صحيحًا بشكل خاص بالنسبة لعلماء العلاقات الدولية الأوروبيين، نظرًا لأنهم يزدهرون في شبه الأطراف بدلاً من الأطراف الكئيبة[3].

باختصار، قبل اقتراح علاج جذري ضد الآثار السلبية للهيمنة، يجب على المرء أن يتعرف عن عيوب ومزايا مجموعة محددة من العلاقات مركز–طرف. لتنفيذ هذه المهمة، دعونا نناقش الآن بالتفصيل عن كشف الميزانية *balance sheet*، إذا جاز التعبير، للهيمنة الأمريكية على الحقل[4].

[1] e.g. Wæver 1998a; Vennesson 1998; S. Smith 2000a; Crawford and Jarvis 2001.
[2] Jörg Friedrichs,Op.Cit. p.16.
[3] Ibid. p.16.
[4] Ibid. p.17.

أولاً ، الجانب المعاب: يمكن إثبات أن العديد من الباحثين الأمريكيين لديهم رؤية عالمية محدودة نوعًا ما، لا سيما عندما يتعلق الأمر بتدريس الطلاب الجامعيين أو كتابة الكتب المدرسية، وضيق الأفق هاذ هو أحد أكثر العوامل ارتباطًا بالعلوم الاجتماعية الأمريكية (*Nossal* 2001). مشكلة أخرى في العلوم الاجتماعية الأمريكية هي ميلها لتشويه الجوانب الهامة للواقع السياسي. وهكذا ، فإن التيار الرئيسي الأمريكي الحالي يتميز بأسلوب التفكير العقلاني في التحليل ووجهة نظر آلية *instrumentalist* للدولة كجهاز لحل المشاكل *problem–solving device* (براون 2001)[1].

وبقدر ما لا تتطابق أجزاء كثيرة من العالم من روسيا إلى فنزويلا ومن العراق إلى أفغانستان مع هذه الصورة، فإن التيار الرئيسي غير مجهز بما فيه الكفاية لفهم ما يحدث في "المناطق الرمادية" من الفوضى الدولية '*grey zones' of international disorder*. علاوة على ذلك، يميل التيار الرئيسي إلى تجاهل هذه المقاربات النظرية التي لا تتوافق مع الفهم–الذاتي المسيطر للحقل. من المضر للحقل ككل أن يتم تهميش البدائل للوضع النظري القائم (راجع *S. Smith* 1995). مما لا شك فيه أن الولايات المتحدة ليست فقط مكة المكرمة بالنظر إلى التيار الرئيسي *mainstream* ، بل هي أيضا المدينة المنورة للمقاربات النقدية والإنعكاسية *reflective*. أحد الجوانب الأكثر جاذبية للهيمنة الأمريكية هو أن الحقل يتميز على الأقل بالتعددية في الولايات المتحدة الأمريكية كما هو الحال في أجزاء أخرى من العالم (بورتر 2001). ومع ذلك، فإن الوضع الهيمن للتيار الرئيس الأمريكي لا يتغر بمجرد وجود أصوات منشقة من الداخل[2].

---

[1] Ibid. p.17.

[2] لا يوجد تناقض متأصل بين ممارسة الهيمنة والتقسيم–الفرعي الداخلي للمركز إلى "مركز المركز" centre of the centre و "طرف المركز" periphery of the centre (cf. Galtung 1971).

Jörg Friedrichs,Op.Cit. p.17.

ثانياً، الجانب المفيد: إن تفوق التيار الرئيسي الأمريكي مفيد في الحفاظ على درجة معينة من التماسك في حقل مجزأ للغاية[1]. طالما أن العلاقات الدولية في حالة من الغزارة النظرية أو حتى الفوضى، فهناك مزايا واضحة للحفاظ على فكرة التيار الرئيسي النظري *theoretical mainstream* التي يمكن على أساسها قياس أصوات المعارضة (راجع *Holsti* 1993.) علاوة على ذلك، هناك فرق بين الهيمنة الفكرية للعلاقات الدولية الأمريكية وواقع سياسات القوة. الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي لديها القدرة على إبراز القوة على نطاق عالمي حقيقي؛ يبدو من الطبيعي أن تضع العلاقات الدولية الأمريكية *American IR* الأجندة الفكرية حول القوة الدولية أيضًا. بالإضافة إلى ذلك، فإن قوة العلاقات الدولية الأمريكية هي مصدر هام للشرعية بالنسبة للأقسام الجامعية الضعيفة في الأطراف. في معظم بلدان القارة الأوروبية، على سبيل المثال ، كان تأسيس العلاقات الدولية كعلم اجتماع نتيجة لتأثير التقليد/المحاكاة: "إذا كان الأمريكيون يمتلكونها، يجب أن نمتلكها أيضًا". وحتى اليوم، فإن الإشارة إلى العلوم الاجتماعية الأمريكية تساعد على إضفاء الشرعية على وجود هذه الأقسام بحد ذاتها، وتمويلها[2].

وأخيرا وليس آخرا، من المعقول أن نفترض أن العلماء، فُرادى ومجتمعات أكاديمية، مثلهم مثل لاعبي كرة القدم وفرقهم، لديهم مصلحة طبيعية للعب في الدوري الأول بدلا من الدوري الثاني *second league*. هناك إجماع واسع على أن العلاقات الدولية الأمريكية هي التي تتميز بأكبر نشاط *the place where the action is*، وبمعنى ما، فإن علماء العلاقات الدولية في الأطراف يخدمون ببساطة مصالحهم الحقيقية أو المتصورة عند إشادتهم بالعلوم الاجتماعية الأمريكية[3].

---

[1] بطريقة مشابهة، فإن حاجة الحقل الماسة للإرساء/الإستقرار النظريtheoretical anchorage تفسر، على الأقل جزئياً، طول العمر "للنموذج الواقعي" (Guzzini 1998).

[2] Jörg Friedrichs,Op.Cit. p.17.

[3] Ibid. p.17.

المطلب الخامس:

أهمية إبتكار حقل أوروبي في العلاقات الدولية

Euro- discipline

إن هيمنة التيار الرئيسي الأمريكي على الحقل تنطوي على عيوب ومزايا. فمن ناحية، يؤدي ذلك إلى تشوهات عميقة في الممارسة البحثية والفهم الذاتي لعلماء العلاقات الدولية. من ناحية أخرى، فإنه يؤدي وظيفة هامة في تحقيق استقرار الهوية الحرفية *professional identity* للعلماء. في مواجهة هذه المعضلة والمعضلات المماثلة، لن ينفع الكفاح التحرري من العلوم الاجتماعية الأمريكية، على الأقل بالنسبة للباحثين في شبه– الأطراف الأوروبية الغربية. بالطبع هذا لا ينفي أن الأطراف الأخرى في الحقل أكثر تهميشًا من المجتمعات الأوروبية الغربية لعلماء العلاقات الدولية. بالمقارنة مع الوضع في أمريكا اللاتينية أو أوروبا الشرقية، ناهيك عن الوضع في البلدان النامية في أفريقيا وآسيا وآسيا والمحيط الهادئ، فإن مجتمعات العلاقات الدولية الأوروبية الغربية تتمتع بامتيازات خاصة[1].

في هذه المرحلة، قد يتم الاعتراض على أنه يوجد حقل علاقات دولية واحد وأنه، في نفس الوقت، لا يمكن أن تكون هناك مقاربات أوروبية لنظرية العلاقات الدولية. ومن السهل رفض مثل هذا الاعتراض. ماذا عن حقيقة أنه في أوروبا هناك تعددية في تقاليد الأبحاث الوطنية، والتي كانت موضوعًا في الأدبيات الحديثة لأكثر من ستين عامًا[2] ؟ في ظاهر الأمر، فإن الممارسة البحثية للباحثين الأوروبيين أكثر تأثيراً وتنوعا من الفهم السائد للحقل كعلم اجتماع أمريكي[3].

---

[1] Ibid. p.18.

[2] e.g. Zimmern 1939; Ford Foundation 1976; Dyer and Mangasarian 1989; Jørgensen and Knudsen 2004.

[3] Jörg Friedrichs,Op.Cit. p.18.

ويوضح الجدول رقم 02 هذا الظرف، الذي يعطي نظرة عامة موجزة على ثمانية مقاربات نظرية وتسعة حقول–فرعية *sub–fields* من الحقل. يعتمد الجدول على مقالة "الهيمنة والاستقلالية في العلاقات الدولية: التجربة القارية" *Hegemony and autonomy in IR: the continental experience* من قبل "جروم ومانداڤيل" *Groom and Mandaville* (2001: 155–8)، اللذان يستنتجان أن العلماء الأمريكيين يأخذون زمام المبادرة في أربعة مقاربات وأربعة حقول–فرعية، في حين أن العلماء الأوروبيين متقدمين في ثلاث مقاربات وخمسة حقول–فرعية. في نهاية المطاف، هذا ليس سجلاً سيئًا لعلماء العلاقات الدولية الأوروبيين. بالطبع قد يكون هناك اختلاف قوي فيما يتعلق بأي تفصيل وارد في قائمة الجدول، وبالطبع يجب أن نعترف بأن النتيجة تعتمد إلى حد كبير على الإدراج المثير للجدال للعلاقات الدولية البريطانية ضمن كتائب المجتمعات الأوروبية للعلاقات الدولية[1].

الجدول رقم 02: المقاربات والحقول–الفرعية

الواقعية	**Realism**	**و.م.أ ؛ بريطانيا**
الواقعية الجديدة	**Neorealism**	و.م.أ (والتز Waltz، كيوهنKeohane ، كراسنر Krasner)
المقاربات التعددية	**Pluralist approaches**	بريطانيا (بيرتون Burton، ميتراني Mitrany)؛ و.م.أ (دوتش Deutsch، روزنو Rosenau)
النظريات البنيوية	**Structural theories**	أمريكا اللاتينية
علم الإجتماع التاريخي	**Historical sociology**	بريطانيا (مايكل مان Michael Mann)
نظرية الإندماج theory	**Integration**	و.م.أ (إرنست هاس Ernst Haas، ليون ليندبرغ Leon Lindberg)
ما بعد الحداثة	**Post–modernism**	و.م.أ ؛ فنلندا
النظرية النقدية	**Critical theory**	أوروبا ؛ و.م.أ

[1] Ibid. p.18.

النظرية المعيارية	Normative theory	بريطانيا ؛ و.م.أ
المنظمة الدولية organization	International	بريطانيا ؛ و.م.أ vs التقاليد القانونية القارية
البحوث حول النزاعات	Conflict research	اسكندنافيا ، هولندا ، ألمانيا ، فرنسا ، بريطانيا
الإقتصاد السياسي الدولي political economy	International	بريطانيا (سوزان سترانج Susan Strange)؛ أمريكا اللاتينية
الدراسات الإستراتيجية	Strategic studies	و.م.أ ؛ بريطانيا ؛ أستراليا ؛ فرنسا (غالوا Gallois، بوفر Beaufre، ديبري Debray)
الجغرافيا السياسية	Political geography	فرنسا
تحليل السياسة الخارجية analysis	Foreign policy	و.م.أ
المقاربات النسوية	Feminist approaches	و.م.أ
السياسات البيئية	Environmental politics	و.م.أ ؛ أوروبا

Source : Jörg Friedrichs, European Approaches to International Relations Theory: A house with many mansions, (London and New York: Routledge, 2004), p.19. quoted from: Groom and Mandaville 2001: 155–8.

ولكن إذا كان الأمر كذلك، فإن الجدول يؤكد أنه سيكون من الخطأ إنكار وجود و/ أو أهمية المقاربات الأوروبية لنظرية العلاقات الدولية. يشير الجدول رقم 2 إلى أن المقاربات الأوروبية لنظرية العلاقات الدولية هي أكثر من مجرد مبتغى ضروري – إنها مسألة واقع. ومع ذلك، فإن قراءة الجدول تكفي لإدراك أنه لا توجد سلسلة من المقاربات الأوروبية لنظرية العلاقات الدولية على المستوى القاري *Continental level*، ولكن مجموعة متنوعة من المقاربات الدولاتية–التمركز *nation–centred* في الغالب مع علماء أوروبيين في المركز. لا يزال معظم الباحثين الأوروبيين متجذرين في الأوساط الأكاديمية والثقافية الوطنية، وبالتزامن لا يوجد ما يسمى بالمجتمع الأوروبي لعلماء العلاقات الدولية. فيما يتعلق بالمستقبل، لا يمكن للمرء أن يفترض أن جميع المجتمعات الوطنية ستلتحم في مجتمع من العلماء على المستوى القاري. كما لا يمكن للمرء أن يفترض، فيما يتعلق بالمادة النظرية، أن جميع المقاربات

والحقول–الفرعية المختلفة سوف تلتحم في مقاربة أوروبية موحدة لنظرية العلاقات الدولية. إذا أخذنا وحدنا ، ذلك أن وجود مقاربات أوروبية على المستوى الوطني لا يثبت أي شيء حول وجود و / أو جدوى علاقات دولية أوروبية قارية على المستوى الإقليمي *regional* level ، باختصار، هناك إشكالية في تجميع البيئات الفكرية المختلفة التي ينشط فيها علماء العلاقات الدولية الأوروبيين في مجتمع أوروبي مشترك للعلاقات الدولية[1].

ومع ذلك، هناك على الأقل سببين وجيهين لبدء الحديث عن حقل أوروبي "*Eurodiscipline*" للعلاقات الدولية. السبب الأول هو أن البنية التحتية المؤسسية لحقل العلاقات الدولية على المستوى الأوروبي قد نشأت بالفعل. إن أهم محفز مؤسسي لحقل العلاقات الدولية الأوروبية هو "المجموعة الدائمة المعنية بالعلاقات الدولية" ' *Standing Group on International Relations* (*SGIR*)، التي تأسست في بداية التسعينات تحت مظلة الاتحاد الأوروبي للبحوث السياسية *European Consortium for Political Research*. ومنذ ذلك الحين، قامت المجموعة الدائمة بتمويل أربعة مؤتمرات أوروبية في جامعات هايدلبرغ *Heidelberg* وباريس وفيينا وكانتربري *Canterbury*، مع مئات من المشاركين. علاوة على ذلك، يؤدي *SGIR* دور ناشر "المجلة الأوروبية للعلاقات الدولية" *European Journal of International Relations*، والتي أصبحت واحدة من أبرز الدوريات الأوروبية في تخصص العلاقات الدولية[2].

السبب الثاني لبدء الحديث عن "حقل أوروبي" "*Eurodiscipline*" للعلاقات الدولية حديث النشأة، هو إمكاناته الاستراتيجية للتحرر الفكري. وكما رأينا، فإن أسطورة هيمنة الولايات المتحدة الجارفة على الحقل هي جزء لا يتجزأ من الظاهرة التي من المفترض أن تصفها. إن الاعتقاد في هيمنة العلاقات الدولية الأمريكية، سواء أكان صحيحًا أم لا،

---

[1] يمكن قول الشيء ذاته عن العلاقات الدولية الأمريكية، المجزأة إلى مجموعة متنوعة من البيئات الفكرية أيضًا.

Jörg Friedrichs,Op.Cit. p.19.

[2] Ibid. pp.19, 20.

يشكل فهمًا-ذاتيًا *self-understanding* للباحثين الأمريكيين وغير الأمريكيين ويوجه توجهاتهم البحثية وفقًا لمعايير التيار الرئيسي/الاتجاة السائد. من الواضح تماماً أنه من المستحيل تقريباً أن ننافس الهيمنة بنجاح طالما أن الباحث يُعرّف نفسه/ يحدد مجاله البحثي وفقاً لمعايير الاعتراف لدى الطرف المهيمن. في مواجهة هذا الوضع ، فإن فكرة "*Eurodiscipline*" هي إستراتيجية قابلة للتطبيق لتحدي الفهم الذاتي المهيمن للحقل كعلم اجتماع أمريكي[1].

ليكون هناك إمكانية لتحرر فكري حقيقي، يجب على هذه الرؤية البديلة أن تكون أكثر عدلا بالنظر لتطور هذا الحقل في أوروبا الغربية، بدل الإعتماد على السرد القاعدي لتاريخ الحقل وتحيزه باتجاه العلوم الاجتماعية الأمريكية. وكما رأينا، فإن المشكلة الأساسية في السرد القاعدي هي أن غالبية الباحثين في أوروبا وأماكن أخرى يتقبلونه على أنه جازم وموثوق، حتى لو كانوا في الواقع يتابعون مجموعة كبيرة من أجندات الأبحاث التي لا علاقة لها بالعلوم الاجتماعية الأمريكية. لتقديم بديل، سيتعين على الحقل الأوروبي الوليد للعلاقات الدولية، أن يكون مؤسسا أو أن يرتكز، من بين أمور أخرى، على نسخة منقحة/مُراجعة/مُعدلة للسرد القاعدي لتاريخ الحقل. لتوضيح هذه النقطة، سيكون من المثير للاهتمام إلقاء نظرة موجزة على ثلاث وجهات نظر مختلفة بشأن ما قبل التاريخ الأكاديمي للعلاقات الدولية *prehistory of academic IR*[2]:

1) يتم اعتبار حقل العلاقات الدولية أنه حقل نشأ من عدم *creatio ex nihilo*. على سبيل المثال ، ادعى *C. K. Webster*[3] في أوائل عشرينيات القرن العشرين أنه قبل

[1] Ibid. p.20.

[2] Ibid. p.20.

[3] تشارلز كينجسلي ويبستر : (25 جويلية 1886 – أوت 1961) كان مؤرخًا ودبلوماسي بريطاني .تلقى تعليمه في كينجز كوليدج King's College، كامبريدج وكذلك في مدرسة ميرشانت تايلورز Merchant Taylors' School ، كروسبي .بعد تركه جامعة كامبريدج ، أصبح أستاذاً في هارفارد وأكسفورد وكلية لندن للاقتصاد .كما شغل منصب رئيس الأكاديمية البريطانية من 1950 إلى

الحرب العالمية الأولى لم يكن هناك أي هيئة علمية ومرخصة عن العلاقات الدولية (كما ورد في *Brown* 2001: 205). وإذا تقبل المرء ذلك، يبدو من الطبيعي أن يمارس مؤسسو الحقل من الأمريكيين والإنجليز نوعًا من الهيمنة الفكرية.

2) يتم وصف الحقل بالإستناد إلى بعض الأسلاف الشهيرة من الفلاسفة ولكن لا سابقة مباشرة. فبعد الحرب العالمية الثانية، استحضر الواقعيون في أعمالهم إلى ثيوسيديديس، ومكيافيللي وهوبز كآباء أساسيين أثّر فكرهم/فلسفتهم على الحقل. وإذا تقبل المرء ذلك، فإن العلاقات الدولية لديه صلات بعيدة مع بعض الذكور البيض القتلى من أوروبا، ولكن لا توجد صلة مباشرة بتقاليد الفكر الدولي في القرنين التاسع عشر والعشرين.

3) يتم أخذ تقاليد أوروبا الفكرية على محمل الجد أكثر فأكثر، على سبيل المثال، يمكن للمرء إعادة ربط الحقل بالمفكرين الألمان من القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، مثل كانط *Kant* وهيجيل *Hegel* وتريتشكي *Treitschke* [1]. هذا النوع من التعديل سيجعل من العلاقات الدوية طفلًا شرعيًا للفكر الاجتماعي والسياسي الأوروبي، والهيمنة الأمريكية على الحقل ستبدو أقل من أمر طبيعي.

من السهل أن نرى أن كل واحدة من وجهات النظر الثلاثة بشأن ما قبل التاريخ الأكاديمي للعلاقات الدولية، لها تأثير على الفهم–الذاتي الإحترافي *professional self–understanding* لعلماء العلاقات الدولية[2].

ومن باب أولى، فإن الهيمنة الأمريكية سوف تواجه تحديًا كبيرًا من خلال السرد القاعدي لتأريخ الحقل بشكل عام. وكما رأينا بالفعل ، فإن الفهم الذاتي المهيمن للعلاقات

1954 .بالإضافة إلى حياته المهنية في الأوساط الأكاديمية، عمل ويبستر على نطاق واسع في وزارة الخارجية، وخاصة في الولايات المتحدة، وكان من الداعمين الرئيسيين للأمم المتحدة الجديدة ، كما كان في عصبة الأمم.

[1] See : (cf. Olson and Groom 1991 ؛Wæver 1997a).

[2] Jörg Friedrichs,Op.Cit. pp.20, 21.

الدولية كعلم اجتماع أمريكي في أوروبا الغربية هو أمر غير مناسب على وجه الخصوص. وفقًا لذلك، من وجهة النظر الأوروبية، هناك أسباب وجيهة بشكل خاص لبناء سرد تنقيحي/تعديلي. على سبيل المثال، يوجد في بريطانيا العظمى تقليد قوي يتمثل في وضع العلاقات الدولية عند نقطة تقاطع بين القانون الدولي والتاريخ الدبلوماسي. والأكثر وضوحًا، على الرغم من أنه ليس حصريًا، هذا هو موقع ما يسمى "المدرسة الإنجليزية" *English school*. في فرنسا ودول البحر المتوسط ، هناك تقليد قوي لتصور العلاقات الدولية كفرع من فروع القانون الدولي. يمكن توسيع القائمة، لكن النقطة المهمة هي أن "تعريف العلاقات الدولية كعلم اجتماع يُخل بنطاق تخصصنا بشكل تلقائي وذلك لتعريف الحقل بشكل يؤكد على كد هيمنة الولايات المتحدة عليه" (*S. Smith* 1987). على الرغم من أنه سيكون من الحماقة إنكار إنجازات العلوم الاجتماعية الأمريكية، إلا أنه يجب على الإختصاص الأوروبي *Eurodiscipline* لنظرية العلاقات الدولية أن يسعى لتصحيح هذه التحيزات وما شابهها[1].

يجزم "يورغ فريدريش"[2] *Jörg Friedrichs* أنه ينبغي على العلماء الأوروبيين أن يحاولوا التغلب على التحيز الأمريكي. من ناحية أخرى، فإنه لا يعتقد أنه ينبغي عليهم أن يتطلعوا إلى نوع من التحيز الأوروبي المناهض. وبدلاً من ذلك، يجب أن يصبح "*Eurodiscipline*" اتحادًا للمجتمعات الوطنية والإقليمية من علماء العلاقات الدولية الذين يحافظون على روابطهم مع الزملاء في أجزاء أخرى من العالم. وعلاوة على ذلك، يبدو واضحا له أن حصر نظرية العلاقات الدوية في عدد قليل من "النماذج" ليس كافيا ولا مرغوبا فيه لمنطقة مثل أوروبا الغربية بكل تنوعها الثقافي والفكري. فعند التعامل مع المقاربات الأوروبية لنظرية العلاقات الدولية، ينبغي أن يتم تجنب تخفيض التعقيد *avoid reducing complexity* إلى درجة تحديد نموذج واحد أو نموذجين رئيسيين لا غير. وأخيرًا، يعتقد "يورغ فريدريش" أنه

[1] Ibid. p.21.

[2] هو باحث مشارك في الجامعة الدولية في بريمن Bremen، ألمانيا.

يجب أن يكون الحقل الأوروبي *Eurodiscipline* الخاص بدراسات العلاقات الدولية واعيا بذاته بقدر الإمكان تاريخياً وواقعياً. في عالم مثالي، يجب أن يكون كل فرع من فروع البحث قادرًا على شرح مصدره، وما يفترض أن يكون مفيدًا له، وما إذا كان يصل إلى المعرفة، حل المشكلات، التحرر ، و / أو أي شيء آخر[1].

[1] Jörg Friedrichs,Op.Cit. p.21.

المبحث الثاني:

المقاربات الأوروبية لنظرية العلاقات الدولية

كتبرير لأسباب اختيار فرنسا وإيطاليا ودول الشمال الأوروبي كحالات دراسة للمقاربات الأوروبية لنظرية العلاقات الدولية، فإن كلا من نموذج العلاقات الدولية الفرنسية والإيطالية وأوروبا الشمالية يتميز بطريقة خاصة للتكيف مع الهيمنة الفكرية. علاوة على ذلك، لن نختلف في القول أن مجتمعات العلاقات الدولية الفرنسية والإيطالية والاسكندنافية هي من بين المجتمعات الأكثر أهمية في أوروبا الغربية. ومثلما رأيناه سابقا، تتوفر الأرضية المشتركة للمقارنة بين هذه النماذج الثلاثة من خلال حقيقة أن جميع مجتمعات علماء العلاقات الدولية الأوروبية تقف في علاقة المركز–الطرف في التيار الرئيسي الأمريكي. الهيمنة الفكرية الأمريكية هي حقيقة راسخة غير قابلة للتغيير في المجتمعات الأكاديمية لعلماء العلاقات الدولية الذين انتشروا في العالم الرأسمالي بعد الحرب العالمية الثانية. منذ تحولت العلاقات الدولية إلى علم اجتماعي في أواخر أربعينيات القرن العشرين، وقف المجتمع الأمريكي للعلماء في مركز الحقل. ومن الطبيعي أن تحاول الأطراف الأكاديمية أن تعالج بطريقة ما موقفها الهامشي. ليس من المستغرب أن تحاول أطراف مختلفة حلولا مختلفة لهذه المشكلة الأساسية. يمكن فهم كل من استراتيجيات التكيف المختلفة هذه على أنها استجابة محددة للحقيقة الأساسية غير القابلة للتغيير المذكورة أعلاه، وهي غالبًا تفوق العلوم الاجتماعية الأمريكية في الحقل ككل[1].

ولتوضيح هذه النقطة، قد نيميز بين ثلاثة استراتيجيات إنمائية *developmental strategies*: الاعتماد الأكاديمي الذاتي *academic self-reliance*، والهامشية المستقيلة *resigned marginality*، والتعاون البحثي متعدد المستويات *multilevel research*

[1] Ibid. p.26.

cooperation. يمكن تجسيد هذه الاستراتيجيات التنموية من خلال المسارات التي اتخذتها المجتمعات الفرنسية والإيطالية والإسكندنافية من علماء العلاقات الدولية. لقد حاول العلماء الفرنسيون استراتيجية الاعتماد الأكاديمي الذاتي من أجل الهروب من موقفهم الهامشي. اتجه العلماء الإيطاليون نحو قبول موقفهم الهامشي. في حين عزز علماء بلدان الشمال من تأثيرهم بتجميع مواردهم الفكرية عبر استراتيجية للتعاون البحثي متعدد المستويات. باختصار: تمثل فرنسا النوع المثالي من الطرف الأكاديمي المعتمد على الذات، وإيطاليا تمثل الطرف التابع، والدول الاسكندنافية تمثل الطرف المندمج[1]:

1) في فرنسا اختار العلماء البارزين عن عمد الاعتماد الأكاديمي على الذات في وجه الهيمنة الفكرية الأمريكية. وبالتزامن مع ذلك، أصبح مجتمع العلاقات الدولية الفرنسي معزولًا بشكل متزايد عن المركز الأمريكي، مع إنتاج علمي فرنسي مركز على عدد قليل من المعاهد الرائدة في باريس. على مدى السنوات الماضية، بدأ العلماء الفرنسيون يعتبرون نتائج هذه الاستراتيجية غير مرضية إلى حد كبير. في الآونة الأخيرة، يمكن ملاحظة تقارب معين للعلاقات الدولية الفرنسية نحو التطورات النظرية في أجزاء أخرى من العالم. على العموم، ربما يكون من العدل القول إن الاعتماد على الذات الفرنسية هي استراتيجية فاشلة للتعامل مع الهيمنة الفكرية الأمريكية.

2) في إيطاليا تأرجح علماء العلاقات الدولية بين إستراتيجيتين مختلفتين ولكنهما متصلتان. في بعض الأحيان كانوا يحاولون التواصل مباشرة مع المركز الأمريكي، ولكن عندما أحبطوا في هذا المسعى تحولوا نحو المجال المحمي للأوساط الأكاديمية المحلية. بسبب ضعفهم العددي والتفتت الداخلي، فإن رؤية العلماء الإيطاليين ضئيلة نسبيًا سواء على المستوى الدولي أو على المستوى المحلي. فشل العلماء الإيطاليون عمومًا في جعل أنفسهم مسموعين خارج الدائرة الضيقة للحياة الأكاديمية الإيطالية. لذا

[1] Ibid. pp.26, 27.

يبدو من المناسب اعتبار المجتمع الإيطالي لعلماء العلاقات الدوليو كطرف أكاديمي هامشي حقاً.

في المنطقة الاسكندنافية، جربت المجتمعات الوطنية لعلماء العلاقات الدولية في السويد والدنمارك والنرويج استراتيجية للتعاون البحثي متعدد المستويات، بما في ذلك في بعض الأحيان علماء من فنلندا، وإلى حد أقل، أيسلندا. وبفضل تجميع مواردهم الأكاديمية تمكنوا من جعل إنتاجهم العلمي مرئيا على المستوى الدولي والوصول إلى الحقل عبر المركز. في السنوات الأخيرة ، قام علماء بلدان الشمال بتنويع أنشطتهم ما بين شبكتهم الداخلية لتشمل التعاون البحثي مع علماء من أوروبا الغربية ومن أجزاء أخرى من العالم. تعد "الشبكة الاسكندنافية" للتعاون البحثي متعدد المستويات بمثابة طرف مندمج وناجح بشكل فريد.

المطلب الأول:

نظرية العلاقات الدولية في فرنسا / ثلاث أجيال من الكبرياء الفكري الباريسي

يتميز المجتمع الفرنسي لعلماء العلاقات الدولية بذاتية التمركز، ولقد نتج عن هذه الخاصية نتيجتين مهمتين: الأولى، أن حقل العلاقات الدولية الفرنسي بعيد كل البعد عن التيار الرئيسي الأنجلو-أمريكي، أكثر من أي مجتمع علمي أوروبي آخر في القارة؛ ثانياً، أن هذا البعد متبادل، بمعنى أن التيار الأنجلو أميركي، ومعظم المجتمعات الأوروبية القارية لعلماء العلاقات الدولية. مع بعض الاستثناءات القليلة، تميل تجاهل المجتمع العلمي الفرنسي. إذ إن الباحث الفرنسي الوحيد المعروف لدى الجمهور الدولي الأوسع هو "رايموند آرون" *Raymond Aron* (1962)، أحد عباقرة الواقعية في الستينيات، والذي شاع في الولايات المتحدة من خلال تلميذه الفرانكو-أمريكي "ستانلي هوفمان" *Stanley Hoffmann*. فعمل هذا المؤلف غير الأمريكي ساعد على دحض الادعاء بأن الواقعية كانت في المقام الأول وجهة نظر أمريكية في السياسة العالمية[1]. وهناك شخصيات بارزة أخرى في نظرية العلاقات الدولية الفرنسية لكن لم تكن معروفة في الخارج، مثل "بيير رينوفين" *Pierre Renouvin* و"مارسيل ميرل" *Marcel Merle*. في حين برز "بيرتراند بادي" في تسعينيات القرن الماضي كممثل فرنسي للمقاربة "التأملية/التأويلية" *'reflective' approach* لنظرية العلاقات الدولية[2].

حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، لم يكن هناك حقل مستقل لدراسات العلاقات الدولية في فرنسا، فقط بعد انتهاء الحرب باتت العلاقات الدولية بمثابة حقل مستقل للدراسات الأكاديمية. في البداية، اكتشف بعض الباحثين أن الخبرة الفرنسية، بجذورها الراسخة في التاريخ الدبلوماسي والقانون الدولي، كانت مجهزة بشكل أفضل من العلوم الاجتماعية الأنجلو-أمريكية لبناء نظرية متماسكة في العلاقات الدولية (*Duroselle*

[1] cf. Klaus-Gerd Giesen 1995.

[2] Jörg Friedrichs,Op.Cit.p p.29, 30.

1952). لكن سرعان ما أدرك علماء آخرين أن العلاقات الدولية على وشك أن تصبح، كما سميت، "إختصاص أمريكي" "*une spécialité Américaine*" (جروسر 1956). ولمواجهة هذا الاتجاه، فإن حقل العلاقات الدولية الفرنسي إفتقر إلى القدرة على التأثير في الأجندة النظرية على المستوى الدولي[1].

رسميا، تم تأسيس حقل العلاقات الدولية الفرنسي بوصفه فرعا من فروع العلوم السياسية خلال الإصلاحات الأكاديمية في الستينات (*Wæver* 1998a). ومع ذلك، اختار عدد قليل فقط من علماء العلاقات الدولية الفرنسيين العلوم السياسية لتوجيه إنتاجهم العلمي. وواصلت الغالبية العظمى اقتراض حكمتهم النظرية من الخلفيات الأكاديمية الراسخة للقانون الدولي والتاريخ الدبلوماسي.

بسبب استمرار تفوق التقاليد القانونية والتاريخ الدبلوماسي، كان الجزء الأكبر من حقل العلاقات الدولية الفرنسي دولاتي-التمركز إلى حد كبير وغير مؤسسة نظريا *atheoretical* (*Groom* 1994). في واقع الأمر، فإن العديد من ما يسمى "النقاشات الكبرى" في حقل العلاقات الدولية لم تحدث في فرنسا؛ في أربعينيات وخمسينيات القرن العشرين، لم يكن الباحثون الفرنسيون مشاركين بشكل كبير في الجدال النظري بين الواقعية والطوباوية *utopianism* التي أثارت زملائهم الأميركيين؛ في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، لم يتأثر علماءالعلاقات الدولية من فرنسا كثيراً بموجة الأساليب الوضعية *positivist methods* التي اجتاحت أمريكا وأجزاء من أوروبا الغربية. وفي ثمانينيات القرن العشرين، كان معظم طلاب العلاقات الدولية الفرنسية يسمعون بـ النيوواقعية البنيوية فقط من باب الإشاعة[2]، أي لم يكن فيه هناك اهتمام قط بتدريسها. (*Smouts* 1987).

[1] Ibid. p.30.
[2] Ibid. p.30.

المجتمع العلمي الفرنسي للعلاقات الدولية بعيد عن أن يكون مجتمعا متجانسًا. على العكس من ذلك، فهو مقسم إلى مجموعة من المقاربات الخاصة أو المدارس أو حتى "الطوائف" sects. ولقد أعطى "يورغ فريدريش" سردا تاريخيا لنظرية العلاقات الدولية الفرنسية كخلافة لثلاثة أجيال من علماء العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية. يتميز الجيل الأول بشكل عام بهيمنة تقليدين أكاديميين: القانون الدولي والتاريخ الدبلوماسي. على الرغم من أن هذين التقليدين يغطيان الجزء الأكبر من الإنتاج العلمي في خمسينيات القرن العشرين، غير أنه لا ينبغي أن ننسى ذكر الدراسات الإستراتيجية *études stratégiques* ، و *polémologie*[1] و *géopolitique* لإكمال الصورة[2]. علاوة على ذلك، هناك تقليد فرنسي معين يتعلق بدراسات المناطق التي قد تكون مرتبطة بالماضي الاستعماري للبلد. يتوافق كل من التقاليد المذكورة مع مجموعة من الافتراضات المنهجية التي تحدد على نطاق واسع نتائج البحث العلمي. وهذا يؤدي إلى تحيز نظري ضمني حتى في أكثر الأعمال التجريبية *empirical work*[3].

وهذا يخلق فكرة البحث العلمي *scholarship* الموضوعي التجريبي والوصفي الذي يروي الأمور "كيف هي" *how they are*. لكن من الواضح أن هذا مجرد وهم، فالمقاربة التي تنكر الأسس النظرية الخاصة بها لن تفلت من الإجحاف النظري *theoretical prejudice* (*Merle* 1983). في هذا المبحث، سيشار إلى الموجة الأولى من البحث العلمي الفرنسي في العلاقات الدولية على أنها "بحوث غير مؤسسة نظريا" بسبب استقلالها المزعوم من الإنتماءات النظرية. تتغير الصورة بشكل عميق في الجيل الثاني من البحث العلمي الفرنسي في العلاقات الدولية. كان التحدي الكبير في الستينات من القرن الماضي يتمثل في بناء

---

[1] دراسة الحرب باعتبارها ظاهرة سوسيولوجية.

[2] See : Strategic studies: Beaufre 1963, 1964, 1966; Poirier 1977, 1982, 1987, 1996. Polemology: Bouthoul 1973; Bouthoul and Carrère 1976. Geopolitics: Lacoste 1976; Thual 1995; Lévy 2001; Hérodote: Revue de Géographie et de Géopolitique (published since 1976).

[3] Jörg Friedrichs,Op.Cit. p.32.

العلاقات الدولية كحقل مستقل ضمن العلوم الاجتماعية. اقترن الاعتراف بـ العلاقات الدولية كعلم اجتماعي بمحاولات لرفع المكانة الفكرية للحقل من خلال تنظير سوسيولوجي أكثر عمقا، وهو ما حاول "ريمون آرون" *Raymond Aron*، الذي أثر فكره للغاية في فرنسا والخارج[1]. باختصار، كانت النظرية الإجتماعية (وإلى حد ضئيل النظرية الإشتراكية) المقاربة المهيمنة على نظرية العلاقات الدولية الفرنسية[2].

ولقد نضج جيل ثالث من نظرية العلاقات الدولية الفرنسية في التسعينيات[3]. بحيث هناك اليوم قلق متزايد حول الهوية الاجتماعية في عمل علماء مثل "بيرتراند بدي" *Bertrand Badie*، "ماري كلود سموتس" *Marie–Claude Smouts* ، و "زكي لادي" *Zaki Laïdi*. ومع ذلك، فإن الأخير فقط من يقبل بالتعريف بنفسه على كونه "مابعد حداثي". لذلك، قد يكون من السابق لأوانه بعض الشيء أن نتحدث عن ما بعد النظرية *post–theory* كجيل ثالث* للبحث الفرنسي في العلاقات الدولية[4].

يجدر القول أنه بين هذه الأجيال الثلاثة، لم يحصل أن نشأ جيل على أنقاض جيل آخر، أي أن جميع هذه الأجيال الثلاثة لا تزال جميعها متواصلة بشكل متزامن، ونتيجة لذلك، هناك اليوم حالة من التوجهات النظرية والمنهجية المعقدة والمتضاربة أحيانًا في العلاقات الدولية الفرنسية: بحيث أن "ما بعد النظرية" بصدد النضج ببطء، بينما تستمر النظرية الاجتماعية وحتى البحث غير المؤسس نظريا في اجتذاب الأتباع[5].

---

[1] Ibid. p.32.

[2] Ibid. p.33

[3] لكن وعلى الرغم من أنه في بلد ليوتارد Lyotard، فوكو Foucault و بودريلارد Baudrillard، فإنه لا يكاد يكون هناك أي تأثير مباشر لنظرية ما بعد الحداثة postmodernist epistemology على العلاقات الدولية.

* ومع ذلك، هناك اتجاه سيء السمعة نحو المقاربات التأملية/الإنعكاسية reflective approaches في المجتمعات الغربية للعلاقات الدولية المختلفة وفي جميع العلوم الإنسانية. قد يؤدي هذا إلى التنبؤ بأن ما بعد النظرية هي الاتجاه المحتمل الذي يتحرك فيه جزء متزايد من مجتمع العلاقات الدولية الفرنسي.

[4] Jörg Friedrichs,Op.Cit. p.33.

[5] Ibid. p.33.

أولا : الجيل الأول : البحث غير المؤسس نظريا *a-theoretical research*

كان التاريخ الدبلوماسي والقانون الدولي هما المصدران الرئيسيان للبحث العلمي المبكر في العلاقات الدولية، الذي تكمله الجغرافيا السياسية *geopolitics* والدراسات الاستراتيجية *strategic studies* ودراسات الحرب *war studies* ودراسات المناطق *area studies*. اليوم ، يتم تأسيس العلاقات الدولية كحقل فرعي للعلوم السياسية في العديد من الجامعات والمعاهد البحثية الفرنسية. ومع ذلك، لم يتوقف التاريخ الدبلوماسي والقانون الدولي عن ممارسة تأثير قوي على حقل العلاقات الدولية الفرنسي[1].

أ. القانون الدولي والتاريخ الدبلوماسي :

من المنظور الإبستمولوجي، غالباً ما يطرح البحث العلمي في التقاليد القانونية وتقاليد التاريخ الدبلوماسي إشكالية، بحيث عادة ما يؤدي تقليد القانون الدولي إلى مجرد وصف للمؤسسات الدولية دون اللجوء الواضح إلى النظرية[2]. وبطريقة مماثلة، فإن البحث العلمي في تقاليد التاريخ الدبلوماسي تعطي في كثير من الأحيان وصفاً أكثر أو أقل تفصيلاً لـ "كيف حدث" *how it happened*، دون أي جهد منهجي للكشف عن حالات الإطراد *regularities*. باختصار، فإن كلا من التقاليدين تتميزان في كثير من الأحيان بغياب النظرية والمنهجية الواعية* *self–conscious*. هذا الافتقار إلى الجانب النظري الواضح قد تم وسمه على النحو الواجب بـ *empirico–descriptive approach* "المقاربة الوصفية–التجريبية". ففي معظم الحالات، يتم استنباط الخلفية الضمنية للنظرية في هذه البحوث من تقاليد القانون الدولي و / أو التاريخ الدبلوماسي. في حالات أخرى، تأتي الافتراضات النظرية من مكان

---

[1] Ibid. p.33.

[2] See : Thérien 1993: 504; for a more positive assessment Smouts 1987.

* أي أن العلماء ليسوا على دراية بالطابع الطارئ contingent character للمؤهلات النظرية الخاصة بهم، وأنهم يصورون موضوعهم الأبستمولوجي باعتباره شيئًا "هناك" 'something 'out there يمكن ملاحظته ووصفه دون الإشارة إلى أي مقاربة مفاهيمية (Merle 1983: 413)

آخر، سواء من الجغرافيا السياسية أو الدراسات الاستراتيجية أو الاقتصاد السياسي أو الأنثروبولوجيا[1].

نذكر مثالا من تقاليد القانون الدولي العام. في مقدمة كتابه "مؤسسات العلاقات الدولية"، إدعى "كلود ألبير كوبار" (1985: viii) *Claude-Albert Colliard* في خصوص معارضته لفكرة وجود عالم سلمي من المؤسسات الدولية ودعمه لفكرة الفوضى الأبدية للعلاقات الدولية، إدعى التالي: "تعتمد الدراسة الحالية على الواقع الدولي كما هو موجود اليوم، وتضع نفسها تحت راية الواقعية. إنها تناضل من أجل تقديم ووصف عالم حقيقي"[2]

من خلال هذا الإدعاء، نستنتج أن "كلود أليبر كوبار" لم يؤسس لدراسته وفق أساس نظري واضح، بحيث لا يكفي قوله أن دراسته تندرج تحت راية الواقعية، بل لابد من تحديد أي من الإتجاهات أو النظريات أو المقاربات الواقعية يقصد، وما هي الإفتراضات والمسلمات الواقعية التي أسس عليها دراسته، بالتالي هناك غموض نظري، عدم إنشغال الباحث بالجانب النظري، واكتفائه بذكره بشكل ضمني فقط.

وعلى عكس ما يدعيه، فإن البحث العلمي التي يتبع المقاربة الوصفية-التجريبية لا تفلت من الافتراضات النظرية والإبستمولوجية الأساسية. ومع ذلك، فإنه عادة ما لا يتضح ضد أي نظرية أو إبستمولوجية يجب تقييم النتيجة، لأنه لم يتم تحديد الافتراضات الأساسية. وهذا يجعل النقاش بين العلماء من التقاليد النظرية المتنافسة أكثر صعوبة. نتيجة لذلك، العلماء الذين يعملون وفقا للمقاربة الوصفية-التجريبية يتميزرون بالفقر النظري *theoretical poverty* والإلحاد الإبستمولوجي *epistemological agnosticism* [3].

[1] Ibid. p.34.

[2] "The present study is based upon international reality such as it exists today, and places itself under the banner of realism. It struggles to present and describe a real world." (quoted from: Jörg Friedrichs,Op.Cit. p.34.)

[3] Jörg Friedrichs,Op.Cit. p.34

ب.مدرسة الحوليات *: école des annales / The Annales School*

بشكل إستثنائي، وانطلاقا من تقاليد التاريخ الدبلوماسي، قام "بيير رينوفن" *Pierre Renouvin* و "جان بابتيست دوروسيلي" *Jean–Baptiste Duroselle* بمحاولة مثيرة للاهتمام لتجاوز حدود البحث غير المؤسس نظريا. في كتابهما حول "مقدمة لتاريخ العلاقات الدولية" *Introduction à l'histoire des relations internationales*، حاول المؤلفان استخدام معرفتهما التاريخية الهائلة للتغلب على حدود التاريخ العرضي[1]/الظرفي *incidental history* . لهذا الغرض ، صاغوا بعض المقترحات العامة حول التفاعل بين "القوى العميقة" للتاريخ وأنشطة رجال الدولة. الجزء الأول من الكتاب، الذي كتبه "بيير رينوفن"، وسع من إطار التاريخ الدبلوماسي عن طريق إدخال مفهوم "القوى العميقة" (*forces profondes*). تحت عنوان "القوى العميقة"، يناقش "رينوفين" مجموعة من العوامل الهيكلية والثقافية التي تعمل على المستوى الوطني وعبر الوطني *transnational* ودون الوطني *sub–national*. هذه القوى هي ظروف جغرافية وحركات ديموغرافية، ومصالح اقتصادية ومالية، ومشاعر وطنية وعقلية جماعية. من المفترض أن تقوم القوى العميقة بتأطير سلوك الحكومات في السياسة الدولية[2].

إن هذا المفهوم للقوى العميقة التاريخية، يتخطى بالفعل التاريخ الدبلوماسي بتركيزه الدولاتي–التمركز على السياسة التنفيذية. الجزء الثاني من الكتاب، الذي كتبه تلميذ "رينوفان"،" جان بابتيست دوروسيلي"، مخصص لمسألة كيف أن رجل الدولة الفرد (*homme d'État*) ، مدفوع جزئيا بالقوى العميقة وكيف يحاول جزئيا السيطرة عليها، ويحاول التوصل إلى قرار يهدف إلى خدمة ما يعتبره من قبيل المصلحة الوطنية[3].

هذه المقاربة الاستقرائية –الاستنتاجية *inductive–deductive* القائمة على التاريخ جذابة للغاية. لكن للأسف، لم يكتمل المشروع. في كتابه *Tout empire périra: une vision*

[1] See : Renouvin and Duroselle 1964, 4th edn 1991.
[2] Jörg Friedrichs,Op.Cit. p.35.
[3] Ibid. p.35.

théorique des relations internationales ، انشقّ "دوروسيل" من المشروع وعاد إلى التاريخ العرضي مع تحيزه ضد التجريد النظري *theoretical abstractions* (*Duroselle* 1981). على وجه الخصوص، تخلى "دوروسيل" عن مفهوم القوى العميقة التاريخية. بدلا من ذلك، عاد إلى طريقة بديهية *intuitive* للاختطاف النظري *theoretical abduction* القائم على الحدث التاريخي باعتباره المادة الخام لتعميم دقيق *careful generalization*. لا يمكن لعلم العلاقات الدولية، في ظل هذه الظروف، إلا أن يكون تجريبيًا *empirical* فقط[1].

ثانيا : الجيل الثاني : النظرية الإجتماعية والإشتراكية *social and socialist theory*

مع ظهور كتاب "رايموند آرون" *Raymond Aron* حول "السلام والحرب بين الدول" (1962)*Paix et guerre entre les nations*. أصبح البحث عن نظرية سوسيولوجية للعلاقات الدولية السمة الأكثر تميزًا في المجتمع الفرنسي لعلماء العلاقات الدولية[2].

د. رمون آرون : السوسيولوجيا التاريخية بين النظرية والحدث

وفقا لـ "رايموند آرون"، فإن علم الاجتماع التاريخي *historical sociology* هو "وسيط لا يمكن الاستغناء عنه بين النظرية والحدث". بعبارة أخرى، يجب أن تكون النظرية الاجتماعية للعلاقات الدولية على بعد مسافة متساوية من كل من النظرية العامة *general theory* ومن البحث التاريخي غير المؤسس نظريا *a-theoretical historical scholarship*. في رؤية "رايموند آرون"، يجب على علم الاجتماع التاريخي أن يكشف عن البنية الواضحة للعلاقات الدولية، متجاوزًا التراكم المحض للأحداث الخام، لكن لا يصل إلى مستوى التبريرات القطعية لفلسفة حتمية للتاريخ وفهم غير مؤسس تاريخيا *a-historical understanding* للعلم الوضعي[3].

[1] Ibid. p.35.
[2] Ibid. p.36.
[3] Ibid. p.36.

يؤيد "آرون" مفهوم نظام الدولة على أنه تعددية من الكيانات السياسية غير المتساوية والمتفاعلة بشكل حر. يحاول آرون فهم "المنطق الضمني للعلاقات بين الجماعات المنظمة سياسيا"، أي بين الدول (آرون 1962: 9). في تقليد "توماس هوبز" *Thomas Hobbes*، ينظر إلى السياسة الدولية على أنها فوضى بين الدول. في تقليد "ماكس ويبر" *Max Weber*، يُنظر إلى الدولة على أنها تحتكر شرعية استخدام للعنف الدولي؛ وفي تقليد "كارل فون كلاوسفيتز" *Carl von Clausewitz*، يُنظر إلى انتشار الصراع والحروب بين الدول على أنه السمة التأسيسية للسياسة الدولية[1].

وبشكل عام، فإن الدولة كوحدة تحليل هي محور التركيز النظري لـ "أرون". في بعض الحالات، ومع ذلك، فإن وجهة نظر "آرون" في العلاقات الدولية تتجاوز هذه الحدود. يعترف "آرون" بالأثر التحويلي للمجتمع الصناعي على الحرب وعلى احتمال الحرب (آرون 1959)؛ وهو يعترف بأهمية الاقتصاد والأيديولوجيا والثقافة لفهم العلاقات الدولية.

بحيث أخذ "آرون" على عاتقه مهمة تقديم الحكمة العملية إلى كل من "الجندي" و"الدبلوماسي" لأنشطتهما الدبلوماسية والاستراتيجية؛ في بعض الأحيان يبدو كما لو أنه يريد دمج جميع الجوانب ذات الصلة بـ العلاقات الدولية في خطاب عالمي واحد. على وجه الخصوص في عمله الأخير، سعى "آرون" بوضوح لتوسيع نطاق تركيزه المنهجي السابق (1984 ؛ راجع *Merle* 1984b). كل هذا معروف عن أعمال الواقعيين الكلاسيكيين مثل "هانز مورجنثاو" (1948) أو "هنري كيسنجر" *Henry Kissinger* (1979 ، 1983). وبالفعل، يتشارك "ريموند آرون" مع مدرسة الواقعية الكلاسيكية رفضها للأخلاق الساذجة، وتركيزها على الأمن القومي، ورفض أساليب السلوكية[2]. ومع ذلك، إذا كان

[1] Ibid. p.37.

[2] تأثير "ريمون آرون" هو أحد أهم العوامل التي أعاقت تطبيق الأساليب "العلمية"، التي نادى بها السلوكيون، على دراسات العلاقات الدولية في فرنسا (Luterbacher 1985).

"آرون" يعتبر واقعياً كلاسيكياً ، فإن سوسيولوجيته للعلاقات الدولية ترقى إلى نسخة تعديلية من الواقعية. على سبيل المثال، ينتقد "آرون" بشكل صريح الفكرة الواقعية لـ المصلحة الوطنية "الموضوعية" (*cf. Mahoney* 1992: 91–110). إن سوسيولوجيته التاريخية للعلاقات الدولية لها جذور عميقة في رؤية للفلسفة التاريخية والتاريخ السياسي التي تتجاوز إلى حد بعيد هاجس الواقعية الكلاسيكية مع المصلحة العليا *raison d'état* والسياسة الواقعية[1] *realpolitik* (*Hoffmann* 1985؛ *Frost* 1997)[2].

هـ. مارسيل ميرل : السوسيولوجيا التاريخية كمهمة توسيعية

عقب أعمال "ريمون آرون"، تم تبني سوسيولوجيا العلاقات الدولية *sociology of international relations* من قبل كبار العلماء في مجتمع العلاقات الدولية الفرنسي. أشهرهم هو مارسيل ميرل *Marcel Merle*، الذي حاول إدخال نظرية النظم *systems theory* في إطار سوسيولوجيا دولية *international sociology* . لم يتبع "ميرل" معلمه في تركيزه النظري على العلاقات الدبلوماسية–الإستراتيجية بين الدول. وبدلا من ذلك، اقترح نموذجا شاملا للمجتمع الدولي يكون فيه التحليل النظمي الإطار الملائم لدمج أي شيء ذو صلة بالمجتمع الدولي. ووفقًا لـ "ميرل"، يجب أن يشمل التحليل النظمي *systemic analysis* جميع أنواع الفواعل والعوامل وأي معاملة في أي مجال من المجالات التي تقع ضمن النطاق العريض للعلاقات الدولية. وبالتالي، فإن العلاقات الدولية تُعرّفً على أنها نظام مغلق يتكون من عناصر غير متجانسة ويفتقر إلى التنظيم الملائم. وبصرف النظر عن الدول القومية *nation*

[1] نظام سياسي أو مبادئ تقوم على اعتبارات عملية وليست أخلاقية أو أيديولوجية.

[2] Jörg Friedrichs,Op.Cit. p.37.

states، يؤخذ بعين الإعتبار عدد لا يحصى من الفواعل دون الوطنية، وعبر الوطنية، والدولية[1].

لكن لسوء الحظ، فإن إدراج كل ما هو ذي صلة، يحد بشدة من القوة التفسيرية لمقاربته. من الصعب جدا أن نصل لنظرية معقدة بشكل يمكنها أن تفسر التعقيد الذي يتسم به الواقع بحد ذاته، إذ من غير الممكن أن يكتفي هذا الواقع المعقد للعلاقات الدولية بنظرية واحدة أو مقاربة واحدة فقط لتفسير عقده المتعددة. لم تكن هناك أي محاولات لتطبيق نظرية "ميرل" الاجتماعية للعلاقات الدولية، كما ولم تكن هناك محاولات جادة أخرى لوضع نظرية نظم علمية*scientific systems theory* للسوسيولوجيا الدولية[2].

و. النظرية الإشتراكية : نظرية للممارسة

بشكل عام، تتميز النظريات الاجتماعية للعلاقات الدولية بقبول معين للوضع العالمي الراهن *status quo*. بحيث يتردد العلماء بين من يتخذ موقف المتأمل المغرض وبين من يطالب من حين لآخر بتوفير إطار لإضفاء الشرعية والتنوير على الممارسة السياسية الجيدة. ولقد أثار هذا الموقف قلقا عميقا لدى أولئك الملتزمين بمشروع سياسي أكثر راديكالية، وعلى وجه الخصوص، الماركسيين والماركسيين الجدد الذين كانوا مستائين بعمق من النظرية الاجتماعية للعلاقات الدولية التي حصرت نفسها في التأمل، أو في أفضل الأحوال، إضفاء الشرعية على الممارسة السياسية. بدلا من ذلك، افترض هؤلاء العلماء اليساريين نظرية اشتراكية ملتزمة

---

[1] لا يتردد "ميرل" في النزول إلى المستوى دون الدولاتي substate level، ومناقشة تأثير الأحزاب السياسية والرأي العام وجماعات الضغط إلخ على صنع السياسة الخارجية. حول نقاط الضعف مفهوم الدولة كممثل وحدوي، انظر Merle 1986).

Jörg Friedrichs,Op.Ci. pp.37, 38.

[2] كان الاستثناء الرئيسي الوحيد لهذه القاعدة هو أطروحة الدكتوراه التي أشرف عليها "ريمون آرون" في 1970s، والتي تعاملت مبدئيا مع نماذج من نظرية النظم ونظرية اللعبة (Derienic 1977).

Jörg Friedrichs,Op.Ci. p. 38.

صراحة بالتغيير والتحرر. ومنذ السبعينات فصاعدا، في فرنسا، كانت هناك محاولات عديدة لبناء مثل هذه النظرية السياسية للعلاقات الدولية[1].

يعتبر "بيير–فرانسوا غونيديك" *Pierre-François Gonidec* رائد في نظرية العلاقات الدولية الفرنسية الملتزمة سياسياً *politically engaged*، والذي قام بمحاولة مثيرة للاهتمام لإدخال الأيديولوجية السياسية للماركسية السوفيتية الأرثوذكسية اللينينية في دراسة العلاقات الدولية. لكن في منتصف السبعينيات كانت المشاكل مع الماركسية واضحة جدا لدى معظم المفكرين الفرنسيين[2].

إن صعوبة الحفاظ على نظرية ماركسية ذات مصداقية تحت راية الشيوعية، ساهم في تحوُّل بعض العلماء اليساريين الملتزمين سياسياً إلى الماركسية الجديدة. وبدلاً من الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية، فتح هؤلاء العلماء النقاش بمواجهة كل من الشمال الصناعي والعالم الثالث. بدلاً من الإدارة العسكرية للصراع بين الشرق والغرب، تحول التركيز التحليلي إلى الآليات الاقتصادية لصراع الشمال والجنوب الذي أدام الموقف الهامشي للعالم النامي. وبدلاً من الاهتمام الماركسي الكلاسيكي بالطبقة العاملة، تم تحديد شعوب العالم الثالث كضحايا رئيسيين للاستغلال الرأسمالي ليتم تخليصهم من القمع[3].

كان "إدموند جوف" *Edmond Jouve* من أوائل المؤلفين الكثر الذين طبقوا المفاهيم الماركسية الجديدة مثل الإمبريالية الجديدة *néo-impérialisme*، التبادل غير المتكافئ *échange inégal*، التنمية غير المتكافئة *développement inégal*، وتنمية التخلف، وذلك في دراسة العلاقات الدولية، *développement du sous–développement*. بعد أن فقدت فرنسا مكانتها كقوة استعمارية، حافظت على علاقة خاصة مع الأنظمة المتوافقة في العالم الثالث وخاصة في أفريقيا. وفي الوقت نفسه، حافظ المنتقدون من اليسار على علاقاتهم العاطفية التضامنية

[1] Ibid. p.38.
[2] Ibid. p.38.
[3] Ibid. p.39.

مع ضحايا الاستعمار. في هذا السياق، كانت المواجهة بين الشمال والجنوب مرتبطة بشكل ما بمناهضة الماركسية الكلاسيكية للبرجوازية والبروليتاريا. كان ينظر إلى شعوب دول الأطراف الجنوبية على أنها نوع من البروليتاريا الجديدة، كضحايا للاستغلال من قبل العاصمة الرأسمالية. في مقابل ذلك، تنبأ الإطار الأيديولوجي للديالكتيك التاريخي بتحرير العالم النامي من هيمنة المركز. نتيجة لذلك، تميزت حركة العالم الثالث الفرنسية (*tiers–mondisme*) في بادئ الأمر بنوع من الأمل الأخير في التحرر[1].

بعد فشل ما يسمى النظام الاقتصادي الدولي الجديد، لم يعد هناك أي احتمال فوري للتحرر والخلاص، لذلك فإن معظم الدراسات الفرنسية الخاصة بالعالم الثالث قد تحولت من التفاؤل إلى الاستسلام واليأس. ومع ذلك من يستطيع أن ينكر أن نهاية الشيوعية وغيرها من اليوتوبيا لم يؤد إلى نهاية الاستغلال وإلى نظام عالمي أكثر عدلا (راجع غونيديك 1996)؟ "العالم الثالث موجود، لكنه ليس بهذه البساطة" (لاكوست 1985)[2].

ثالثا : الجيل الثالث : ما بعد النظرية *post-theory*

كما سبق ذكره، تعرف فرنسا على نطاق واسع بأنها مكة للمفكرين ما بعد الحداثيين *postmodernist thinkers* مثل "فوكو" *Foucault*، و "ليوتارد *Lyotard* و "بودريلار *Baudrillard* و "دريدا" *Derrida*. في واقع الأمر، فإن ما بعد الحداثة الفرنسية قد ساهمت في جزء من التيار الرئيسي الأنجلو ـ أمريكي للعلاقات الدولية. لكن من المدهش أن هذا لم ينعكس في البلد الأم لما بعد الحداثة. بحيث تم تجاهل ما بعد الحداثة على نطاق واسع في حقل العلاقات الدولية الفرنسي حتى وقت قريب. المساهمات البحثية الفرنسية الأولى في

[1] Ibid. p.39.
[2] Ibid. p.40.

العلاقات الدولية التي يمكن تصنيفها على أنها "تأملية" *reflective* بشكل واسع برزت في أوائل التسعينيات[1].

أ. زكي العدي : ما بعد الحداثة كأزمة مفهوماتية *postmodernity as a crisis of sense*

الباحث الفرنسي الوحيد في العلاقات الدولية الذي يقدم نفسه على أنه ما بعد احداثي هو "زكي العدي" *Zaki Laïdi*. بدأ هذا الأخير مسيرته المهنية مع الدراسات حول العلاقة بين القوى العظمى ودول العالم الثالث، إلا أنه بعد عام 1989 تحول "العدي" إلى ما بعد الحداثة. يدعي "العدي" أنه بعد انتهاء عصر التنوير، لا شيء بقي كما كان عليه من قبل. لقد بددت نهاية الحرب الباردة الصلة بين ممارسة السلطة وإنتاج "المعنى". وقد أدت العولمة إلى تجربة جديدة من الفضاء المكثف وتسارع التوقيت العالمي (*temps mondial*)؛ نهاية الحداثة أنتجت رواية خيالية من الحاضر الخالد؛ إن أزمة العالمية الغربية، على وجه التحديد، قد أزالت القيود عن ادعاءات التناقض التي أثارتها هويات متعددة. هذه المسلمات مثيرة للاهتمام، لكن هناك خلل في تحليل "لعيدي". قد يكون هناك بالفعل أزمة معنى وأزمة الوقت والمكان والهوية. لكن لسوء الحظ فشل "لعيدي" في إخبارنا بالضبط ما الذي يجب أن يكون عليه الحال لتأكيد مسلماته. علاوة على ذلك، فهو لا يحدد الأبعاد الدقيقة للأزمة، ولا يقترح ما يمكن عمله حيال ذلك[2].

ب. برتران بادي : ما بعد النظرية كمشروع نظري

"لعيدي" ليس هو العالم الفرنسي الوحيد الذي يتعامل مع أزمة العالمية الغربية. "بيرتراند بادي"، الوافد الجديد نسبيًا إلى حقل العلاقات الدولية من ميدان علم الاجتماع السياسي، يقدم بدوره حججًا مشابهة جدًا. ولكن، على عكس "لعيدي"، فإن "بادي"

[1] Ibid. p.40.
[2] Ibid. p.40.

يفعل ذلك بطريقة واضحة ومفهومة، ويعتمد على أسلوب مقارن مدعوم بالأدلة التجريبية. بدأ بادي مسيرته الأكاديمية كعالم اجتماع تاريخي متخصص في الثقافة السياسية. في وقت لاحق، شق طريقه من السياسة المقارنة لدراسة العلاقات الدولية. في عمله حول "سوسيولوجية الدولة" *Sociologie de l'état* ، تعامل "بادي مع الطابع المشروط تاريخياً للثقافة السياسية: بما أن الدول الغربية كانت لها مسارات مختلفة من الإقطاعية إلى الدولة الحديثة، فهناك مجموعة من الثقافات السياسية تنتقل من الدولة البيروقراطية في فرنسا إلى أولوية المجتمع المدني في بريطانيا العظمى[1]. في وقت لاحق، تم توسيع هذا التركيز المقارن ليشمل السمات المحددة للدولة في العالم الإسلامي[2].

على وجه الخصوص، درس "بادي" (1983) كيف أن المجتمعات الإسلامية تبنت ولم تتبنى القيم والمعايير والقواعد السلوكية من المجتمعات الغربية. "بادي" يشير إلى الجذور المختلفة للمفهوم الشرقي والغربي للسياسة (1986 ، 1992). في العالم الإسلامي، تم تشويه الطريقة الحقيقية للتعامل مع السياسة في مجتمع المؤمنين من خلال الهيمنة الطويلة للنموذج الغربي للدولة الحديثة. ومع ذلك، مع أزمة العالمية الغربية هناك إعادة تأكيد متزايدة للتقاليد الإسلامية الأصلية للثقافة السياسية المجتمعية *communitarian* political *culture*. قد تؤدي نهاية الهيمنة الغربية إما إلى الصراع والفوضى بين الثقافات أو إلى حوار مثير بين الحضارات. لتعزيز آفاق الحوار بين الحضارات، يدعو "بادي" إلى قبول أشكال بديلة للحداثة *modernity* تتجاوز المفهوم الغربي[3].

ألف "بيرتراند بادي" بالشراكة مع "ماري كلود سماوتس" *Marie-Claude Smouts*، كتابا مدرسيا عن العلاقات الدولية (1992). في هذا الكتاب، حاول *Badie* و *Smouts* دمج جوانب الثقافة والهوية في التقليد الفرنسي لعلم الاجتماع الدولي *international*

[1] See : Badie and Birnbaum 1979.
[2] Jörg Friedrichs,Op.Ci. p. 41.
[3] Ibid. p.41.

sociology. في عصر العولمة والهويات المتعددة، أصبحت أزمة الدولة القومية أكثر وضوحا. إذ لم يعد نموذج الدولة القومية كافياً لتفسير التفككات وإعادة التركيب في المجال الدولي. في المقام الأول، العولمة تزيح الدولة القومية باعتبارها الفاعل الأول للسياسة على المستوى العالمي. في المقام الثاني، فإن إعادة التأكيد على هويات معينة وعودة الدين والثقافة إلى السياسة يؤدي إلى تآكل الدولة القومية باعتبارها مركز الولاء النهائي لمواطنيها. نظرًا لإدخال الثقافة والتاريخ، فإن الافتراض التأسيسي لنظرية العلاقات الدولية المتعلق بـ "دولاتية–التمركز" *state–centrism* يندرج تحت الفحص، ويتم توسيع الخطاب حول العلاقات الدولية إلى جوانب الهوية التي تتجاوز المفهوم الغربي للدولة القومية. وبذلك فإن المقاربة المتعدّدة التخصصات لـ *Badie and Smouts* تتجاوز تقاليد كل من الواقعية والليبرالية[1].

إن تفكيك "بادي" و"سموتس" للدولة الحديثة لا يوحي بإعادة بناء جذرية للسياسة الدولية. إن عدم كفاية إعادة البناء بالمقارنة مع التفكيك هو أكثر وضوحا في كتب "بادي" الهامة حول أزمة الإقليمية *crisis of territoriality* والسيادة (1995 ، 1999 ؛ انظر بادي وسموتس 1996 ، خاصة بيغو Bigo 1996 ب). لقد كان مبدأ السيادة الإقليمية مؤسسًا للنظام المشترك بين الدول منذ مئات السنين، ولكنه يتعرض اليوم لضغوط من جانبين. أولاً، العولمة تجعل مبدأ الإقليمية مبدأ باليا أكثر من أي وقت مضى؛ ثانياً، المطالبات المتداخلة المتعلقة بالهوية الثقافية والدينية والعرقية تزيد من إعاقة قدرة الدولة الإقليمية على توفير النظام. تشخيص التفكك الاقليمي يؤدي بـ "بادي" إلى نبوءات مخيفه للمستقبل. لكن لسوء الحظ، لا يؤدي تفكيك مقنع إلى إعادة بناء نظري مقنع[2].

لكن هل هذا مذهل حقًا؟ إذا كان تشخيص *Badie* للتجزئة الوطنية والدولية صحيحًا، فإن إعادة تركيب الأجزاء هي عملية مؤلمة لا يمكن تحقيقها بين عشية وضحاها.

[1] Ibid. p.41.
[2] Ibid. p.42.

يمكن رفع دفاع مماثل ضد الاتهام بأن عمل "بادي" غير متماسك نظريًا. إذا انتهى زمن العالمية *universalism* بالفعل، لا يمكننا أن نتوقع ظهور نظرية ثابتة للعلاقات الدولية بين عشية وضحاها. في أفضل الأحوال، يمكننا أن نتوقع سردا يسمح لنا برؤية العالم الناشئ بطريقة تتجاوز الصور القديمة. هذا هو بالضبط ما يحاول "بادي" تقديمه في كتابه الأخير حول "دبلوماسية حقوق الإنسان"، الذي موقعه بين الأخلاق والرغبة في السلطة (2002)[1].

صحيح أن عمل "بادي" لا يزال يندرج ضمن التقليد الفرنسي لعلم الاجتماع التاريخي للعلاقات الدولية، الذي أسسه "رايمون آرون". لكن على عكس "آرون"، يرفض "بادي نظرية ذات مستوى أعلى *higher–level theory* للنظام الدولي، ويفترض وجود مجموعة من الفاعلين والعقلانية. ولهذا السبب ، يُنظر إلى عمله باعتباره مساهمة في الكتابة "النقدية" أو "التأملية"[2].

بصفته وافدًا جديدًا لـ حقل العلاقات الدولية، يساهم "بادي" في النقاش عن طريق إدخال مفاهيم وأفكار جديدة. تبعا لذلك، فإنه يعتمد على الأدبيات من مختلف التخصصات ومختلف المصادر الوطنية[3].

من ناحية أخرى، وعلى عكس الغالبية العظمى من كتابات ما بعد الحداثة، يفترض "بادي" أنه من الممكن التواصل بين القوانين/الرموز الثقافية *cultural codes* من أجل فهم التطورات الثقافية والسياسية على المستوى العالمي وعلى المستوى المحلي. وبهذه الطريقة، تصبح ما بعد النظرية *post–theory* مشروعًا نظريًا جديدًا[4].

---

[1] Ibid. p.42.

[2] Ibid. p.42.

[3] من ناحية أخرى، نلاحظ غياب واضح للأدبيات من حقل العلاقات الدولية في أعمال "برتراند بادي".

Jörg Friedrichs,Op.Ci. p. 42.

[4] Ibid. p.42.

رابعا : العلاقات الدولية في ميادين أخرى

عندما نتحدث عن العلاقات الدولية في فرنسا، فإنه من المستحيل عدم الإشارة إلى مجلتين جديدتين هامتين: الثقافات والصراعات *Cultures et Conflits* والنقد الدولي[1] *Critique Internationale*. تجمع كلتا المجلتين بين مستوى عال من الفكر والمقاربة متعددة التخصصات؛ وتنشر كلتا المجلتين مساهمات من قبل علماء أجانب في بعض الأحيان، معظمهم من الولايات المتحدة وليس حصريًا؛ وتتجاوز كلتا المجلتين التقسيمات التقليدية لنظرية العلاقات الدولية[2].

علاوة على ذلك، فإن المجلتين تتجاوز بوضوح التحيز التقليدي للمجتمع الفرنسي للباحثين في العلاقات الدولية. بعد جيلين من العزلة التي اختاروها، بدأ حقل العلاقات الدولية الفرنسي أخيرا في إعادة الاتصال بالنقاش الدولي، على الرغم من أنه يبقى أن نرى ما إذا كان هذا سيترجم إلى نهضة نظرية جديدة (حتى الآن، لم يتم تأليف أي كتاب قد يحل محل "السلام والحرب"، الذي كتبه "ريمون آرون"[3].

---

[1] *Cultures et Conflits* is edited by the Institut National de Sciences Politiques (www.conflits.org); *Critique Internationale* is edited by Didier Bigo from CERI, Paris (http://www.ceri-sciencespo.com/publica/critique/criti.htm).

[2] Jörg Friedrichs,Op.Ci. p. 43.

[3] لم يشمل المسح الأبحاث الحديثة في مجال الجغرافيا السياسية. من المؤكد أن هناك موسوعات مثيرة للإعجاب (لاكوست Lacoste 1993 ؛ تشاوبراد وثول Chauprade and Thual 1999) ودراسات حول الجغرافيا السياسية (Gallois 1990؛ Lacoste 1997) وجغرافيا جديدة new geography (Durand et al. 1992). ولكن بما أن الجغرافيا السياسية والجغرافيا الجديدة مصممتان بشكل صريح كبدائل لـ العلاقات الدولية ، فإنه لم يتم النظر فيهما هنا.

Jörg Friedrichs,Op.Cit. p. 43.

المطلب الثاني :

نظرية العلاقات الدولية في إيطاليا : بين التحيز الأكاديمي والتكيف الفكري

تم تأسيس حقل العلاقات الدولية في إيطاليا في سنة 1969/1968، وبصفة عامة، تتموضع العلاقات الدولية الإيطالية في وضع هامشي، سواء على المستوى الدولي أو في سياق العلوم السياسية الإيطالية[1].

أولا : تطور العلاقات الدولية الإيطالية

يعود إضفاء الطابع المؤسسي على العلاقات الدولية الإيطالية إلى العام الدراسي 1969/1968 ، عندما تم تدريس الدورة الأولى لـ العلاقات الدولية في جامعة فلورنسا *Florence*. لم يصل حقل العلاقات الدولية الإيطالي المأسسة الكاملة حتى الآن في الوسط الأكاديمي للبلد، ومن السابق لأوانه الحديث عن النهضة الكمية أو النوعية. ووفقاً لمعظم المراقبين، هناك سلسلة من "الظروف الصعبة"، أي القيود الداخلية والخارجية، التي تحبط الآمال الموضوعة في "النقلة الثورية". "لويجي بوناناتي" *Luigi Bonanate* (1984: 61-5 ، 1990: 14-19) و"أنطونيو بابيسكا" *Antonio Papisca* (1984: *Papisca and Mascia* 1997: 10-11) يشيران في كتابهما إلى تخلف معين للحياة السياسية الإيطالية، ألا وهو الافتقار إلى الثقافة الدولية. الجمهور الإيطالي مسؤول عن الافتقار المفترض في الشؤون الدولية والفشل في تقدير البعد الدولي، سواء على الصعيد العالمي أو على المستوى الداخلي[2].

إن ركود حقل العلاقات الدولية الإيطالي لم يفسر فقط بسبب غياب الثقافة الدولية في إيطاليا، ولكن أيضا، وفي المسار المعاكس تماما، من خلال الإفراط في الالتزام الدولي:

[1] Ibid. p.47.
[2] Ibid. pp.48, 49.

فحتى نهاية الحرب الباردة، كان تطور الحقل معاقا بالمناخ المتوتر للمواجهة السياسية والإيديولوجية بين الكاثوليكية والماركسية. ووفقًا لما يسمى "قانون باسكينو وهوفمان" *Law of Pasquino and Hoffmann*، كلما كانت السياسة الخارجية لدولة ما أكثر ديناميكية، كلما كانت فرص العمل أفضل للعلماء في مجال العلاقات الدولية[1].

من العوائق الإضافية التي تؤدي إلى المركز الهامشي للعلاقات الدولية في الأوساط الأكاديمية الإيطالية، نشير إلى أن عدم التحكم في اللغة الإنجليزية في إيطاليا، لا بين طلاب الجامعات ولا في الجمهور العام. هذا ما يسمى "الحاجز اللغوي" يجعل من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، أن يتمكن طلاب العلاقات الدولية الإيطاليين من الوصول إلى المناقشات في العالم الناطق بالإنجليزية. لذا تكتسب ترجمات "الأدبيات الكلاسيكية" في العلاقات الدولية إلى اللغة الإيطالية أهمية هائلة، الأمر الذي يؤدي إلى معرفة مدرسية معينة. علاوة على ذلك، فإن العلماء الإيطاليين أنفسهم في مأزق يتعلق بما إذا ينبغي أن يكتبوا باللغة الإيطالية ويخاطبوا الرأي العام الوطني، وبالتالي يستبعدون عملهم من النقاش الدولي، أو أن ينشروا أعمالهم باللغة الإنجليزية، وبذلك يصبحون غير قادرين على الوصول إلى معظم الجمهور الوطني. من السهل أن نرى أن هذا يمثل عائقًا خطيرًا للتطور النوعي لـ العلاقات الدولية الإيطالية. والأكثر من ذلك هو أن الانضباط واجه صعوبة في الحصول على صلة بالسياسة العامة والحصول على التمويل العام، نظرًا لأن ممارسي السياسة الخارجية الإيطالية يظهرون اهتمامًا قليلًا نسبيًا بالعلاقات الدولية الأكاديمية. فقط في التسعينات، بدأت الأمور تتغير. لا سيما بعد بروز الإهتمام المتجدد بالجغرافيا السياسية ونجاح "ليمز" *Limes*، وهي المجلة الإيطالية للجغرافيا السياسية *geopolitics*، مما عزز الإهتمام العام بالشؤون الدولية[2].

[1] See : (Pasquino 1977: 27; Hoffmann 1977; Bonanate 1984: 62–3) ; quoted from: Jörg Friedrichs,Op.Cit. p. 49.

[2] Jörg Friedrichs,Op.Cit. p. 50.

من ناحية، فإن حقل العلاقات الدولية الإيطالي مفتوح على مصراعيه تجاه حقل العلاقات الدولية الأمريكي. ومن ناحية أخرى، فإنه مغلق نسبيا تجاه مجتمعات العلاقات الدولية الأوروبية الأخرى. هذا بالإضافة إلى أن هناك نقص في التواصل بين العلماء من مختلف الجامعات الإيطالية، مما يؤدي إلى تجزئة داخلية قوية[1].

وفي هذا الإطار، نلخص في الآتي من الناحية الهيكلية والمعاملات، ما يعنيه "الطرف" *periphery*، وذلك في النقاط التالية[2]:

1) الهامشية *Marginality*: من الواضح أن الاتصالات مع المركز أكثر أهمية بالنسبة للطرف من الاتصالات مع الطرف بالنسبة للمركز.

2) الاختراق *Penetration*: الاتصالات مع الأطراف الأخرى لا تذكر بالمقارنة مع كثافة وقوة الاتصالات مع المركز.

3) التفتت *Fragmentation*: تكون الاتصالات داخل الطرف أقل كثافة وقوة من كثافة وقوة الاتصالات بين الطرف والمركز.

وبقدر ما تكون هذه التوصيفات الثلاثة قابلة للتطبيق، فإن حقل العلاقات الدولية الإيطالي هو في الواقع طرف أكاديمي نموذجي.

ثانيا : المدارس والنماذج *Schools and paradigms*

أ. المقاربات الواقعية :

الواقعية بشكل عام، والواقعية الكلاسيكية على وجه الخصوص، لا تزال مدرسة الفكر السائدة في حقل العلاقات الدولية الإيطالي. لتوضيح هذه النقطة، نورد فكر عالمين إيطاليين في مجال العلاقات الدولية، "ماركو سيزا" *Marco Cesa* و"لوتشيانو بوزو" *Luciano*

[1] Ibid. p.51.
[2] Ibid. p.51.

Bozzo: يميل إنتاج "ماركو سيزا" الكامل من الأبحاث العلمية إلى الواقعية. يتراوح عمله من الدفاع عن توازن القوى (1987) إلى دراسة المنطقة في سياق سياسات القوة (1989)، ومن تفسير *Thucydides* كواقعي (1994) لتفسير *Kenneth Waltz* (1998). على الرغم من التفصيل العلمي الممتاز لهذه الأعمال، إلا أن "ماركو سيزا" ليس لديه طموح بشكل عام في الابتكار في مجال نظرية العلاقات الدولية (1990 ، 1995)[1].

العكس هو الصحيح بالنسبة لـ "وسيانو بوزو"، الذي يدافع عن نسخة معدلة بشكل كبير من الواقعية. مع أخذ الواقعية الكلاسيكية كنقطة انطلاق، يحاول *Bozzo* دمج سلسلة كاملة من الواقعية المنقحة. وهكذا ، فإن "بوزو" يثمن الواقعية الجديدة لكل من "كينيث والتز" *Kenneth Waltz* و "روبرت غيلبين" *Robert Gilpin*، ويعترف بالمؤسسية النيوليبرالية *neoliberal institutionalism* لـ "روبرت كيوهان" *Robert Keohane*، ويحتضن الواقعية البنيوية لـ "باري بوزان"، و"جونز" *Jones* و"ليتل" *Little*، ويدعم مراجعة الواقعية التي اقترحها "جلين سنايدر" *Glenn Snyder*. مما تقدم، على الأقل من وجهة نظر منهجية، من الواضح أن هذه نظرية هجينة *hybrid* وليست نظرية منهجية *systematic theory*[2].

المؤلف الآخر الذي ينسب عادة إلى المدرسة الواقعية هو "كارلو ماريا سانتورو" *Carlo Maria Santoro*. من بين أشياء أخرى، كتب "سانتورو" كتابًا عن صنع الهيمنة الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية (1987)، وقد دعا إلى تنسيق السياسة الخارجية الإيطالية مع الموقع الجغرافي الاستراتيجي "الحقيقي" للبلد كقوة متوسطة (1991). بعد نهاية الحرب الباردة، انتقل "سانتورو" من تحليل السياسة الخارجية في سياق واقعي واسع إلى شكل أكثر راديكالية من الجيوسياسة *geopolitics*. ربما يكون من الإنصاف القول إن منشوراته الحديثة (1998 ، 1999) بعيدة عن معتقدات الواقعية الكلاسيكية[3].

---

[1] Ibid. p.53.

[2] Ibid. p.53.

[3] Ibid. pp.53, 54.

ب. المقاربات الغروتيوسية *Grotian approaches*

يعتبر "فلوفيو أتينا" *Fulvio Attinà* (1987)، من العلماء الإيطاليين القلائل، إن لم نقل الوحيد، الذي أعلن بوضوح أنه ممثل عن المقاربة *الغروتيوسية Grotian approach* أو مقاربة المجتمع الدولي: وهذا واضح بشكل خاص في كتابه عن السياسة الدولية المعاصرة. بحيث يرى أن هناك ضغوط نظرية على القواعد والأعراف والمؤسسات، مما يؤدي إلى رفض جزئي للواقعية. بدلاً من "خطاب الفوضى"، يفضل المؤلف بوضوح لغة "المنظمة الدولية" ونظرية النظام *Regime Theory* كمفردات أكثر ملائمة لتحليل السياسة الدولية. يتم أخذ التغيير السلمي في الاعتبار بشكل واضح كإمكانية لتخفيف النظام الدولي للحرب الباردة[1].

بعد انتهاء الحرب الباردة، تخلى علماء العلاقات الدولية الإيطاليين عن المقاربة الغروتيوسية في نظرية العلاقات الدولية. أصبح "فلوفيو أتينا" نفسه أقرب إلى الليبرالية المعتدلة، على الرغم من تعاطفه مع مقاربة المجتمع الدولي في ما يسمى بالمدرسة الإنجليزية *English school*[2].

ج. المقاربات الليبرالية

الشخصية الأكثر تطرفًا في النظرية الليبرالية للعلاقات الدولية في إيطاليا هو "أنطونيو بابيسكا" *Antonio Papisca*، وهو مثالي تمامًا. وتتضح مواقف هذا العالم من كتابه "العلاقات الدولية في عصر الترابط وحقوق الإنسان" *International Relations in the Era of Interdependence and Human Rights* الذي نشره مع "ماركو ماسيا" *Marco Mascia* (1997). يطغى على الكتاب بصمة طوباوية واضحة، تتجلى في استخدام مجموعة من المصطلحات والمفاهيم المألوفة ، مثل: "النظام العالمي الجديد" ، "الحكم العالمي" *global governance*، "التعددية" *multilateralism*، "الأمن الجماعي" ، "حقوق الإنسان". "المجتمع

[1] Ibid. p.55.
[2] Ibid. p.55.

العالمي" ، "عبر القوميات" *transnationalism*، "الديمقراطية الدولية"، "السلام العالمي"، "التكامل الإقليمي والدولي"، "التغيير السلمي"، "الترابط المعقد"، "الأنظمة الدولية"، "أمن الإنسان" *pan–human security*، " الدولة المستدامة " *sustainable statehood* [1].

في الآونة الأخيرة ، حاول باحث إيطالي آخر في العلاقات الدولية الانتقال إلى ما هو أبعد من النموذج الواقعي الدولاتي–التمركز المتمثل في الواقعية الكلاسيكية. يرتكز كتاب *Fulvio Attinà* "النظام السياسي العالمي" (1999) باستمرار على التحول المستمر في السياسة العالمية. يتمثل الضغط الرئيسي للتحليل في ظهور العولمة واستقراء التطورات المستقبلية المحتملة. وفي مواجهة هذا التحدي يهدف الكتاب إلى إطار نظري جديد، قائم على افتراضات "جورج مودلسكي" *George Modelski* [2]، والذي يرى أن القرون الخمسة من التاريخ الحديث تنقسم إلى دورات في كل منها 125 سنة، والتي تنقسم إلى أربعة مراحل فرعية التالية: إعداد الأجندة *agenda–setting* (25 سنة) ، تشكيل الائتلاف *coalition formation* (25 سنة)، القرار الكلي *macro–decision* (25 سنة)، و التنفيذ *execution* (50 سنة)[3].

يقترح *Attinà* أن العالم ينتقل حاليا من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية من دورة جديدة، أي من إعداد الأجندة (1973–2000) إلى تشكيل الائتلاف (2000–2026). وهذا يعني أنه بعد انتهاء الصراع بين الشرق والغرب وبعد ظهور العبر الوطنية *transnationalism* والعولمة كأجندات سياسية عالمية جديدة، فإننا على وشك تجربة تشكيل تقسيمات عالمية جديدة (2026–2050) والتي ستؤدي في النهاية إلى انتصار كتلة قوة واحدة، وعصر لاحق من نظام الهيمنة (2050–2100). يبقى أن نرى ما إذا كانت ستكون هناك حرب الهيمنة، كما كانت الحال في الماضي، أو ما إذا كانت "نهاية ويستفاليا"

[1] Ibid. pp.55, 56.

[2] See : (Modelski 1987; Modelski and Thompson 1996; cf. also Goldstein 1988).

[3] Jörg Friedrichs,Op.Cit. p. 56.

تؤدي إلى نهاية السياسة الدولية كالتفاعل النزاعي بين الدول. إذا كان هذا هو الحال، قد يشهد العالم حقبة جديدة من التعاون السلمي والمنافسة السلمية على قدم المساواة ، أي حقبة الحكم العالمي بعد الهيمنة *an era of post-hegemonic global governance* . من الواضح أن المشكلة في هذه التنبؤات هي أنها في غاية القطعية، بحيث تبين أن "أتينا فلوفيو" جد واثق من توقعاته، بيد أن البحث عن الإتساق والضبط والإطراد في تاريخ العالم ليست بعيدة عن قراءة الفنجان[1].

إن غياب التقاليد النظرية يؤدي إلى إهمال المؤلف لأهمية الإستمرارية (التراكمية العلمية). سرعان ما يتضح ذلك عند مناقشة عمل "لويجي بوناناتي" *Luigi Bonanate* حول الأخلاق الدولية *international ethics*، وخاصة أخلاقه وسياساته الدولية (1992) وكتابه اللاحق "واجبات الدول" *The Duties of States* (1994). الفكرة الرئيسية لـ "بوناناتي" هي أن النظرية الأخلاقية للعلاقات الدولية ممكنة، بقدر ما تكون الدول مضطرة في الواقع إلى احترام الواجبات الأخلاقية الجوهرية. ترتكز هذه النظرية على افتراض مفاده أنه بعد نهاية الحرب الباردة، فقدت المفاهيم القديمة، كالمصلحة والسيادة والفوضى، معناها، وأن التمييز الراديكالي بين السياسة المحلية والدولية لم يعد قابلاً للتطبيق[2].

وهذا يعني أنه لا يوجد سبب أخلاقي لتوقف التزامات الدول تجاه الأفراد عند الحدود الوطنية. يجب على الدول احترام الواجبات ليس فقط تجاه الدول الأخرى بل تجاه جميع الأفراد أينما كانوا. يجب على الدول أن تأخذ في الاعتبار الآثار الخارجية لأعمالهم، سواء على الدول الأجنبية أو على الأفراد الأجانب. لم يعد مقبولاً كحجة أخلاقية بأن انتهاكات حقوق الإنسان تحدث بعيداً. يجب التغلب على المبدأ القديم للسيادة الوطنية من أجل تحقيق سلام دائم. الدول الإقليمية مطالبة أن تحصر نفسها على تنظيم العدالة الاجتماعية في

[1] Ibid. pp.56, 57.
[2] Ibid. p.58.

الداخل وإعادة توزيع الثروة على مستوى العالم. في مثل هذا المنظور، تصبح الديمقراطية الدولية والمواطنة الدولية مطلوبة بوضوح[1].

هذه المطالب تصدم البعض بالتأكيد. كيف يمكن للمرء أن يكون وقحا لهذه الدرجة، باسم الأخلاق العالمية التي لا أحد يعرف جدواها، مع مبادئ عريقة التي حافظت على الأقل على النظام لقرون؟ على الرغم من أن هذه الحجج مثيرة للاهتمام، إلا أن الملاحظ أن "بوناناتي" يعيد ببساطة اختراع عجلة الليبرالية الطوباوية القديمة، ليس إلا؛ فهل من الضروري حقاً أن نكتب تحقيقاً حول "النزاهة" في الأخلاقيات الدولية، حين كان يقال تقريباً كل شيء على نطاق واسع من قبل المفكرين الليبراليين التقليديين مثل "إيمانويل كانط" *Immanuel Kant*، و "جيريمي بينثام *Jeremy Bentham*، و "نورمان أنجيل" *Norman Angell* ؟[2]

د. المنشقين *The dissenters*

هناك في إيطاليا مجموعة من المفكرين الأحرار، الذين يطلق عليهم "المنشقين". وأول من نذكرهم هو "كارلو ماريا سانتورو" *Carlo Maria Santoro* .

بعد نهاية الحرب الباردة، تحول "سانتورو" صراحة من الواقعية إلى شكل من أشكال الجغرافيا السياسية (1997). من هذا المنظور، أدت نهاية القطبية الثنائية إلى نهاية الإيديولوجية، بما في ذلك الأيديولوجيات الغربية حول العولمة والحوكمة العالمية (1999). بعد نهاية التنوير، يرى "سانتورو" أننا نعيش في عالم بدون مركز. ومن ثم، فإن "سانتورو"، الذي يئس من مصداقية أي نظرية في العلاقات الدولية، لجأ إلى الجغرافيا. يسعى "سانتورو" لإعادة إطلاق الجغرافيا السياسية كتحدي للولايات المتحدة كالقوة العظمى المتبقية الوحيدة.

[1] See : (cf. Bonanate 2000a, 2000b, 2001, 2002). Quoted from: Jörg Friedrichs,Op.Cit. p. 58.
[2] Jörg Friedrichs,Op.Cit. p. 58.

إن العولمة والحوكمة العالمية يتم إدانتهما إلى حد كبير على أنها تمويه لتطلعات أميركا الخفية للهيمنة. في مقابل ذلك، يدعو "سانتورو" لإعادة إعمار أوروبا باعتبارها "قلب" الغرب[1].

مؤلف استفزازي آخر هو "فيتوريو ايمانويل بارسي" *Vittorio Emanuele Parsi*، الذي يقدم سلسلة من التأملات حول التغييرات المستمرة على المدى الطويل في المنعطف التاريخي الحالي. يتناول كتابه عن الديمقراطية والسوق *Democracy and Market* (1995) المسائل الأساسية للاقتصاد السياسي الدولي. يقدم الكتاب تحليلاً محفزًا للعلاقة المعقدة بين السياسة والاقتصاد، والتي يتم التعامل معها على أنها شكلين متميزين للعقلانية التنظيمية *organizational rationality*. من خلال دمج الاقتصاد في الإطار المؤسسي لدولة الرفاهية الديمقراطية *democratic welfare state*، نجحت الديمقراطيات الغربية في فترة ما بعد الحرب في إقامة نوع من التوازن بين الدولة والسوق. ومع ذلك، بعد انتهاء الحرب الباردة، تعرّض هذا التوازن للخطر بسبب تقدم الاقتصاد عبر الوطني وأزمة دولة الرفاه الاجتماعي. إن عدم قدرة دولة الرفاهية على تلبية مطالب مواطنيها في عصر العولمة قد أدى إلى أزمة في الشرعية السياسية، ذلك أن الناس معتادين على قياس السياسة بشكل عام من حيث الرفاهية الاجتماعية. مما يؤدي إلى زيادة التوتر بين الدولة والسوق[2].

في الوقت نفسه، هناك مشكلة معيارية هامة مع أزمة دولة الرفاهية الديمقراطية. حتى الآن، كانت المواطنة الديمقراطية والدولة ذات السيادة تسير جنبا لجنب، ومن الصعب تخيلهما على أنهما منفصلان. الطريقة المنطقية الوحيدة للخروج من هذه المعضلة، التي تتمثل في تدويل الديمقراطية والمواطنة ، لا يمكن الوصول إليها بسهولة في غياب الليفيتان العالمي *global Leviathan*. ومع ذلك، ليس من السذاجة تماما أن نأمل في الظهور التدريجي

[1] Ibid. p.59.
[2] Ibid. p.59.

للمواطنة الدولية. قد يحدث هذا على مستوى المناطق المثلى للتقارب الاقتصادي والقيم الديمقراطية المشتركة (مثل الاتحاد الأوروبي)[1].

أدت هذه الملاحظات إلى سلسلة من الأفكار المثيرة للتأمل حول إمكانية الحوكمة العالمية. من الذي سيقدم البنية التحتية المؤسسية التي يعتمد عليها الاقتصاد العالمي؟ من يمتلك الشرعية ومن هو مستعد لأداء بهذه المهمة؟ إذا كان الاقتصاد جزءا لا يتجزأ، يجب أن تأتي البنية الأساسية المؤسسية من مكان ما، سواء من الدولة، أو من الجهات الاقتصادية نفسها، أو من نظام سياسي عالمي، أو من مجتمع مدني عالمي ناشئ[2].

غير أن الحكومة العالمية ليست خيارًا واقعيًا أيضًا، وشرعية المجتمع المدني العالمي لها حدود واضحة في افتقارها إلى المساءلة الديمقراطية. في مواجهة هذه المعضلة، هناك حاجة ماسة إلى إعادة تعريف الدولة ودورها في مواجهة الاقتصاد والمجتمع المدني[3].

[1] Ibid. p.60.
[2] Ibid. p.60.
[3] Ibid. p.61.

المطلب الثالث :

نظرية العلاقات الدولية في الدول الأسكندنافية / من التجزئة إلى التعاون البحثي متعدد المستويات

يتناول هذا المطلب نظرية العلاقات الدولية في دول الشمال الأوروبي، أي السويد والدانمرك والنرويج وفنلندا، وإلى حد أقل، في أيسلندا. وينصب التركيز بشكل خاص على الدول الاسكندنافية الثلاث (السويد والدنمارك والنرويج)، التي هي بوضوح أكثر ترابطًا من الدولتين الشماليتين الأخريين. على الأقل إذا ما قورنت بتطور الحقل في البلدان الأوروبية الأخرى، فإن تطور نظرية العلاقات الدولية في دول الشمال هو ناجح. لقد نجحت المجتمعات الاسكندنافية لعلماء العلاقات الدولية نجاحًا كبيرًا في التغلب على موقفهم الهامشي تجاه حقل العلاقات الدولية الأمريكية. وفي هذا السياق، إستند "يورغ فريدريش" *Jörg Friedrichs* في تقييمه لنظرية العلاقات الدولية الشمالية على معيارين[1]:

1. بقدر ما يكون للباحثين، كفرادى وكمجتمعات علمية في الطرف الأكاديمي *academic periphery* ، مصلحة قوية في الانضمام إلى المناقشات الجارية في المركز، يمكن قياس نجاح مجتمع أكاديمي من خلال قدرته على الوصول إلى الحقل عبر المركز.
2. بما أنه سيكون من السذاجة افتراض أن البحث العلمي الناجح هو بالضرورة بحث علمي جيد، يجب أن يقاس تفوق مجتمع أكاديمي من خلال قدرته على تقديم مساهمات أصلية في المناقشات الجارية ووضع قضايا ابتكارية نوعيًا في أجندة البحث.

فإذا ما تحقق هذين المعيارين، يمكن اعتبار "الشبكة الاسكندنافية" نموذجًا يحتذى به في الأطراف الأخرى لحقل العلاقات الدولية الأوروبية.

[1] Ibid. p.65.

أولا : التعاون البحثي المتعدد المستويات *Multi-level research cooperation*

يتمتع علماء الشمال الأوروبي اليوم بمجموعة متنوعة من المنافذ/القنوات الجذابة لإنتاجهم الأكاديمي؛ فقد تمكن العديد منهم من الوصول إلى السوق الأكاديمية العالمية عن طريق نشر الكتب والمقالات الخاصة بهم من قبل المحررين الإنجليزيين والأمريكيين (*Goldmann* 1995). في نفس الوقت، هناك جيل من الباحثين الأسكندنافيين الشباب في معظمهم، ممن يتواصلون مع علماء من دول أوروبية أخرى، لإنشاء مجتمع أوروبي متكامل لعلماء العلاقات الدولية (*Jönsson* 1993a: 160).

يجتمع علماء من دول الشمال الأوروبي في مؤتمرات على مستوى المنطقة وينشرون مقالاتهم في مجلات الشمالية، لاسيما مجلة "التعاون والصراع" *Cooperation and Conflict*، و"مجلة أبحاث السلام" *the Journal of Peace Research*، و"الدراسات السياسية الاسكندنافية" *Scandinavian Political Studies*. في الوقت نفسه، حافظ علماء دول الشمال على أسواقهم الأكاديمية الوطنية. باختصار، يسعى علماء العلاقات الدولية في الشمال الأوروبي إلى العمل والتعاون على مستويات متعددة في آن في علاقاتهم الأكاديمية، مثلما هو موضح في الشكل الآتي[1]:

[1] يمكن أن تكون الشكل أكثر تعقيدا من خلال الإشارة إلى التعاون البحثي مع بلدان أوروبا الشرقية، ومنطقة بحر البلطيق، والعالم الثالث، وما إلى ذلك.

Jörg Friedrichs, op.cit.pp.66, 67.

الشكل رقم : قنوات الإنتاج لعلماء العلاقات الدولية الإسكندنافيين

العلاقات الدولية كـ'علوم إجتماعية أمريكية' (باللغة الإنجليزية)
بروز "الحقل الأوروبي" للعلاقات الدولية (باللغة الإنجليزية بشكل رئيسي)
التعاون البحثي الإقليمي بين دول الشمال (بشكل رئيسي باللغة الإنجليزية)
الجمهور المحلي (باللغة العامية)

Source : Jörg Friedrichs, European Approaches to International Relations Theory: A house with many mansions, (London and New York: Routledge, 2004), p.67.

إكتسب علماء دول الشمال المقروئية على المستوى الدولي، فهم يستفيدون من التنوع الفكري والاستقلالية، كما يمكنهم أن يسمحوا لأنفسهم برفاهية التحول من قناة تحريرية إلى أخرى، وهو أمر مواتٍ لانفصالهم المهني *professional detachment*. فما هو السر وراء النجاح التنظيمي لعلماء دول الشمال بالمقارنة مع زملائهم القاريين؟ وما هي الدروس التي يمكن استخلاصها من الشبكة الاسكندنافية من أجل التطوير التدريجي للأطر الأكاديمية الأخرى، وبالتحديد في أوروبا؟[1]

بادئ ذي بدء، تم تأسيس كل من الحقل الأكاديمي للعلاقات الدولية والحقل المنافس لـ "أبحاث السلام" إلى حد ما في وقت سابق في بلدان الشمال الأوروبي مقارنة بالعديد من بلدان القارة. في السويد والدنمارك والنرويج، تم إضفاء الطابع المؤسسي على الأبحاث الخاصة بالعلاقات الدولية وبحوث السلام في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات. ولقد تم إنشاء أول المناصب في العلاقات الدولية في الدول الاسكندنافية بموجب قرارات سياسية على المستوى الوطني، حيث اتبعت مجموعة متنوعة من أجندات البحث الوطنية[2].

[1] Ibid. p.67.
[2] Ibid. p.67.

في السويد، كانت المقاربات السائدة هي تحليل السياسة الخارجية، والسياسات المقارنة والدراسات الأمنية، يكملها انشغال غير عادي بأهمية النظام الدولي والمعايير الدولية[1]. في الدانمارك، كان هناك تركيز على التاريخ الدبلوماسي والدراسات الأمنية والخبرات في المنطقة *area expertise* [2]. في النرويج، كان التركيز على الأمن القومي ، والمنظمات الدولية، والبلدان النامية، ومشاكل التكامل الإقليمي (*Ørvik* 1965). فكل بلد، إن لم يكن كل معهد بحثي وقسم جامعي، كان لديه أبحاثه الخاصة وأفكاره الخاصة فيما يتعلق بالموضوع والمقاربة المناسبة للحقل الجديد. ونتيجة لذلك، يبدو أن التعاون الإقليمي في مجال البحوث بين علماء بلدان الشمال قد أصبح غير محتمل نسبياً في المستقبل[3].

ومع ذلك، لا ينبغي أن يؤدي التفتت الظاهر لحقل العلاقات الدولية المبكر في بلدان الشمال الأوروبي إلى حجب حقيقة أن معظم المساهمات قد اندرجت على نطاق واسع داخل تيار للسلوكية السائد في ذلك الوقت. على وجه الخصوص في السويد والنرويج، كان علماء العلاقات الدولية يميلون بشكل إيجابي نحو السلوكية، في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات[4].

إن تطور أبحاث السلام والصراع قصة مختلفة. إن الالتزام المعياري بالتعاون والسلام يعارض جزئيا المسلمة الوضعية المتمثلة في مبدأ الحيادية. هذا لا ينفي أن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام *Stockholm International Peace Research Institute* (*SIPRI*) كان دائما يركز على البحث التجريبي/الإمبريقي المتوافق تماما مع العلم الوضعي. ومع ذلك، كان التزام أبحاث السلام نحو الوضعية أقل وضوحا إلى حد ما في جامعات غوتنبرغ *Gothenburg* و لوند *Lund* و أوسلو *Oslo*. إن المعهد الدولي لبحوث السلام في أوسلو *International*

[1] See : (Andrén 1964, 1966; Petersson 1964; Goldmann 1969, 1971)
[2] See : (Pedersen 1966, 1970; Bjøl 1966).
[3] Jörg Friedrichs, op.cit. p.66.
[4] Ibid. p.68.

Peace Research Institute Oslo (*PRIO*) في النرويج قد كان ملتزما منذ البداية إلى "أبحاث السلام النقدية" *Critical Peace Research*، والتي هي، حسب تعريفها، غير راضية عن وصف العالم كما هو. تأسس المعهد في عام 1959 من قبل يوهان غالتونغ *Johan Galtung*، الذي بأفكاره حول العنف الهيكلي والإمبريالية غير القابلة للتنبؤ (1969 ، 1971)، هذا لم يمنع "أبحاث السلام النقدية" من المطالبة بالصرامة العلمية[1].

وبعبارة أخرى: تتميز أبحاث السلام بأجندة تتعارض جزئياً مع الاتجاه العام الوضعي لـ العلاقات الدولية في الستينيات والسبعينيات (*Rytövuori–Apunen* 1990). علاوة على ذلك، من الواضح أن أبحاث السلام ليست علمًا اجتماعيًا أنجلو–أمريكيًا. في الواقع، فإن الباحثين الأمريكيين والبريطانيين أقل عددا نسبيا وأقل قوة في هذا الحقل من العلماء الأسكندنافيين وعلماء القارة الأوروبية، الذين يتمتعون بمكانة رائدة. خاصة في السويد والنرويج، أين ذهب الدعم الحكومي في أبحاث السلام والصراعات أكثر مما تم دعم الدراسات الأكاديمية لـ العلاقات الدولية. ونتيجة لذلك، فإن أبحاث السلام في بلدان الشمال هي مركز بحد ذاتها أكثر من كونها طرفا للعلوم الاجتماعية الأمريكية. وبالفعل كان هناك تعاون مستمر بشكل مطرد ولم ينقطع أبدا بين باحثي السلام من منطقة الشمال ومن أجزاء أخرى من العالم (*Olson and Groom* 1991: 140). وأخيرًا ، يتم إجراء أبحاث السلام الشمالية في معظمها في معاهد أبحاث مستقلة[2]. وعلى الرغم من وجود بعض أقسام الجامعات التي تتعامل مع أبحاث السلام والصراع، غير إن الفصل النسبي لبحوث السلام عن الدراسة الأكاديمية للعلاقات الدولية قد حافظ على مسافة معينة بين باحثي السلام *Peace Researchers* وعلماء العلاقات الدولية *IR scholars*. على الرغم من أن أبحاث السلام قد

[1] See : (Galtung 1967; Holm 1975; for empiricist 'tests' of Galtung's theory, see Gidengil 1978; Wiberg 1992).
Jörg Friedrichs, op.cit. p.68.

[2] Most prominently the Peace Research Institute Oslo (PRIO), the Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), the Tampere Peace Research Institute (TAPRI), and the Copenhagen Peace Research Institute (COPRI).

اقتربت من العلاقات الدولية على مدار السنوات القليلة الماضية، فمن المحتمل أن نقول إنها لا تزال تتعارض نوعا ما مع الدراسة الأكاديمية لـ العلاقات الدولية[1].

يعمل المجلس النوردي *Nordic Council* منذ عام 1952 كمحفز للتعاون الإقليمي. ولقد بدأ هذا الأخير في منتصف الستينيات لتعزيز التعاون البحثي بين علماء السياسة في بلدان الشمال بشكل عام. وعلى الأخص، تم نشر الكتاب السنوي للدراسات السياسية الاسكندنافية منذ عام 1966 من قبل جمعيات العلوم السياسية في الدنمارك وفنلندا والنرويج والسويد[2]. مع التركيز على السياسة المقارنة، تم عقد سلسلة من المؤتمرات الاسكندنافية لتعزيز تطوير شبكات قوية للتعاون البحثي الإقليمي؛ في عام 1978، عندما كان التعاون السياسي بين بلدان الشمال الأوروبي يتراجع بالفعل بعد انضمام الدانمرك إلى الجماعة الأوروبية، اتفق علماء السياسة على تأسيس رابطة العلوم السياسية لدول الشمال *foundation of a Nordic Political Science Association* (*NOPSA*)[3].

لم تكن الجهود الرامية إلى تعزيز تعاون دول الشمال تقتصر على العلوم السياسية بشكل عام، إذ تم بذل جهود مماثلة في مجالات العلاقات الدولية، بما في ذلك بحوث السلام. بعد عدة سنوات من المفاوضات الصعبة، وافق المجلس النوردي للوزراء *Nordic Council of Ministers* في فبراير 1966 على تأسيس لجنة التعاون الاسكندنافية لمزيد من البحث في السياسة الدولية بما في ذلك أبحاث السلام والصراع، تحت الإسم المختصر لـ *NORDSAM* ، ومنذ عام 1986، دعمت لجنة التعاون الإسكندنافية ونشرت معلومات حول الأبحاث النوردية *Nordic research* في الشؤون الدولية. علاوة على ذلك، رتبت *NORDSAM* مؤتمرات وملتقيات بهدف زيادة التعاون بين علماء العلاقات الدولية من دول الشمال الأوروبي،

[1] See : (cf. Møller 2001).
Jörg Friedrichs, op.cit. p.69.
[2] The first and the last issue of the yearbook (No. 1 and No. 12) contain a 'state of the art' of Political Science in the Nordic countries.
[3] Jörg Friedrichs, op.cit. p.70.

والأهم من ذلك، نشرت أشغال هذه المؤتمرات والملتقيات في "مجلة التعاون والصراع" *Cooperation and Conflict* وهي إحدى مجلات العلاقات الدولية المؤثرة على المستوى الإقليمي[1].

كانت المجلة بمثابة منتدى إقليمي وقناة تحريرية هامة لمساهمات المؤلفين من الدول النوردية، مستخدمين اللغة الإنجليزية كلغة مشتركة. بالإضافة إلى ذلك، كان لدى *NORDSAM* صندوق متواضع لدعم الأبحاث، وهو ما كان مفيدًا بشكل خاص في تشجيع الباحثين الشباب على الالتقاء ببعضهم ولتمويل مشاركة علماء الدول النوردية في المؤتمرات الدولية. ولقد خلقت هذه الفرص المالية والمؤسسية حافزًا قويًا للتعاون الإقليمي في مجال الأبحاث بين علماء العلاقات الدولية النورديين منذ أواخر الستينيات وما بعده[2].

تم الوصول إلى ذروة التعاون البحثي النوردي في بداية الثمانينات. لكن عندما بدأ المجلس الاسكندنافي في تقليص تمويل مشاريع البحوث المشتركة، فإن تراجع التعاون البحثي سرعان ما ظهر. وهو ما نتج عنه شل الإصدار الفصلي لـ "مجلة التعاون والصراع" في أواخر الثمانينات. ولقد نتج عن انهيار لجنة التعاون وأزمة مجلتها، الحل الرسمي لـ *NORDSAM* ، التي تم إقرارها في 1990 من قبل مجلس النوردي للوزراء[3].

في عام 1991، قامت مجموعة من العلماء بتأسيس منظمة جديدة، وهي جمعية الدراسات الدولية النوردية *Nordic International Studies Association* (*NISA*). ومنذ ذلك الحين، تقوم جمعية *NISA* بتنظيم مؤتمرات نوردية منتظمة وورش عمل تدريبية لطلبة الدراسات العليا[4].

[1] Jörg Friedrichs, op.cit. p.70.
[2] Ibid. p.70.
[3] Ibid. p.70.
[4] Ibid. p.71.

إن إعادة توجيه العلاقات الدولية النوردية من التعاون الإقليمي نحو البحث العلمي متعدد المستويات يرجع إلى حقيقة أن النموذج النوردي يتراجع كأداة للسياسة الخارجية، في حين أصبح التكامل الأوروبي مهمًا بشكل متزايد للدول النوردية[1]. ونتيجة لذلك، باتت العلاقات الدولية القارية هدفًا مثيرًا للاهتمام بشكل متزايد لكل من طلاب وعلماء العلاقات الدولية النورديين. يشارك المزيد من الطلاب من بلدان الشمال الأوروبي في برنامج *ERASMUS* لتبادل الطلاب، وبذلك يتعرفون على الدراسة الأكاديمية للعلاقات الدولية في بلدان الاتحاد الأوروبي (*Nygren* 1996). ويقابل هذا المخطط لتبادل الطلاب التبادل الفكري بين العلماء النورديين وزملائهم من أجزاء أخرى من أوروبا، وسلسلة من المجلدات الهامة الثنائية التحرير من قبل الإسكندنافيين[2]، المتجهة نحو التعاون البحثي على مستوى عموم أوروبا. وبفضل استراتيجيته الخاصة للتعاون البحثي الإقليمي، تطور المجتمع النوردي لعلماء العلاقات الدولية من مجموعة من الأطراف الأكاديمية المجزأة داخليا إلى "شبكة نوردية"لناجحة بشكل فريد من التعاون البحثي متعدد المستويات[3].

يمكن القول إن عادة العمل بالشبكات وتقليد الكتابة باللغة الإنجليزية، والتي يمكن إرجاعها إلى السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، كانت هذه هي الظروف الضرورية لتطور العلاقات الدولية النوردية من مجموعة متعددة من المجتمعات الأكاديمية المغلقة إلى مجتمع أكاديمي منفتح ومتكامل[4].

[1] See : (Mouritzen 1995; Patomäki 2000).

[2] See: (Allan and Goldmann 1992; Carlsnaes and Smith 1994; Clark and Neumann 1996; Neumann and Wæver 1997; Jørgensen 1997a; Christiansen et al. 1999, 2nd edn. 2001; Mozaffari 2002).
Jörg Friedrichs, op.cit. p.71.

[3] Ibid. p.71.

[4] Ibid. p.72.

ثانيا : مضمون الإنتاج العلمي *The substance of scholarly production*

يبدأ هذا المطلب بمناقشة حول التعديلية العلمية المعتدلة *moderate scientific revisionism*، ثم يتعرض إلى ثورة علمية أكثر راديكالية، ليتناول في الأخير مدرسة كوبنهاجن للدراسات الأمنية، التي تعتبر المثال الأبرز على ما بعد الوضعية النوردية، والتي أصبحت المدرسة الرائدة في العلاقات الدولية الإسكندنافية في القارة[1].

د. التعديلية العلمية *Scientific revisionism*:

غالباً ما يسعى العلماء النورديين إلى توسيع حدود العلم من خلال توجيه نقد ودي *friendly critique* لمقاربات زملائهم الأميركيين، وتصحيح بعض من التحيزات وضق الرؤية التي تمتاز بها وثغراتها أو نقاط قصورها. مثال نموذجي لهذا النوع المعتدل من التعديلية العلمية هو عمل "هانز موريتزين" *Hans Mouritzen* من الدنمارك: توضح الأنظمة النوردية بشكل رائع حقيقة أن الدول الصغيرة ومتوسطة الحجم تهتم أكثر ببيئتها الإستراتيجية *strategic environment* أكثر من اهتمامها بالنظام الدولي ككل. إذا كان هذا صحيحًا، فإن الافتراض "الوالتزي" *Waltzian* الخاص بالوحدات التي يقيّدها النظام بشكل مباشر، غير كافٍ لمراعاة سلوك الدول الصغيرة والقوى المتوسطة الحجم[2]. وبقدر ما يكون سلوك الدولة أقل تحديدًا بتوازن القوى في النظام الدولي، وأكثر تحديدا، في المقابل، من التهديدات والحوافز في البيئة الإستراتيجية، فإنه ينبغي تصحيح الواقعية البنيوية *structural realism*. إن الإعتراف بأن الدول تقع في بيئة استراتيجية بارزة يؤدي إلى الاعتراف بالتقسيم بين النمط العملي للنظام الدولي والسلوك الملاحظ لوحداته[3]. بعبارة أخرى، إذا كانت الدول غير متحركة مكانيًا

[1] Ibid. pp.73, 74.
[2] (cf. Waltz 1979)
[3] (Mouritzen 1997b ؛cf. Walt 1987)

spatially immobile وأن القوة تضعف مع المسافة، فإن السلوك الخارجي للدول يعتمد بشكل كبير على الإحتمالات الطارئة لموقعها الجغرافي في النظام الدولي[1].

هذه رؤى بسيطة إلى حد ما. ولكن على الرغم من نطاقها المحدود، فقد ألهمت برنامج بحثي نظري، الذي يجمع بين نظرية السياسات التكيفية *theory of adaptive politics* والمعرفة التاريخية *historical knowledge* ومجال الخبرة *area expertise*، وبالتالي تصحيح المكاسب المهمة للواقعية البنيوية[2]. وفي حالات أخرى، على النقيض من ذلك، فإن النقد الودي للاتجاه السائد *mainstream* لم يجلب أي جديد، وهذا أمر يمكن ملاحظته، على سبيل المثال، عندما يقدم المؤلفون النورديين الديمقراطية كمتغير مستقل[3]، أو عند تقييمهم لمنطق النزعة الدولية أو سياسة التعاون بين الدول *internationalism* والتدويل *internationalization* كعامل في السياسة العالمية[4].

من ناحية أخرى، يمكن للتعديلية العلمية المعتدلة أن تكون ذات أهمية قصوى في سياق المناقشات النظرية المتواصلة. على سبيل المثا ، فإن مناقشة التنمية غير المتساوية والأشكال المختلفة للدولة هي ذات أهمية نظرية هائلة في سياق كل من النقاش حول العولمة والمناقشة حول ما إذا كانت الدول مثل الوحدات وإلى أي مدى[5]. وبطريقة مشابهة، من المهم دراسة تأثير القومية *nationalism* والإقليمية *regionalism* على السياسة الدولية[6].

ربما يكون من العدل أن نقول إن التيار السائد التقليدي لعلماء العلاقات ادولية الاسكندنافيين ملتزم بتصحيح بعض الثغرات المختارة من الواقعية الهيكلية/البنيوية والمؤسسية الليبرالية *liberal institutionalism*، دون أن تتحدى بالتالي المبادئ الأساسية للعلم الوضعي.

[1] (Mouritzen 1998a) quoted from : Jörg Friedrichs, op.cit. pp.74, 75.
[2] (Mouritzen 1995, 1997a, 1998b; Mouritzen et al. 1996) quoted from : Jörg Friedrichs, op.cit. p.75.
[3] (Goldmann 1986 ؛ Sørensen 1993)
[4] (Goldmann 1994, 1997, 2001, 2002) quoted from : Jörg Friedrichs, op.cit. p.75.
[5] (Holm and Sørensen 1995; Holm 2001; Sørensen 2001)
[6] (Hettne et al. 1998, 2000) quoted from : Jörg Friedrichs, op.cit. p.75.

وعلى النقيض من هذه النسخة المعتدلة من الإصلاح العلمي، فإن المؤلفين النورديين شرعوا في مساعي أكثر راديكالية. أظهرت الممارسة الأكاديمية أن النقد الودي لا يتوقف بالضرورة عند الحدود الوقائعية *factual boundaries* للعلم الوضعي؛ على سبيل المثال، حاول مجموعة من المؤلفين السويديين من جامعة لوند *University of Lund* لسنوات عديدة تقديم مدخلات نظرية ومنهجية تتجاوز بوضوح مبادئ العلم الوضعي. وتحت إشراف "كريستر جونسون"*Christer Jönsson*، قاموا بتطبيق المقاربات المعرفية *cognitive approaches* ونظرية الدور *role theory* على تحليل السياسة الخارجية ودراسة الأنظمة[1]؛ اقترحوا إدخال نظرية المنظمة *organization theory* وتحليل الشبكات *network analysis* في دراسة التنظيم والتعاون الدوليين[2]؛ حاولوا إدخال التحليل التاريخي والرمزي والمعرفي للاتصالات والتأشير *signalling* كمكمل لنظرية المساومة التقليدية *conventional bargaining*[3]. على الرغم من أن هذه المقترحات تتعدى بوضوح النطاق الأنطولوجي للعلم الوضعي، إلا أن المؤلفين يتفادون بعناية حدوث تمزق نهائي مع مصطلحات والممارسة التقليدية للبحث العلمي[4].

وبشكل عام، فإن المساهمات التي نوقشت تحت عنوان التعديلية العلمية تحاول توسيع حدود العلم دون محاولة توجيه ضربة قاضية إلى التيار الرئيسي. من الواضح تماما أن مؤلفين مختلفين قد اتبعوا هذه الاستراتيجية بطريقة أكثر أو أقل راديكالية، وأكثر أو أقل تماسكا، وبطريقة أكثر أو أقل ابتكارا. على أية حال، فإن التعديلية العلمية *scientific revisionism* تشكل نوعًا أساسيًا من البحث العلمي النوردي في العلاقات الدولية، ولا شك في أن هذا أدى إلى مجموعة متنوعة من المساهمات القيمة للغاية[5].

[1] (Jönsson 1982, 1993b; Westerlund 1987) quoted from : Jörg Friedrichs, op.cit. p.75.
[2] (Jönsson 1986, 1993c; cf. 1987) quoted from : Jörg Friedrichs, op.cit. p.75.
[3] (Jönsson 1990, 1991, 2000; Aggestam and Jönsson 1997; Jönsson and Tallberg 1998; Jönsson and Aggestam 1999) quoted from : Jörg Friedrichs, op.cit. p.75.
[4] (cf. also Midgaard 1980; Stern and Sundelius 1997; Underdal 1998) quoted from : Jörg Friedrichs, op.cit. p.76.
[5] Jörg Friedrichs, op.cit. p.76.

هـ. الثورة العلمية ***Scientific revolutionism*** :

لم تعد السلوكية هي التيار السائد في العلوم السياسية النوردية[1]. يختلف الأمر بشكل مختلف عن الولايات المتحدة، فالاختيار العقلاني هو الأحسن من بين عدة مقاربات في العلوم السياسية النوردية، بعبارة أخرى: إن البحث العلمي النوردي في العلاقات الدولية اليوم هو بالتأكيد ليس بديلاً *proxy* لما هو – أو لما اعتاد أن يكون – التيار الرئيسي الأمريكي. العلماء النورديين مندمجين جيدا في المناقشات النظرية والمنهجية الحالية التي تجري في أجزاء أخرى من العالم، وخاصة في المملكة المتحدة وأوروبا القارية. كما أن طائفة متزايدة من العلماء النورديين، الشباب في الغالب، يتجاوزون في بحوثهم بصراحة ووضوح كل ما يعتبرونه الاتجاه السائد الوضعي *positivist mainstream* [2].

في غضون ذلك، أنتج المؤلفون النورديين مجموعة مثيرة للإهتمام من الأدبيات ما بعد الوضعية حول مجموعة متنوعة من القضايا. وينتمي العديد من علماء ما بعد الوضعيين النورديين إلى جيل الشباب، ويعرفون أنفسهم على أساس أنهم معارضين لأي شيء يقرب "التيار الرئيسي"*mainstream* . وعلى الرغم من اتفاقهم على معارضة العلم الوضعي، غير أن هؤلاء المؤلفين لا يشكلون مجموعة متجانسة[3].

يمكن وضع المساهمات الفردية لهذه الأدبيات عبر نطاق ينتقل من الانفصال الفكري *intellectual detachment* إلى الالتزام السياسي *political commitment*. في أحد طرفي النطاق، هناك نقد نسبي وتفكيك لمفاهيم تجريدية مثل السيادة والمجتمع الدولي والدولة[4]. كما نجد الدراسات حول العلاقة بين علاقات الذات/الآخر *self–other relations* والنظام الأمني الناشئ في أوروبا ما بعد الحرب الباردة[5]. على الطرف الآخر، قدم بعض المؤلفين

[1] (Jørgensen 2000: 16) quoted from : Jörg Friedrichs, op.cit. p.76.
[2] Jörg Friedrichs, op.cit. pp.76, 77.
[3] Ibid. p.77.
[4] (Bartelson 1995a, 1996, 1998, 2001) quoted from : Jörg Friedrichs, op.cit. p.77.
[5] (Tunander 1995a, 1995b, 1997) quoted from : Jörg Friedrichs, op.cit. p.77.

دعمهم للمشاريع السياسية لتشكيل الهوية *political projects of identity formation*، وبالتحديد إنشاء "نيو هانزا" *New Hansa* حول بحر البلطيق *Baltic Sea*، و "منطقة بارنتس الأوروبية–الأنتاركتيكية" *Barents Euro–Arctic Region* [1].

على مدى سنوات عديدة، كان الانشغال بمفاهيم مثل الهوية والثقافة السمة الأكثر شيوعًا لحركة ما بعد الوضعية النوردية. من بين هذه الأدبيات، هناك سلسلة من المحاولات المثيرة للاهتمام لإعادة النظر في التاريخ من أجل الحصول على رؤى جديدة في العملية السياسية العالمية *world–political process*. وهكذا ، تعامل "إريك رينجمار"[2] *Erik Ringmar* (a1996) مع الوضع الأنطولوجي/الوجودي للدولة كصورة جماعية مدمجة في تركيبة معقدة من الروايات التي يبنيها الناس لفهم العالم. قدم نفس المؤلف (b1996) تعليلاً يستند إلى الهوية لقرار السويد بالانضمام إلى حرب الثلاثين سنة. ووفقاً لتوضيحه، فإن السويديين لم يذهبوا للحرب دفاعاً عن مصلحتهم الوطنية، سواء أكانت حقيقية أم متصورة، وإنما لتأسيس هويتهم الجماعية في المقام الأول. تستحضر هذه الدراسة التاريخية المسلمة النموذجية لما بعد الوضعية، التي تعتبر أن الهويات تسبق منطقيا وجوهريا المصالح[3].

وعلى نفس المنوال، ساهم "إيفير نيومان" *Iver Neumann* في بعض التأملات حول العلاقات الدولية كعلاقات ذاتية / أخرى *self/other relations* [4] . تكمن ضغوط هذه الدراسات في سياسة الهوية الأوروبية على المستوى المحلي والوطني والقاري. في سلسلة من دراسات الحالة التاريخية، حلل "نيومان" بناء "الشرق" *the construction of 'the East'* باعتباره

---

[1] (Joenniemi 1993, 1995, 1997; Wæver 1997c; Tunander 1995a: 115–36; Hønneland 1998; Jukarainen 1999; Neumann 2002; for an ironic response to 'Barents bullshit', see Nilson 1997). quoted from : Jörg Friedrichs, op.cit. p.77.

[2] على الرغم من أن السويدي "إريك رينجمار" يعمل وينشر في بريطانيا العظمى وليس في الدول الاسكندنافية، إلا أنه قد تم ذكره هنا بسبب جذوره النوردية وتأثير أعماله على دراسات الهوية النوردية Nordic identity studies.

[3] (cf. Neumann 1997b)
For an article about identity-defining practices in the speeches reported by Thucydides, see Jansson 1997.
quoted from : Jörg Friedrichs, op.cit. pp.77, 78.

[4] (Neumann 1996a, 1996b, 1999; cf. Eriksen 1992, 1993, 1995; Harle 2000)

الجزء المؤسس الآخر لأوروبا. تشمل دراسات الحالة هذه، ضمن أشياء أخرى كثيرة، الاستبعاد المستمر للإمبراطورية العثمانية من المجتمع الأوروبي للدول *European society of states* والتمييز العلماني ضد روسيا على أنها "متخلف" و "بربرية"[1].

من المثير للاهتمام أن نلاحظ أن الموجة العاتية من دراسات الهوية *identity studies*، التي اجتاحت المنطقة النوردية في أوائل ومنتصف التسعينيات، قد تراجعت خلال السنوات الأخيرة. ومع ذلك، قد يرتبط تراجع دراسات الهوية بحقيقة أن قانون "هايزنبرغ" *Heisenberg's law* ينطبق أيضًا على العلاقات الذاتية / الأخرى. طالما أنك لا تركز على الهوية الاجتماعية *social identity* فأنت تعرف أنها موجودة، ولكن بمجرد التركيز عليها ومحاولة تدقيقها باستخدام أدوات المراقبة الخاصة بك، فإنها تختفي. ونتيجة لذلك، فإن جزءًا من الجيل الجديد لعلماء العلاقات الدولية النورديين يبتعدون عن السعي الصعب المنال من أجل الهوية الاجتماعية. والطريق المحتمل الآخر للخروج من فخ الهوية هو دراسة الأثر السببي للأفكار *the causal impact of ideas*، على سبيل المثال من خلال تطبيق نظرية الصورة *image theory* على تحليل السياسة الخارجية[2].

على أي حال، لم يقتصر فرع ما بعد الوضعية للبحث العلمي النوردي للعلاقات الدولية *Nordic IR scholarship* على دراسة الهوية الجماعية. لا سيما في مجال التكامل الأوروبي، هناك فرع موحد آخر للأدبيات ما بعد الوضعية، من طرف مؤلفين نورديين[3]. من ناحية أخرى، يأتي هذا في شكل النقد الميتا-نظري *meta-theoretical* للمقاربات الحالية[4] . من ناحية أخرى، يتم استكمال التفكيك بمحاولات إطلاق أجندة نظرية جديدة للمقاربات

[1] Jörg Friedrichs, op.cit. p.78.

[2] (Elgström 2000a, 2000b) quoted from: Jörg Friedrichs, op.cit. p.78.

[3] بالفعل في 1970s و 1980s اشتهر الباحث النرويجي "مارتن سيتر" Martin Sæter (1971 a، 1971b) لنسخته المعدلة من الوظيفية الجديدة Neo-functionalism .

[4] (Wind 1996, 1997, 2000, 2001; Ojanen 1998) quoted from: Jörg Friedrichs, op.cit. p.78.

الانعكاسية *reflectivist* و/ أو البنيوية للحوكمة الأوروبية[1]. على الرغم من أن هذه المحاولات تتم في الغالب على مستوى عالٍ من التجريد، إلا أن هناك بعض دراسات الحالة الإمبريقية *empirical case studies* التي تستخدم البنيوية الاجتماعية[2].

في حين أن الموجة المدجزرية للدراسات ما بعد الوضعية حول الهوية الاجتماعية تنحسر، فإن المقاربة البنائية للتكامل الأوروبي تتزايد شهرتها بشكل كبير *increasingly in vogue*.[3]

و. الدراسات الأمنية البنائية ***Constructivist security studies*** :

إن أول تمييز إبستمولوجي مركزي في الدراسات الأمنية، هو الفرق بين مفهوم الأمن الموضوعي *Objective* والذاتي *Subjective* والإستطرادي *Discursive*، ولقد ورد التعريف الموضوعي والذاتي للأمن في أحد أولى الأعمال الكلاسيكية للدراسات الأمنية، حيث جادل "والفرز" *Wolfers* أن الأمن من الناحية الموضوعية يقيس غياب التهديدات عن القيم المكتسبة، أما من الناحية الذاتية فهو يعني غياب الخوف من أن يتم الإعتداء على هذه القيم، وأضاف أنه من غير الممكن قياس الأمن بموضوعية، طالما لعبت العوامل الذاتية دورا لا مفر منه في صنع القرار السياسي[4].

يقوم المفهوم الموضوعي للأمن، بتحديد هذا الأخير من الناحية المادية، فاحتمال أن تشكل الدول تهديدا أو أن تكون قادرة على ردع الأعداء يستند على قدراتها المادية، أما المفهوم الذاتي للأمن، فهو يؤكد على أهمية التاريخ والأعراف والخوف وسوء الفهم والسياقات

---

[1] (Jørgensen 1997a, 1997b; Ekengren 1998, 2002; Christiansen et al. 1999) quoted from: Jörg Friedrichs, op.cit. p.78.

[2] (Marcussen 1999a, 1999b, 2000). quoted from: Jörg Friedrichs, op.cit. p.78.

[3] Jörg Friedrichs, op.cit. p.79.

[4] Arnold Wolfers, ‘‘National Security As an Ambiguous Symbol’’, In. Barry Buzan and Lene Hansen (Eds), International Security :The Cold War And Nuclear Deterrence, Volume 1, (London : Sage Library of International Relations, 2007). [Source :Political Science Quarterly, Vol.LXVII, N°4, (1952) : pp.481-502], p. 17.

العلائقية التي تصاغ التهديدات ضمنها (الأصدقاء، المنافسين، المحايدين، الأعداء)، وتشير هذه الدراسات إلى أن كلا من العوامل المادية والفكرية، تلعب دورا في التأثير على المصادر العسكرية التي تملكها الدولة، فما سمي بالمأزق الأمني على سبيل المثال، يحدث نتيجة سوء فهم الدول لنوايا بعضها البعض، فمسعى كل دولة في تأمين دفاعها يعتبر تهديدا بالنسبة للأخرى، ما يقودنا إلى القول أن الأمن الذاتي يرتبط بالأمن الموضوعي، وبعبارة أخرى أنه لا يمكن للمقاربات الذاتية الإستغناء عن التعريف الموضوعي للأمن[1].

في المقابل، تذهب المقاربات الإستطرادية للأمن إلى القول أن هذا الأخير لا يمكن تحديده بموضوعية، وفي هذا الإطار فقد افترضت مدرسة كوبنهاغن أن الأمن هو فعل الخطاب *Speech Act*، أي بمجرد إعلان فاعل سياسي ما أن مسألة ما تمثل تهديدا يستدعي استخدام أية وسيلة ضرورية لمنع تطوره، فإن هذا التهديد يصبح موضوعيا، لكن هذا لا يعني أنه يمكن تحويل أي شيء لقضية أمنية، فضمان نجاح فعل الخطاب يتوقف على إقناع الجمهور المستهدف، كما سنفصل فيه لاحقا[2].

جدول رقم01 : يوضح التمييز الإبستمولوجي بين كل من المفهوم الموضوعي والذاتي والإستطرادي للأمن.

المفهوم الموضوعي	المفهوم الذاتي	المفهوم الإستطرادي
. غياب/ وجود التهديدات الملموسة . يعرف الأمن من الناحية المادية	. الشعور بالتعرض للتهديد أو العكس . يؤكد على السياق الإجتماعي والتاريخي والنفسي للخوف وسوء الفهم . يحافظ على مرجعية موضوعية	. لا يمكن تعريف الأمن بموضوعية . الأمن هو فعل الخطاب . يركز على العمليات البيذاتانية التي تصاغ من خلالها التهديدات كمشاكل أمنية على الأجندة السياسية

Source: Barry Buzan and Lene Hansen, The Evolution of International Security Studies, (UK : Cambridge University Press, 2009), p.34.

[1] Barry Buzan and Lene Hansen, The Evolution of International Security Studies, (UK : Cambridge University Press, 2009)., p.33.
[2] Ibid., p.34.

وفي هذا الإطار، سنحاول ربط أهم المقاربات النقدية التي سعت إلى توسيع وتعميق مفهوم الأمن بالنقاشات الإبستمولوجية الخاصة بها، من خلال عرض وجيز لأوجه التشابه والإختلاف مع الإشارة إلى مدى التركيز الجغرافي لكل منها:

1. **الدراسات البنائية *Constructivist Studies*** : وهي تقدم مفاهيم بديلة لعدد من الموضوعات الرئيسية في نظرية الواقعية الجديدة، مثل مفهوم الفوضى وتوازن القوى، ويركز برنامج بحث البنائية على قضايا الهوية والبناء الإجتماعي للسياسة العالمية، وهي تنقسم إلى مجموعتين:

البنائية التقليدية *Conventional Constructivism* : وهي تركز على تحليل سلوك الدولة ليس كفاعل لكن باعتبارها بنية إدارية ومؤسسية، حيث تبحث في كيفية تأثير المعاني البيذاتانية *Intersubjuctive* على مستوى كل من المجتمع المحلي والدولي، في تعريف الوحدات السياسية وتحديد السيادة، وكيف أن ذلك يؤدي إلى تمكين بعض الفواعل السياسية خاصة منها الحكومات.

فقد أكدت الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، بتدخلها العسكري في الفيتنام على هويتها كقوة عظمى بما في ذلك البنية التي تدعم سلوكها هذا، ونتيجة لذلك فقد تم تكريس الفهم البيذاتاني الدولي، الذي يرى أن القوى العظمى هي تلك الدول التي تستخدم القوة العسكرية ضد الآخرين، وباختصار فإن البنائية التقليدية تناقض التحليلات المادية من خلال تسليط الضوء على أهمية العوامل الفكرية، كالثقافة والمعتقدات والأعراف والأفكار والهوية في تحليلها لسلوك الدولة، وهي تجد نشأتها في الولايات المتحدة الأمريكية[1].

البنائية النقدية *Critical Constructivism* : وهي تهتم بالجماعات الأخرى من غير الدول حيث تركز على كيفية تمكين الأعراف الدولية لفواعل معينة غير الحكومية، التي تعمل

[1] Ted Hopf, ''The Promise of Constructivism in International Relations Theory'', In. International Security, Vol.23, N°1, (Summer, 1998), pp.172,173.

على إعادة تحديد قواعد النظام الدولي كتغيير شروط شرعية الدولة، وتشكيل ممارسات الدول على المستويين المحلي والدولي مثل الدور الذي تضطلع به المنظمات الدولية، ويعود أصل البنائية النقدية إلى الولايات المتحدة الأمريكية غير أنها اكتسبت مكانة قوية منذ أواخر التسعينيات في أوربا[1].

2. **الدراسات الأمنية النسوية *Feminist Security Studies*** : التي تضم علماء من تخصصات متعددة المتمرسين في بحث السلام والدراسات الأمنية، لكن أيضا في الأنثروبولوجيا والتاريخ والفلسفة وعلم الإجتماع، حيث يجعل النسويون من الجندر *Gender* (بمعنى البناء الإجتماعي للتمييز بين الأنوثة والذكورة) محور تحليلاتهم، وهم يهتمون –على سبيل المثال لا الحصر– بتأثير السياسات الأمنية على الحياة اليومية لعامة الناس، معارضين فكرة أن الحروب تخاض من أجل حماية الفئات الضعيفة من السكان (مثل الأطفال والنساء)، فالمدنيون هم غالبا المستهدفون (خاصة أثناء الحروب الإثنية) بالتالي، بدل أن تقوم الدول بتوفير الحماية لكل مواطنيها فإنها –وفي كثير من الأحيان– تقوم بتهديدهم، ذلك أن أولويات الأمن العسكري متجذرة في مؤسساتها، كما تبحث الدراسات النسوية في دعم النساء للسياسات الأمنية للدول من خلال الوظائف العسكرية وغير العسكرية، وترى أنهن أكثر تعاونا ومسالمة من الرجال[2].

ونشير في هذا السياق، أن مساهمات النسويين في الدراسات الأمنية متباينة وليس من السهل تحديد موقف مهيمن يمكن تتبع تطوره التاريخي، ولقد نشأت الدراسات الأمنية النسوية في منتصف الثمانينيات في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وتطورت ليصبح لها صيت عالمي.

[1] Richard Price and Christian Reus-Smith, ‘‘Dangerous Liaisons ? Critical International Theory and Constructivism’’, In. Europe Journal of International Relations, Vol.4, N°3, (1998), pp. 286, 287.
[2] Annick T.R. Wibben, ‘‘Feminist Security Studies’’, In. Myriam Dunn Cavelty and Victor Mauer (Eds), The Routledge Handbook of Security Studies, (London : Routledge, 2010), p.85.

3. **دراسات الأمن الإنساني *Human Security Studies*** : بالرغم من الإهتمام والبحوث المتزايدة في مجال الأمن الإنساني، غير أنه لا وجود لإجماع حقيقي على ما يمكن أو ينبغي أن يشكل محور ما أصبح يسمى بـ "دراسات الأمن الإنساني"، بحيث لا يزال النقاش المنهجي والمفاهيمي والتعريفي حول المعنى الحقيقي للأمن الإنساني متواصلا، ويمكن القول أن هناك ثلاثة تصورات متميزة تشكل النقاشات الحالية[1]:

الأول هو ما يمكن تسميته بالتصور القانوني للأمن الإنساني، الذي يتعلق بحقوق الفرد الطبيعية الراسخة في الفرضيات الأساسية الليبرالية، مثل الحق في الحياة والحرية والسعي إلى تحقيق السعادة من جهة، والتزام المجتمع الدولي بحماية وتعزيز هذه الحقوق من جهة أخرى.

أما الثاني فيخص وجهة النظر الإنسانية للأمن الإنساني، كالجهود الدولية الرامية إلى تعميق وتعزيز القانون الدولي لا سيما ما يتعلق بالإبادة الجماعية وجرائم الحرب، ويتجلى هذا التصور في التدخلات الإنسانية الموجهة إلى تحسين الظروف المعيشية الأساسية للاجئين والمشردين من جراء الحروب، أين تستخدم القوة العسكرية بدعوى تفادي الإبادة الجماعية أو التطهير العرقي ولإستعادة كرامة وحقوق الإنسان الأساسية.

ويقف هذين التصورين اللذين يركزان على حقوق الإنسان الأساسية وحرمانها على النقيض مع التصور الثالث، الذي يقترح بناء الأمن الإنساني على نطاق أوسع ليشمل الأضرار الإقتصادية والبيئية والإجتماعية، وغيرها من الأضرار التي قد تصيب سبل معيشة ورفاهية الأفراد، ووفقا لهذا التوجه، فإن حالة الإقتصاد العالمي والقوى المحركة للعولمة، والوضع البيئي بما في ذلك الغلاف الجوي والمحيطات، تشكل مواضيع جديرة بالإهتمام من حيث كيفية تأثيرها على أمن الفرد.

[1] Fen Olser Hampson, ‘‘Human Security’’, In. Paul D. Williams (Ed), Security Studies : An Introduction, (London : Routledge, 2008), pp. 230, 231.

نستنتج أن الإنسان هو الموضوع المرجعي الأساسي في دراسات الأمن الإنساني، التي تسعى إلى دمج أجندات الدراسات الأمنية والدراسات التنموية. وللأمن الإنساني تواجد أكاديمي في الدول الغربية واليابان، وقد تبنته الأمم المتحدة والإتحاد الأوربي والحكومات النرويجية والكندية.

4. **دراسات بحث السلام *Peace Research Studies*** : تتطلع دراسات بحث السلام إلى الحد أو القضاء على الحروب واحتواء أو حل الصراعات العنيفة بالوسائل السلمية، كما تركز على تعريف السلام في حد ذاته الذي تقسمه إلى قسمين: السلام السلبي، والذي يعني غياب الحرب بشكل دائم وعلى نطاق واسع، أما السلام الإيجابي فهو يشمل العنف البنيوي والظلم الإجتماعي وعدم المساواة[1].

وتعطي دراسات بحث السلام الأولوية لتحقيق أمن الفرد، ولقد تمت مأسستها بقوة بادئ الأمر في الدول الإسكندنافية، حيث تم تأسيس "المعهد الدولي لبحث السلام في أوسلو" *International Peace Research Institute Oslo (PRIO)* عام 1959، و"معهد ستوكهولم الدولي لبحث السلام في السويد" *Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI)* الذي تم تأسيسه عام 1964، فضلا عن ألمانيا واليابان وبنسبة أقل في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

5. **الدراسات الأمنية ما بعد الكولونيالية *Post-Colonial Security Studies*** :

وتشير إلى تغلب الطابع الغربي على الدراسات الأمنية، وتؤكد أن دراسة العالم غير الغربي تتطلب إدراج التاريخ الإستعماري في النظريات الأمنية فضلا عن الإهتمام بأشكال الدول في العالم الثالث، ولقد أكد كل من "طارق برقاوي" *Tarak Barkawi* و"مارك لافي" *Mark Laffey* في مقالهما المعنون بـ "لحظة ما بعد الإستعمار في الدراسات الأمنية"، أنه منذ نشأة

[1] Peter Lawler, ''Peace Studies'', In. Paul. D Williams (Ed), Security Studies : An Introduction, (London : Routledge, 2008), pp. 74, 75.

هذه الأخيرة تم تهميش دور الجنوب في العلاقات الأمنية والسياسة العالمية، وأن التطورات الأخيرة برهنت أن الغرب يواجه تهديدا وجوديا من خلال شبكات إجرامية عبر وطنية (تنظيم القاعدة على سبيل المثال) بدلا من الدول كما كان الحال سابقا، بالتالي فإن الدراسات الأمنية التقليدية لم تعد توفر تحليلا مقنعا في ظل التهديدات الأمنية الجديدة، والسبب الرئيسي لهذا النقص، أن الدراسات الأمنية إستمدت فرضياتها الأساسية حول السياسة العالمية من التجارب الأوربية والأمريكية، وقد تم تطوير الدراسات ما بعد الكولونيالية من قبل علماء غربيين وغير غربيين[1].

6. **الدراسات الأمنية ما بعد البنيوية *Post–Structural Security Studies*** : وهي مستوحاة من أعمال مفكرين من علم الإجتماع والسياسة والفلسفة، أمثال "رولاند بارثس" *Roland Barthes* و"جان بودريار" *Jean Baudrillard* و"ميشال فوكو" *Michelle Foucault* الذين يتبنون مفهوم الخطاب بدل الأفكار، بمعنى أنه لا يمكننا التفكير والحديث بموضوعية عن العالم، ذلك أننا نراه من خلال ما يُعرض علينا، وهو ما يمثل جزءا منه فحسب، وفي هذا السياق فإن دور اللغة أساسي لتفسير أي تصور أو تجربة أو معرفة عن هذا العالم[2].

ووفقا لهذا المنطق، أشارت ما بعد البنيوية إلى أن التهديدات التي يواجهها العالم والتي تناولتها الدراسات الإستراتيجية أثناء الحرب الباردة لم تكن موضوعية، ففي حين قام المنظور التقليدي بتعريف مفهوم الأمن من خلال ممارسات دول مستقلة وعقلانية، فإن الدراسات ما بعد البنيوية أظهرت أن الخطابات الأمنية تعرض فهما معينا عن العالم، فالخطاب الأمني الأمريكي عن التهديدات يقسم العالم إلى قسمين (الداخل والخارج)، تحدد النخبة السياسية هويتهما من خلال الممارسات الأمنية، وهو نفس المفهوم الذي يعرِّف الأمن كفعل الخطاب

[1] Tarak Barkawi and Mark Laffey, ''The Postcolonial Moment in Security Studies'', In. Review of International Studies, Vol.32, N°1, (2006), pp. 329, 330.
[2] Columba Peoples and Nick Vaughan-Williams, Critical Security Studies : An Introduction, (London : Routledge, 2010), p. 63.

أين يعرض فاعل ما قضية ما كتهديد وجودي، يبرر اتخاذ إجراءات إستثنائية للقضاء عليه[1] – كما سنفصل فيه لاحقا– هذا ولقد شهدت هذه الدراسات نشأتها في شمال أمريكا منذ الثمانينيات، غير أنها إزدادت قوة في أوربا منذ بداية التسعينيات.

جدول رقم 02: يلخص علاقة أهم المقاربات النقدية بالنقاشات الخاصة بها.

المقاربات النقدية	الموضوع المرجعي	التهديدات الداخلية/الخارجية	القطاعات	الإبستمولوجيا
البنائية التقليدية	الدولة	التهديدات الخارجية	القطاع العسكري	الوضعية
البنائية النقدية	الجماعات	الأولوية للتهديدات الخارجية	القطاع العسكري	المفهوم السردي والسوسيولوجي
الدراسات الأمنية النسوية	الفرد، النساء	كليهما	جميعها	ما بعد البنيوية
دراسات الأمن الإنساني	الفرد	الأولوية للتهديدات الداخلية	جميعها	إمبريقية وبنائية
دراسات بحث السلام	الدولة، المجتمعات، الأفراد	كليهما	جميعها	الوضعية
الدراسات الأمنية ما بعد الكولونيالية	الدول والجماعات	كليهما	جميعها	النظرية النقدية، التاريخ وعلم الإجتماع
الدراسات الأمنية ما بعد البنيوية	الفرد	كليهما (ترسيم الحدود)	جميعها	المفهوم الإستطرادي

Source: Barry Buzan and Lene Hansen, The Evolution of International Security Studies, (UK : Cambridge University Press, 2009), p.38.

[1] Claudia Aradau and Rens Van Munster, ''Post-Structuralism, Continental Philosophy and the Remaking of Security Studies'', In. Myriam Dunn Cavelty and Victor Mauer (Eds), The Routledge Handbook of Security Studies, (London : Routledge, 2010), p.74.

1- مدرسة كوبنهاغن ومفهوم "باري بوزان" للأمن:

أشرنا في العنصر السابق إلى أهم المقاربات التي برزت لتوسيع وتعميق مفهوم الأمن، وفي نفس هذا السياق، يرى "أولي وايفر" *Ole Waever* أن مركز الإبداعات النظرية في حقل الدراسات الأمنية قد انتقل من الولايات المتحدة الأمريكية إلى أوربا ليقترن بأماكن مثل أبريستويث[1] *Aberystwyth* وباريس *Paris* وكوبنهاغن *Copenhagen*، أين برز عدد من النظريات وبرامج البحث غالبا ما تطلق عليها تسمية "المدارس" والتي تحدَّت على نطاق واسع الفرضيات الواقعية التقليدية، وهي تندرج تحت ما يسمى "بالدراسات الأمنية النقدية" *Critical Security Studies*.[2]

حاولت هذه الأخيرة جمع المقاربات النقدية الموجودة في الحقل، بغرض مناقشة القضايا الأمنية وفق خلفية فكرية تختلف عن الدراسات الأمنية التقليدية، ولأننا سنعتمد في دراستنا هذه على مفاهيم أحد أهم هذه المدارس، ألا وهي مدرسة كوبنهاغن، فقد ارتأينا أن نعرض بإيجاز مساهماتها المبدعة في توسيع وتعميق مفهوم الأمن، من خلال التركيز على أعمال "باري بوزان" *Barry Buzan* مؤسس المدرسة وأحد أهم أقطابها.

تُحيل تسمية "مدرسة كوبنهاغن" إلى الأجندة البحثية لمجموعة من الباحثين الأكاديميين في "معهد كوبنهاغن لأبحاث السلام" في الدانمارك، الذي تم إنشاؤه عام 1985، وكان أول من أطلق عليها هذه التسمية هو "بيل ماك سويني" *Bill McSweeney* عام 1996، في إشارة منه إلى الإسهامات النظرية لكل من "بوزان" و "وايفر" وآخرون ممن شاركهما برنامج البحث، فمنذ صدور الطبعة الأولى من كتاب "الناس، الدول والخوف: مشكلة الأمن القومي في العلاقات الدولية" عام 1983، أصبح عمل "بوزان" مرجعا لا غنى عنه لدارسي الأمن، ولقد حفزت الطبعة الثانية المنقحة من نفس المؤلف الصادرة عام 1991، مجموعة من الباحثين إلى مواصلة التعمق في استكشاف المشكلة الأمنية إلى جانب

---

[1] بلدة صغيرة تقع على الساحل الغربي من ويلز *Wales* التي تمثل أحد الأمم الأربعة المكونة للمملكة المتحدة.

[2] Ole Waever, ''Aberystwyth, Paris, Copenhagen : New Schools in Security Theory and Their Origins Between Core and Periphery'', unpublished paper, Presented at the 45th annual meeting of the International Studies Association, Montreal, March 17-20, 2004, pp. 1, 2.

"بوزان"، الأمر الذي أثمر عدة منشورات حول موضوع الأمن مترابطة فيما بينها بما يكفي، لتبرير التسمية الجماعية لهذه الأعمال "بمدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية"[1].

ولقد اتخذت مراجعة الدراسات الأمنية التي أعلن عنها "بوزان" منذ عام 1983، منعطفا جديدا مع الإصدارات اللاحقة لمدرسة كوبنهاغن والتي وفرت ثلاث أدوات تحليلية لتسهيل دراسة مفهوم الأمن، فقد قام "بوزان" بتأسيس أداتين تمثلت في فكرة توسيع قطاعات الأمن والتي جعلها تشمل خمسة قطاعات، فضلا عن نظرية مركّب الأمن الإقليمي، أما نظرية الأمننة وهي أهم أداة تحليلية تتميز بها مدرسة كوبنهاغن، فهي لمؤسسها "وايفر"، التي طورها لاحقا رفقة "بوزان".

يمكن القول أن تحليل "بوزان" هو مزيج من الواقعية الجديدة بصفة عامة والبنائية بصفة خاصة، فهو يتقبل مسلّمة الواقعيين الجدد التي تفيد أن النظام السياسي هو نظام فوضوي (غياب التراتبية)، وأن هذا السياق يفرض علينا إعتبار الدولة الموضوع المرجعي[2] الرئيسي للأمن، وهو ما يجعله وفيا لنموذج مركزية الدولة، غير أنه يرى في المقابل أن تفسير الأمن على أنه محض صراع للقوة، هو تفسير محدود قد يعيق صناع السياسة أو الباحثين في العلاقات الدولية في التوصل إلى فهم شامل للقضية الأمنية.

وفي هذا الإطار، أشار "بوزان" أنه قد تم تأسيس الأمن بمفهوم ضيق جدا، واقترح في كتابه "الناس، الدول والخوف" عام 1983 توسيع المفهوم عموديا عندما تحدث عن تقسيم الأمن إلى ثلاث مستويات: الفرد، الدولة، والنظام الدولي، وأفقيا نحو القطاعات الإقتصادية والسياسية والمجتمعية والبيئية فضلا عن العسكرية، وذلك كما ورد في مقاله "النماذج الجديدة للأمن الدولي في القرن الحادي والعشرين" الصادر عام 1991، ولا يمكن لهذه المفاهيم أن تعالج قضايا الأمن بشكل منفصل، ذلك لأنها مرتبطة ببعضها البعض إرتباطا وثيقا ومعقدا،

[1] Bill McSweeney, ‘‘Identity and Security : Buzan and the Copenhagen School’’, In. Review of International Studies, Vol.22, N°1, (1996) : p. 81.

[2] هو الشيء الذي يُنظر إليه على أنه مهدد في وجوده والذي له الحق المشروع في البقاء، حيث تتصور مدرسة كوبنهاغن الأمن كممارسة ذاتية المرجع، وتختلف المواضيع المرجعية من قطاع لآخر حسب إختلاف التهديدات.

مشكِّلة شبكة من المعلومات التي ينبغي على المحلل الأمني أو الباحث في العلاقات الدولية، فكّ عقدها لمعرفة كيفية تأثير كل مفهوم على الآخر[1].

فمن خلال دراسته لما أسماه بمشكلة الأمن القومي، خلص "بوزان" بالقول أنه من غير الممكن فهم هذه الأخيرة دون العودة إلى جميع العوامل في المستويات التحليلية الثلاث، ورغم أن ظاهرة الأمن القومي تكمن في المستوى الثاني، غير أن علاقة هذا الأخير بكل من المستوى الأول والثالث جدّ قوية ولا يمكن تجاهلها، فمفهوم الأمن يربط الأفراد والدول والنظام الدولي برباط وثيق يستلزم معالجة الموضوع من خلال منظور شامل[2].

وأشار "بوزان" في نفس السياق، أن أمن الفرد يعتمد على الدولة غير أنه غالبا ما يكون مهددا من قبلها بطرق عديدة، أو نتيجة للتطورات في النظام الدولي، كما يمكن أن يشكل الأفراد من جهتهم تهديدا للدولة، قد تصل درجة خطورته إلى تهديد وجودها ككيان معنوي، وعلى هذا النحو فإن للأفراد دور في عملية صنع السياسة الأمنية.

أما فيما يخص المستوى الثاني والثالث (الدولة والنظام الدولي)، فيرى "بوزان" أنهما يشكلان طرفي نقيض من ظاهرة سياسية واحدة، ذلك أن بنية وطبيعة الوحدات السياسية توفر مدخلات رئيسية لتحديد بنية وطبيعة النظام الدولي، فسيادة الدولة في المستوى الثاني تقوم بتحديد الحالة العامة للفوضى في المستوى الثالث[3].

من ناحية أخرى، ولتنويع الأجندة الأمنية، عالج "بوزان" مفهوم الأمن في خمسة قطاعات مختلفة، لكل منها موضوع مرجعي وطريقة ترتيب معينة للأولويات غير أنها مرتبطة بشبكة قوية من العلاقات، وهو لم يحصر نطاق التحليل في أحد هذه القطاعات سوى لجعل مفهوم الأمن أكثر قابلية للتفسير من خلال تقليل عدد المتغيرات التي ينبغي تناولها بالدراسة،

---

[1] Marianne Stone, ‘‘Security According to Buzan : A Comprehensive Security Analysis’’, Security Discussion Papers Series1, Columbia University School of International and Public Affairs, New York, (Spring, 2009), p. 3.

[2] Barry Buzan, People, States and Fear :The National Security Problem in International Relations, (Great Britain : Wheatsheaf Books LTD, 1983), pp. 245.

[3] Ibid., p. 246.

بالتالي فإن هذا التحليل يبدأ بالتجزئة بغرض تحقيق بساطة ووضوح الفهم، بيد أنه من الضروري ربط مخرجات كل قطاع ببعضها البعض[1]، وهي تتمثل –باختصار– في التالي[2]:

- القطاع العسكري ويهتم بالقدرات الدفاعية والهجومية للدول وتصورها لنوايا بعضها البعض.
- القطاع السياسي ويركز على السيادة والإستقرار التنظيمي للدول وأنظمة الحكم والأيديولوجيات التي تشرعنها.
- القطاع الإقتصادي ويتمحور حول أهمية الوصول إلى الموارد اللازمة للحفاظ على مستويات مقبولة من رفاهية وقوة الدولة.
- القطاع المجتمعي ويهتم باستمرارية وتطور الأنماط التقليدية للغة والثقافة والهوية الدينية والقومية والعادات.
- القطاع البيئي ويعني بالحفاظ على المحيط الحيوي المحلي والأرضي كنظام أساسي يعتمد عليه بقاء البشرية.

من جهة أخرى، تعتبر نظرية مركّب الأمن الإقليمي *Regional Security Complex Theory* من المساهمات المهمة لـ"باري بوزان" في حقل الدراسات الأمنية، ولقد برز إهتمامه بهذا البعد الأمني من افتراضه أنه مع انهيار الثنائية القطبية وزوال التنافس الأيديولوجي بين القوتين العظمتين، أصبحت الدول تتفادى الإلتزامات السياسية الدولية في حالة عدم تأثر مصالحها بصفة مباشرة وقوية من جراء ذلك، الأمر الذي نتج عنه ضعف القيادة على المستوى الدولي وزيادة الإهتمام بالقضايا الأمنية على المستوى الإقليمي[3].

وفي هذا الإطار، طرح "بوزان" نظرية مركّب الأمن الإقليمي، مفادها أن معظم التهديدات تنتقل بسهولة أكبر إذا ما كانت المسافات قصيرة، بالتالي فإن نموذج الإعتماد الأمني المتبادل يكمن غالبا بين الدول المتقاربة إقليميا، وهو ما أسماه "بوزان" بالمركّبات

[1] Barry Buzan, Ole Waever and Jaap De Wilde, Security : A New Framework for Analysis, (USA : Lynne Rienner Publishers, inc, 1998), p.8.
[2] Paul D. Williams, ‘‘Security Studies : An Introduction’’, In. Paul D. Williams (Ed), Security Studies : An Introduction, (London : Routledge, 2008) :, p.4.
[3] Barry Buzan, Ole Waever and Jaap De Wilde, Security : A New Framework for Analysis, (USA : Lynne Rienner Publishers, inc, 1998), p. 9.

الإقليمية، وأن درجة هذا الإعتماد الأمني المتبادل تكون أكثر قوة وكثافة بين الفواعل داخل المجمّع الواحد، مما هو عليه الحال بين الأطراف الفاعلة داخل المجمّع وتلك خارجه[1].

ولقد حصر "بوزان" هذه المركّبات الإقليمية جغرافيا، بالتركيز على التفاعلات والديناميات الأمنية في: أوربا والأمريكيتين وآسيا والشرق الأوسط وإفريقيا، ويمكن النظر إليها باعتبارها مجموعة من المعضلات الأمنية التي تتركز في منطقة جغرافية معينة، أين تكون التهديدات الأساسية التي تواجهها الدول مترابطة فيما بينها، بحيث يصعب على الدولة الواحدة فصل أمنها القومي عن الأمن القومي للدولة الأخرى.

غير أن هذه المفاهيم تثير النقاش حول ما إذا ينبغي التركيز على الأمن الإقليمي للدولة أم أمنها الدولي، ما يقودنا إلى حقيقة أن الأمن المطلق غاية لن تدرك، وهو ما أشار إليه "بوزان" بالقول أنه عندما يتعلق الأمر بالسياسة الأمنية الناجحة فإننا نكون أمام مأزق أبدي، خاصة بعد المنعطف الذي شهده عالم ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، بحيث ليس من المستغرب أن نجد أنفسنا ضمن سياسات أمنية، غاياتها أو تداعياتها قد لا تبرر الوسائل[2].

بالتالي، عرض "باري بوزان" أساسا متينا من الأدوات التحليلية التي تفيد صناع السياسة والباحثين في معالجتهم للقضايا الأمنية والتعقيدات المختلفة التي تؤثر عليها، ولقد تعزز برنامج البحث داخل مدرسة كوبنهاغن بموضوع صنع الكثير من الجدل في الأوساط الأكاديمية، ويتعلق الأمر بنظرية الأمننة *Securitisation Theory* لمؤسسها "أولي وايفر" *Ole Waever* والتي تشير إلى البناء الإستطرادي للتهديد، فالأمننة هي العملية التي يصرح من خلالها فاعل ما أنه ثمة تهديد وجودي[3] يتعرض لموضوع مرجعي ما، فإذا ما تقبّل الجمهور[4]

---

[1] Barry Buzan and Ole Waever, Regions and Powers : The Structure of International Security, (New York : Cambridge University Press, 2003), p.4.

[2] Marianne Stone, ‘‘Security According to Buzan : A Comprehensive Security Analysis’’, Security Disscussion Papers Series1, Columbia University School of International and Public Affairs, New York, (Spring, 2009)., p.10.

[3] وفقا لمدرسة كوبنهاغن يتبع الجانب الوجودي للتهديد منطق "إذا لم نتحرك الآن فإن الأوان سيفوت في المستقبل".

[4] أولئك الذين يحاول الفاعل المؤمن إقناعهم بقبول الإجراءات الإستثنائية نظرا للطبيعة الأمنية الخاصة لقضية ما.

Audience المستهدف الأمر فإن ذلك سيتيح للفاعل المؤمّن[1] *Securitizing Actor* وقف العمل وفق السياسة العادية واتباع إجراءات إستثنائية إستجابة لتلك الأزمة المفترضة[2]، وهو ما سنتطرق إليه بشيء من التفصيل في المبحث التالي.

2- نظرية الأمننة ومفهوم الأمن كممارسة خطابية

تعد نظرية الأمننة أحد أهم النظريات التي برزت في حقل الدراسات الأمنية المعاصرة والأكثرها ابتكارا وجدلا في الوقت ذاته، والتي قام "أولي وايفر" *Ole Waever* بتأسيسها عام 1995 من خلال مقاله المعنون بـ"الأمننة ونزع الأمننة" *Securitisation and Desecuritisation*، ولقد شاركه في تطويرها "باري بوزان" *Barry Buzan* لتصبح هذه النظرية ميزة خاصة بمدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية.

يعتبر "وايفر" أن المشكلة الأساسية في الدعوة إلى توسيع الأجندة الأمنية وذلك بالإنتقال من التركيز الصارم على أمن الدولة إلى أمن الأفراد، يتمثل في معرفة "متى نتوقف"، فأمن الأفراد قد يتأثر بعدة طرق ومن جوانب مختلفة، وعلى هذا المنوال فإن أي شيء قد يصبح قضية أمنية وهو ما يخشاه التقليديون، بالتالي كيف نستطيع الإقتراب من صفات واضحة لهذه الأخيرة، بطريقة تميزها عن المشاكل الأخرى التي تحيط بالفرد[3].

إقترح "وايفر" الإبقاء على بعض الصفات التي تميز المشاكل الأمنية المتعلقة بأمن الدولة كما عالجها التقليديون، محاولا تطبيقها على أمن المجتمع من خلال مقاربة بنائية، ليبين كيف أنها تأخذ على المستوى الجماعي، أشكالا جديدة في ظل ظروف جديدة، ولقد هدف من وراء ذلك تحديد حقل للتفاعل الإجتماعي، مع مجموعة محددة من الإجراءات والقوانين التي تقرّها مجموعة معينة من الفواعل على أنها تمثل المجال الأمني، ورأى "وايفر" أن

---

[1] هو الذي يدّعي أن موضوعا مرجعيا مهدَّد في وجوده من خلال الفعل الخطابي الأمني، سواء كان حكومة أو برلمانا أو أي سلطة سياسية أخرى، وحتى قادة الرأي وكبار البيروقراطيين، طالما لهم القدرة على ممارسة هذا الفعل.

[2] Matt McDonald, ''Constructivism'', In. Paul D. Williams (Ed), Security Studies : An Introduction, (London : Routledge, 2008), p.69.

[3] Ole Waever, ''Securitisation and Desecuritisation'', In. Barry Buzan and Lene Hansen (Eds), International Security : Widening Security, volume 3, (London : Sage Library of International Relations, 2007), p.67. [Source : Ronny Lipschutz (Ed), On Security, (New York : Columbia University Press), 1995 : pp.46-86].

هذه الصفات التي تميز التحليل التقليدي للأمن تتمثل في: "حالة الإستعجال"، أين تطالب سلطة الدولة بحق الإستخدام المشروع لوسائل غير عادية (إستثنائية) من جهة، في سبيل مواجهة "تهديد" يتعرض لسيادة الدولة من جهة أخرى[1].

أراد "وايفر"من خلال ذلك، الإجابة عن سؤال بسيط مفاده: ما الذي يجعل شيئا ما مشكلة أمنية؟ واقترح أن المشاكل الأمنية من الناحية النظرية، هي تطورات تهدد سيادة أو إستقلال الدولة بطريقة سريعة ومثيرة، تستدعي بذل أقصى حد ممكن من الجهود وحشد كل ما أمكن من الوسائل أما من الناحية العملية، فإن اعتبار بعض التطورات على أنها تشكّل مشكلة أمنية، يتيح لأصحاب السلطة أمننة قضية ما لأجل التحكم فيها، وبحكم ذلك يصبح شيء ما مشكلة أمنية عندما تعلن النخب السياسية أنه كذلك، بالتالي يمكن النظر إلى الأمن على أنه فعل الخطاب *Speech Act* فهو لا يشير إلى شيء ملموس في الواقع، فالكلام في حدّ ذاته هو الفعل[2].

ولقد أشار "وايفر" بأنه لا يمكن اعتبار الأمن كشيء أو حالة سابقة في وجودها عن الخطاب، فهو ممارسة ذاتية المرجعية، بمعنى أن شرط وجوده قد أُسِّس بفعل الخطاب ذاته، وليس بتهديد مفروض مهما كان نوعه، وبهذا المعنى فقد ذهب "بوزان" إلى القول أن المعاني ترتبط سببيا بالطريقة التي استخدمت بها اللغة، فالمعنى لا يرتبط بكيفية تفكير وإدراك الناس له، بل في كيفية استخدامه بشكل من الأشكال دون غيره.

من خلال ما تقدم، نستنتج أن فكرة الأمننة تشير إلى البناء الإستطرادي للتهديد، وأن إفتراضها الرئيسي يكمن في اعتبارها الأمن كفعل الخطاب، فبمجرد التلفظ أن شيئا ما يشكل قضية أمنية فإنه يصبح كذلك، وبعبارة أخرى، فإن تصريح فاعل ما أن موضوعا مرجعيا ما مهدد في وجوده، يمنحه الحق في اتخاذ تدابير إستثنائية لضمان بقاء ذلك الموضوع

[1] Ole Waever, ''Securitisation and Desecuritisation'', In. Barry Buzan and Lene Hansen (Eds), International Security : Widening Security, volume 3, (London : Sage Library of International Relations), 2007, [Sourse : Ronny Lipschutz (Ed), On Security, (New York : Columbia University Press, 1995) : pp.46-86], p.70.
[2] Ibid., pp.72, 73.

المرجعي، الأمر الذي يؤدي إلى نقل القضية من حيز السياسة العادية إلى حيز القضايا الطارئة، أين يمكن التعامل معها بسرعة، خارج قواعد الديمقراطية العادية[1].

وفي كتابهم المشترك حول موضوع الأمننة، قام كل من "باري بوزان" و"أولي وايفر" و"ياآب دي فيلده" *Jaap De Wilde* بالربط بين الأمننة *Securitisation* والتسييس *Politicisation*، باعتبار أن الأمننة هي أقصى صيغ التسييس، بحيث يمكن لأي قضية عامة حسب الظروف، أن تتراوح ما بين مرحلة عدم التسييس بمعنى أن حكومة الدولة لا تتعامل معها، ولا تستدعي نقاشا عاما واتخاذ قرار بشأنها، مرورا بمرحلة التسييس أي أن القضية أصبحت جزءا من السياسة العامة، وتستلزم إتخاذ قرار حكومي بشأنها، وتخصيص موارد لحلها، وصولا إلى الأمننة وهذا يعني تقديم القضية كتهديد وجودي يستوجب إتخاذ إجراءات طارئة[2].

[1] Rita Floyd, ‘‘Toward a Consequentialist Evaluation of Security : Bringing Together the Copenhagen and the Welsh Schools of Security Studies’’, In. Review of International Studies, Vol.33, N°1, (2007), p.329.
[2] Barry Buzan, Ole Waever and Jaap De Wilde, Op.Cit., pp. 23,24.

جدول رقم: 3. يوضح مسار عملية الأمننة *Securitisation Process*

التسييس الأمننة

قضية غير مسيسة	قضية تم إضفاء الطابع السياسي عليها (تسييسها)	قضية تم إضفاء الطابع الأمني عليها (أمننتها)
. الحكومة لن تقوم بالتعامل مع قضية غير مسيسة أو تتخذ تدابير بشأنها . القضية لن تطرح للنقاش العام	. حينها يتم التعاطي مع القضية في إطار الآليات التي أرساها النظام السياسي . تصبح هذه القضية جزء من السياسة العامة وتستوجب بذلك إتخاذ قرارات وتخصيص إعتمادات مالية، أو وضع هذه القضية ضمن الإطار العام للحوكمة أي إرساء آليات الضبط بالشراكة مع المواطنين والمؤسسات غير الرسمية للدولة، وهي إحدى صور صنع السياسة العامة	. يتم جلب القضية إلى حيز القضايا الأمنية، مع ما ينطوي عليه ذلك من الإستعجال والسرية . الفاعل الذي يتولى عملية الأمننة إنما يقوم بمراجعة النظرة تجاه قضية مسيسة سلفا واعتبارها تهديدا وجوديا

المصدر: عادل زقاغ، "المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 5، (جوان 2011)، ص.110.

غير أن ذلك يتيح إمكانية أن يصبح أي شيء قضية أمنية، ولتجنب هذه النتيجة تشترط نظرية الأمننة إقناع الجمهور *Audience* المستهدف، مما يعني قبوله بالإجراءات الإستثنائية التي يطالب الفاعل المؤمن *Securitizing Actor* باتخاذها، ومن غير ذلك فإنه لا يمكننا الحديث عن الأمننة الناجحة[1].

بالتالي تصبح قضية ما رهانا أمنيا فقط متى أعلن فاعل مُؤمِّن ما عبر خطاب أمني، على أنها تشكل تهديدا وجوديا، يتطلب إجراءات مستعجلة، تبرر الأعمال الخارجة عن حدود الإجراءات السياسية العادية كشرط أول، ولقد ورد في الكتاب المشترك لكل من "بوزان"، "وايفر" و"دي فيلده" لعام 1998، أن تقديم قضية ما على أساس أنها تهديد وجودي، يعني القول: "إذا لم نعالج هذه المشكلة، فإن كل شيء آخر سيكون غير ذي معنى، لأننا لن نتواجد هنا، أو أننا لن نكون أحرارا في التعامل معها بطريقتنا الخاصة" وتسمى هذه الخطوة بالتحرك نحو الأمننة *Securitizing Move* ولنجاحها لابد من قبول الجمهور لها كشرط ثان[2].

وليس بالضرورة أن يكون هذا القبول عبر نقاش حضاري حر، فهو يتوقف دائما إما على الإكراه أو الرضى، لكن أمام عدم إمكانية فرض الأمننة بالقوة، لابد أن تكون حجج الفاعل المؤمِّن مقنعة، وينبغي أن يركز في جداله على التهديد الوجودي وليس على تبني الإجراءات المستعجلة، فذلك سيتيح له إكتساب نسبة كافية من تفهم الجمهور، تسمح بشرعنة خرق القوانين واستخدام سلطات فوق العادة في مواجهة التهديد، وليس بالإمكان الحديث عن أمننة قضية ما في حال غياب مؤشرات عن هذا القبول، إنما نكون بصدد التحرك نحو الأمننة فحسب كما أسلفنا بالقول[3].

[1] Rita Taurek, ''Securitisation and Securitisation Studies'', In. Journal of International Relations and Development, Vol.9, (2006), p. 54.
[2] Barry Buzan, Ole Waever and Jaap De Wilde, Op.Cit., p.24.
[3] Ibid., p.25.

من الواضح أن نظرية الأمننة تستند على مفاهيم خاصة بالنظرية الواقعية التقليدية، مثل البقاء والتهديدات الوجودية، وحالة الخطر الأقصى ومطالبة سلطة الدولة بحقوق غير عادية[1]، في حين أن الإستفهام حول القضايا التي تمثل مسألة بقاء، يتوقف على طبيعة الفاعل الطارح للقضية وفهمه الخاص لما يعتبره تهديدا وجوديا، وبهذا المعنى، فإن الأمننة هي بناء إجتماعي وبيذاتاني ووفقا لهذا الإعتبار، يمكن القول أن مدرسة كوبنهاغن تسعى إلى الجمع بين تفسير نظريتين متعارضتين إبستمولوجيا وأنطولوجيا ومنهجيا (الواقعية والبنائية) في تفسير موحد[2].

إن الأمننة كما شرحناها، ماهي سوى أداة نظرية لتحليل الممارسات الأمنية، وليست توصيفا لأسلوب حكم يختلق فيه صانع القرار تهديدا وجوديا قد يؤدي إلى الموت العنيف، حتى يتمكن من خرق القوانين والحصول على هامش أكبر من المناورة، كما ورد عن "جيف هيوزمنز" *Jef Huysmans* في نقده لنظرية الأمننة[3]، بمعنى أن استيعاب مفهومها، ينبغي أن يستند على وجهة نظر المحلل والباحث الأكاديمي، وليس على وجهة نظر الفاعل المؤمِّن.

ويتمثل هدف "وايفر" ومدرسة كوبنهاغن من خلال هذه النظرية في الإجابة على سؤال ليس بأقل أهمية مفاده: هل تعتبر عملية الأمننة أمرا إيجابيا أم سلبيا؟ بحيث ينتقد "وايفر" بشدة إضفاء الطابع الأمني على القضايا، التي تتيح للفاعل المؤمّن إتخاذ قرارات لا تستلزم المرور عبر القنوات المؤسساتية والرقابية التقليدية، لذلك فهو يرى أن الأمننة هي ظاهرة سلبية، وأنها تعبر عن الفشل في معالجة قضية أمنية ما وفق القواعد والضوابط الديمقراطية[4].

---

[1] Filip Ejdus, ‘‘Dangerous Liaison : Securitisation Theory and Schmittian Legacy’’, Western Balkans Security Observer, N°13, (April-June, 2009), p.13.

[2] Rita Floyd, Security and the Environment : Securitisation Theory and US Environmental Security Policy, (New York : Cambridge University Press, 2010), p.9.

[3] Rita Taurek, Op.Cit., p.55.

[4] عادل زقاغ، "المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 5، (جوان 2011)، ص.113.

لذلك يقترح "وايفر" عملية نزع الأمننة *Desecuritisation* أي نزع الطابع الأمني عن القضايا وتحويلها من حيز الخطر والإستعجال إلى حيز السياسة العادية[1]، ويعرفها كل من "بوزان" و"وايفر" بأنها العملية التي يقوم من خلالها المجتمع السياسي بالتراجع عن اعتبار شيء ما تهديدا وجوديا يتعرض لموضوع مرجعي ما، مما يعني توقف المطالبة باتخاذ تدابير إستثنائية للتعامل مع هذا التهديد[2]، بالتالي يعتبر "وايفر" نزع الأمننة مفهوما إيجابيا ينبغي على صناع السياسة تبنيه، ومع ذلك لا تزال نظرية نزع الأمننة في حيز البلورة، وقليلا ما طُبِّقت لتحليل حالات إمبريقية.

إن هذا الإطار البنائي لتحليل مفهوم الأمن والتهديدات الأمنية الخاص بمدرسة كوبنهاغن قد تم تطبيقه في دراسة قضايا مختلفة، مثل الهجرة والصحة وحقوق الأقليات ولا سيما في سياق ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، في إطار الحرب العالمية على الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

---

[1] غير أن عملية نزع الأمننة لا تقود دائما إلى تسييس القضايا كما ورد عن *Rita Floyd* ، ولا تقود الأمننة إلى عواقب سلبية على الدوام، فهي ترى أن الحكم على الأمننة بالسلب أو الإيجاب ينبغي أن يصدر عن طرف محايد. لشرح أكثر راجع:

Rita Floyd, ''Human Security and the Copenhagen School's Securitisation Approach : Conceptualizing Human Security as a Securitizing Move'', In. Human Security Journal, Vol.5, (Winter, 2007) : pp.38-49.

[2] Benzen Balamir Coskun, ''Analysing De-securitisation : Problems and Prospects for Israeli-Palestinian Reconciliation'', unpublished paper, Prepared for the 6th Pan-European Conference on International Relations, University of Turin, Italy, 12-15 September 2007, p.4.

خاتمة:

خلاصة القول، بالنسبة إلى البعض، تبدو فكرة "حقل أوروبي للعلاقات الدولية بمثابة تناقض إصطلاحي. فإذا كانت العلاقات الدولية تخص السياسة العالمية، كيف يمكن لها أن تكون أقل من حقل عالمي؟ إذا كانت هناك بالفعل مقاربات وطنية أو إقليمية لنظرية العلاقات الدولية، فماذا يمكنها أن تعكسه إذا لم يكن موقفا متحيزا وضيق الأفق في صورة مصغرة عن حقل عالمي؟ ولكن بقدر ما يمكن أن تبدو هذه الاعتراضات معقولة من وجهة نظر مثالية لحقل عالمي حقيقي، فمن الواضح تمامًا أن العلاقات الدولية هي في الواقع بعيدة كل البعد عن كونها مسعى/محاولة عالمية. فالمركز الأمريكي للحقل يخفي ميلًا فريدًا للتحيز وراء واجهة عالمية مفترضة. وإذا قبلنا بأن العلاقات الدولية كانت عبارة عن علم اجتماع أمريكي خلال أكثر من نصف القرن، فإن فكرة المقاربات الأوروبية – أو الأمريكية اللاتينية أو الصينية — للعلاقات الدولية يجب ألا تُهمش وتُعامل على أنها لعنة. نظراً لحقيقة الهيمنة الفكرية الأمريكية، فإنه ليس من غير الشرعي أن يحاول علماء من الأطراف استخدام نوع من "المصارعة الفكرية"، الأمر الذي يحوّل أوجه القصور في المركز إلى نقاط قوة في الأطراف .

ووفقًا للفهم–الذاتي السائد للحقل، فقد تم تشكيل العلاقات الدولية على شكل ملكية فكرية مشتركة ليبرالية أنجلو–أميركية بعد الحرب العالمية الأولى. وبعد الحرب العالمية الثانية، تحول الحقل إلى علم اجتماع أمريكي. وينعكس هذا في التقديمات التأريخية التي يتم على أساسها تقديم الحقل، وتحديدا في الكتب المدرسية التمهيدية. في الواقع، فإن قدرًا كبيرًا من الممارسات البحثية بعيدة نوعًا ما عن الفهم–الذاتي للعلاقات الدولية كعلم اجتماع أمريكي. هذا يثير الشكوك في أن الاعتقاد في الهيمنة الأمريكية هو جزء لا يتجزأ من الظاهرة التي من المفترض أن تصفها. حتى إذا اعترف المرء بأن الهيمنة ليست بالضرورة وليست دائماً أمراً سيئاً، فهناك أسباب وجيهة من وجهة نظر علماء العلاقات الدولية في أوروبا الغربية

لتحدي الهيمنة الأمريكية عن طريق جلب المقاربات الأوروبية إلى الواجهة. وبالتالي، يجب أن يكون الفهم-الذاتي التنقيحي/التعديلي جزءًا لا يتجزأ من مستقبل الحقل الأوروبي للعلاقات الدولية.

نحن الآن في وضع يسمح لنا بتقديم إجابة مبدئية على السؤال الذي يطرح نفسه حول ما إذا كانت العلاقات الدولية لا تزال علمًا اجتماعيًا أمريكيًا أم لا. إلى حدٍ ما مخيب للآمال، الإجابة هي "نعم ولا": "نعم"، إذا نظرنا إلى عدم التماثل في أنماط الاتصالات العلمية، واستخدام اللغة الإنجليزية كلغة مشتركة، وعملية الاختيار التحريري، والحجم الكبير للعلاقات الدولية الأمريكية، والفهم-الذاتي السائد للحقل؛ "لا"، إذا نظر المرء إلى قطاعات كبيرة من الحقل في أوروبا وأماكن أخرى، حيث تميل العلاقات الدولية إلى أن لا تكون أمريكية ولا علمًا اجتماعيًا بالمعنى التقليدي للكلمة. في ختام التحليل، لا توجد إجابة موضوعية ومحايدة أيديولوجيًا لمسألة ما إذا كان العلاقات الدولية عبارة عن علم اجتماعي أمريكي أم لا – حتى وإن كان من الواضح أن العلم الاجتماعي الأمريكي متأصل بعمق في كل من المنظور المؤسسي للحقل وفي بيئة العالم السياسي التي لا بد أن ينشط علماء العلاقات الدولية من خلالها.

من وجهة نظر أوروبا الغربية، فإن تشكيل حقل أوروبي للعلاقات الدولية هو أمر مرغوب فيه كدعة مضادة للهيمنة الفكرية الأمريكية. ولكن بقدر ما تتمتع الهيمنة أيضًا بوظيفة اجتماعية مهمة، يُنصح الأوروبيون بتحدي الهيمنة الأمريكية بطريقة إيجابية أكثر منها سلبية. ولتحقيق هذه الغاية، إقترح "يورغ فريدريش" ثلاث أدوات إستراتيجية لتطوير مجتمع أوروبي من علماء العلاقات الدولية.

في الخطوة الأولى بيّن أنه ليس من الجديد بالنسبة للأطراف الأوروبية في حقل العلاقات الدولية، أن "تتأقلم" مع موقعها الهامشي تجاه المركز الأمريكي. وهكذا، يحاول

العلماء الفرنسيون لمدة ستين سنة للهروب من التهميش الفكري من خلال استراتيجية الاعتماد-الأكاديمي الذاتي؛ اتجه العلماء الإيطاليون نحو قبول الهيمنة الأمريكية قبولا مستسلما؛ أما علماء بلدان الشمال الأوروبي فقد ساهموا بمواردهم الفكرية على المستوى الإقليمي. سيكون من المفيد استخلاص الدروس المناسبة من التجارب المختلفة التي قام بها المجتمع الفرنسي والإيطالي والأسكندنافي لعلماء العلاقات الدولية. عند مقارنة النجاح النسبي للاستراتيجيات التنموية الثلاثة ، فإن "الشبكة الاسكندنافية" للتعاون الإقليمي في مجال البحوث كانت أكثر نجاحًا بكثير من "تكيف" العلاقات الدولية الفرنسية والإيطالية " مع الهيمنة الأمريكية. هذا من شأنه أن يوحي بأن "الحقل الأوروبي للعلاقات الدولية" يجب أن يحاكي النجاح المذهل الذي أحرزته شبكة بلدان الشمال الأوروبي قدر الإمكان.

في الخطوة الثانية، ناقش "يورغ فريدريش" الاستراتيجية الإبستيمولوجية لبناء "طريق ثالث" يتجاوز الجدالات الثنائية التي هي متأصلة ونموذجية جدًا في العلوم الاجتماعية الأمريكية[1]. يوضح السرد القاعدي لتأريخ الحقل الذي تمت مناقشته أعلاه أن العلاقات الدولية الأمريكية تتميز بالفعل بالانحياز نحو الجدالات الثنائية. وهكذا ، تم بناء أول نقاشين كبيرين كقوة قتالية بين مواقف يستبعد كل منها الآخر أين كان على الجميع اتخاذ موقف، وحتى النقاش الثلاثي في السبعينيات والمناظرة الثلاثية الأكثر حداثة بين العقلانية والبنائية والانعكاسية تحولت إلى جدال ثنائي[2]. في مواجهة هذا الميل الأمريكي نحو الجدالات ثنائية، من الطبيعي أن تعزز الأطراف الأكاديمية مجالها الفكري عن طريق استغلال التناقضات الداخلية للمركز. وبالتالي، فإن "المنطق الثلاثي" هو إستراتيجية واضحة للأطراف الأكاديمية

[1] عن النقاشات الكبرى في حقل العلاقات الدولية نتحدث.

[2] سرعان ما تم التخلي عن المناظرة الثلاثية لصالح مبارزة بين النيوواقعيين ومنافسيهم النيوليبراليين. بطريقة مماثلة، يتم الآن تحويل الجدل بين العقلانية والبنائية والإنعكاسية إلى منافسة بين العقلانيين المستنيرين enlightened rationalists وبين منتقديهم من البنائيين. و يبدو أن هناك اتجاه معين مع مرور الوقت، وذلك من الصراعات المانوية Manichean struggles (النقاش الأول والثاني) نحو المبارزة النبيلة chivalrous jousting (الجدل الثالث والرابع).

للإنفصال عن الهيمنة الفكرية. ومع ذلك، هناك طريقتان مختلفتان بشكل أساسي للقيام بذلك. أولاً، من الممكن إنشاء نقطة مميزة مستقلة تتجاوز الجدالات الثنائية والصراعات المانوية. ثانياً، يمكن استخدام شعار "الحل الوسط" كحيلة ليصبح الباحث مُحاوراً معروفاً في التيار الرئيسي. لكل من هاتين الاستراتيجيين مزايا فضلاً عن العيوب[1]، ولكن يبدو أن الإستراتيجية الأخيرة هي أكثر إثمارًا ونجاعة.

في الخطوة الثالثة حاول "يورغ فريدريش" أن يبيّن كيف يمكن لحقل العلاقات الدولية الأوروبية استخدام إمكاناته للابتكار النظري. بسبب التنوع اللغوي للقارة وبسبب العزلة المتبادلة للأطراف التابعين، قام الباحثون الأوروبيون بصياغة العديد من المقاربات لنظرية العلاقات الدولية التي ترتبط ببعضها البعض بشكل سيئ. وطالما أن كل طرف أكاديمي يُعرِّفُ نفسه بالرجوع إلى المركز، فمن غير المرجح أن تولي الأطراف اهتماما كافيا بالإنجازات النظرية لبعضها البعض. ولكن حتى لو كان التبادل الفكري بين الأطراف أمرًا صعبًا إلى حد ما لتحقيقه في العالم الواقعي، فلا ينبغي لأي شيء أن يمنع الباحث الفردي من إدخال المقاربات الأوروبية الحالية لنظرية العلاقات الدولية في حوار تصوري مع بعضهم البعض ومع مقاربات أخرى ذات الصلة، سواء من الولايات المتحدة أو من أي مكان آخر. يكفس إثارة معضلة/إشكالية نظرية ذي صلة بالحقل لا يمكن حلّها بالمقاربات التقليدية؛ ثم تبيان أن مزيجًا مبتكرًا من المقاربات الأقل تقليدية الصادرة من الأطراف تؤدي إلى الحل. ولقد سمى "يورغ فريدريش" هذه الطريقة الاستكشافية[2] بـ "إعادة البناء النظري".

---

[1] راجع كتاب "يورغ فريدريش" حول "المقاربات الأوروبية لنظرية العلاقات الدولية"، أين يناقش في جزئه الثاني الإيجابيات والسلبيات في الفصلين الخامس والسادس حول مقاربة المجتمع الدولي والبناء الاجتماعي. ص.ص.85-124.

[2] راجع كتاب "يورغ فريدريش" حول "المقاربات الأوروبية لنظرية العلاقات الدولية"، أين يقدم فيه مثالا ملموسا عن إعادة البناء النظري. في جزئه الثالث، الفصل السابع، ص. 127 وبعد.

قائمة المصادر والمراجع:

I. Books :

1. Barry Buzan and Lene Hansen, The Evolution of International Security Studies, (UK : Cambridge University Press, 2009).
2. Barry Buzan and Ole Waever, Regions and Powers : The Structure of International Security, (New York : Cambridge University Press, 2003).
3. Barry Buzan, People, States and Fear :The National Security Problem in International Relations, (Great Britain : Wheatsheaf Books LTD, 1983).
4. Buzan Barry and Hansen Lene, the Evolution of International Security Studies, (UK: Cambridge University Press, 2009).
5. Buzan Barry and Waever Ole, Regions and Powers: The Structure of International Security, (New York: Cambridge University Press, 2003).
6. Buzan Barry, Waever Ole and De Wilde Jaap, Security: A New Framework for Analysis, (USA: Lynne Rienner Publishers, inc, 1998).
7. Columba Peoples and Nick Vaughan-Williams, Critical Security Studies : An Introduction, (London : Routledge, 2010).
8. Jörg Friedrichs, European Approaches to International Relations Theory: A house with many mansions, (London and New York: Routledge, 2004).
9. Stanley Hoffmann, «An American Social Science: International Relations », Daedalus, Vol. 106, No. 3, Discoveries and Interpretations: Studies in Contemporary Scholarship, Volume I (summer, 1977), pp. 41-60.

II. Articles / Reports :

1. Annick T.R. Wibben, ‘‘Feminist Security Studies’’, In. Myriam Dunn Cavelty and Victor Mauer (Eds), The Routledge Handbook of Security Studies, (London : Routledge, 2010).
2. Arnold Wolfers, ‘‘National Security As an Ambiguous Symbol’’, In. Barry Buzan and Lene Hansen (Eds), International Security :The Cold War And Nuclear Deterrence, Volume 1, (London : Sage Library of International Relations, 2007). [Source :Political Science Quarterly, Vol.LXVII, N°4, (1952) : pp.481-502].
3. Benzen Balamir Coskun, ‘‘Analysing De-securitisation : Problems and Prospects for Israeli-Palestinian Reconciliation’’, unpublished paper, Prepared for the 6th Pan-European Conference on International Relations, University of Turin, Italy, 12-15 September 2007.

4. Bill McSweeney, ‘‘Identity and Security : Buzan and the Copenhagen School’’, In. Review of International Studies, Vol.22, N°1, (1996).
5. Claudia Aradau and Rens Van Munster, ‘‘Post-Structuralism, Continental Philosophy and the Remaking of Security Studies’’, In. Myriam Dunn Cavelty and Victor Mauer (Eds), The Routledge Handbook of Security Studies, (London : Routledge, 2010).
6. Fen Olser Hampson, ‘‘Human Security’’, In. Paul D. Williams (Ed), Security Studies : An Introduction, (London : Routledge, 2008).
7. Filip Ejdus, ‘‘Dangerous Liaison : Securitisation Theory and Schmittian Legacy’’, Western Balkans Security Observer, N°13, (April-June, 2009).
8. Marianne Stone, ‘‘Security According to Buzan : A Comprehensive Security Analysis’’, Security Discussion Papers Series1, Columbia University School of International and Public Affairs, New York, (Spring, 2009).
9. Marianne Stone, ‘‘Security According to Buzan : A Comprehensive Security Analysis’’, Security Disscussion Papers Series1, Columbia University School of International and Public Affairs, New York, (Spring, 2009).
10. Matt McDonald, ‘‘Constructivism’’, In. Paul D. Williams (Ed), Security Studies : An Introduction, (London : Routledge, 2008).
11. Ole Waever, ‘‘Aberystwyth, Paris, Copenhagen : New Schools in Security Theory and Their Origins Between Core and Periphery’’, unpublished paper, Presented at the 45th annual meeting of the International Studies Association, Montreal, March 17-20, 2004.
12. Ole Waever, ‘‘Securitisation and Desecuritisation’’, In. Barry Buzan and Lene Hansen (Eds), International Security : Widening Security, volume 3, (London : Sage Library of International Relations, 2007), p.67. [Source : Ronny Lipschutz (Ed), On Security, (New York : Columbia University Press), 1995 : pp.46-86].
13. Ole Waever, ‘‘Securitisation and Desecuritisation’’, In. Barry Buzan and Lene Hansen (Eds), International Security : Widening Security, volume 3, (London : Sage Library of International Relations), 2007, [Sourse : Ronny Lipschutz (Ed), On Security, (New York : Columbia University Press, 1995) : pp.46-86].
14. Paul D. Williams, ‘‘Security Studies : An Introduction’’, In. Paul D. Williams (Ed), Security Studies : An Introduction, (London : Routledge, 2008).
15. Peter Lawler, ‘‘Peace Studies’’, In. Paul. D Williams (Ed), Security Studies : An Introduction, (London : Routledge, 2008).

16. Richard Price and Christian Reus-Smith, ‘‘Dangerous Liaisons ? Critical International Theory and Constructivism’’, In. Europe Journal of International Relations, Vol.4, N°3, (1998), pp. 286, 287.
17. Rita Floyd, ‘‘Human Security and the Copenhagen School’s Securitisation Approach : Conceptualizing Human Security as a Securitizing Move’’, In. Human Security Journal, Vol.5, (Winter, 2007) : pp.38-49.
18. Rita Floyd, ‘‘Toward a Consequentialist Evaluation of Security : Bringing Together the Copenhagen and the Welsh Schools of Security Studies’’, In. Review of International Studies, Vol.33, N°1, (2007).
19. Rita Floyd, Security and the Environment : Securitisation Theory and US Environmental Security Policy, (New York : Cambridge University Press, 2010).
20. Rita Taurek, ‘‘Securitisation and Securitisation Studies’’, In. Journal of International Relations and Development, Vol.9, (2006).
21. Tarak Barkawi and Mark Laffey, ‘‘The Postcolonial Moment in Security Studies’’, In. Review of International Studies, Vol.32, N°1, (2006).
22. Ted Hopf, ‘‘The Promise of Constructivism in International Relations Theory’’, In. International Security, Vol.23, N°1, (Summer, 1998).
23. عادل زقاغ، "المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 5، (جوان 2011).